هذا
كتاب
شرح المراح
۴۴۸

٥٢٥

نقوز
صالح
زنحوی عمر
افندی

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısmı	Tekketer-Murat
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	277
Tasnif No.	

یا کبیکج

خیمیز قیمتی
افندی
۱۰۵۷

اللاقارما اسند علیه الفعل
[illegible]
ابجوارابسته فاعله

مسئله ... شرطیله وقف اولان منزلده ساکن
اولان زید ... کسنه مالی ایله تعمیر ده
بعض ابنیه احداث ایدوب بعده فوت اولوب منزل
مرقومه متولی اولان عمرو توحید اولنه قدیم اولان ابنیه یک
قلعی ارض وقفه مضر اولمغین اول ابنیه کندی کیسه‌سندن
... اولنجیه دک ... دن ... سنه
... ... لازم اولور می

الجواب
اولور

کتبه یحیی
العفو عنه

ابجوارابسته فاعل

وقف متولیسی زید اصل مال وقفدن اوتوز بیک
اقچه یی قبض ایدوب بعده مبلغ مزبوری محلنه صرف
ایلمه‌یوب ترک ایلسه ضمان لازم اولور می بیان بیورله

الجواب
اولور

کتبه العبد یحیی
عفی عنه

محصولی سنوی اولان بر وقفک بش سنه‌لک محصولی وظایفه
وفا ایلمسه بعده التی سنه‌لک محصولندن سنه ماضیه‌ده
اولان وظایف صرف اولنور می الجواب
اولنماز

کتبه یحیی الفقیر
عفی عنه

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No.
Tasnif No.

تملکه العبد الفقير اليه سبحانه
محمد درسعادتلي
بابا صوفيه

نبى

النبىّ فعيل بمعنى الفاعل مشتق
من نبأ و بمعنى أخبر اصله نبيء قلبت
الهمزة ياء ثم ادغم الياء فى الياء
ويقال للرسول نبيا لانه مخبر
عن الله تعالى مشكوة

قيمت
٣٣

تملکه العبد الفقير اليه سبحانه
مصطفى المدرس
عفي عنهما

تملکه العبد الفقير اليه سبحانه و تعالى
محمد امين المدرس بمدرسه
كوسج على
افندى

تملك العبد الفقير الى سبحانه
عبد الرحمن القاضي بمدينة
دار السلام بغداد
عفي عنه

٢٢٨

وقفت هذه الكتاب حسبة لله تعالى
فى تكية شيخ مراد قدس سره العزيز وشرطه ان لا يخرجه
من تربته بلا رهن

١٢٢٧
شعبان شريف
فى الليل بعد العشاء
١٥

احقر العباد
محمد بن على بن محمد

تملك العبد الفقير اليه سبحانه
عبد الرحمن القاضي بمدينة
دار السلام بغداد
عفي عنه

صرف
١ دفتر
٦٦ ص

زيد متوليسى اولديغى وقف قريه لى برسنه تمامنه دك شو مقدار اقچه
التزام ايله عمروه ويرهده اندوب مبلغ مزبورى عمرودن بشقه الديقدن صكره
عمرو اول قريه يى ضبط اتمدين زيد معزول اولوب يرينه بكر متولى اولدقده
بكر التزام شرعى دكلدر ديوب اول قريه لى عمرو ضبط اتمدن منع
ايلمكه قادر اولورمى الجواب
اولور

كتبه يحيى الفقير
عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك وصل على من اوتى جوامع الكلم من بين انبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه وازواجه واحبائه وعلى المقتفين بهم في مصادرهم ومواردهم ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسدد امورنا في الحال والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الاقوال والافعال وارزقنا صحيحات النيات في ابواب الخيرات قال المصنف رحمه الله عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اولى القرينين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اى الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الآلى اى اغنى عن كتب الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام بان المقصود به التنبيه على ان المص من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا فيما ينتمي اليه من الدين واما كون المصنف من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذى فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في بدء امره فقال قال العبد المفتقر اى ذو الاحتياج الاكثر واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخرى وقوله الى الله الودود اى المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال لفوده تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع

وان

وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول وانما لم يقل قلت هضما للنفس وليمكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار النوع على الاصل لزيادة احتياط ثم ذكر اسمه واسم ابويه كيلا يظن ان كتابه قبل التامل فيه من تاليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا وليدعو لهم فعطف على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن على بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللائق باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اى الى والديه واليه اى الى احد مقدما نفسه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذى وقع التاليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختار هذا على التعريف مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب لكونه اخف وموافقا للنحو واصلا وفي قوله ام العلوم اى اصلها تسمية الدال باسم المدلول شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التى هى دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدر السامع ما ذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اى مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التى هى اوعية العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف

قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية وهي التعقل
مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه اى في المدريات اى المعقولات
داروها اى عاقلوا الحرف وعالموه وتانيث الضمير باعتبار الاثم ويطفى
اى يضل في الروايات جمع رواية وهي النقل بمعنى المروى اى في المرويات
اى المنقولات عاروها اى العريانون من ثيابها العرى كناية عن الجهل
ولذلك عداه بنفسه وانما قال في الدرايات يقوى وفي الروايات يطفى
لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه
لاشك في انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها
متعذر قال الزمخشري لايجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها
وكلامها وعلمى تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع
ومكشوف لا يتقنع فاذن لاشك ان محصلها العارى منها يضل في سلوكه
ولا يهتدى الى مطلوبه فافتقار الروايات اليها اشد من افتقار الدرايات
واذا كان الحال على هذا المنوال فجمعت اى فقد جمعت لانه ماض بمعنا ٥
وقع جزاء للشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد واذ ليس في
اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير في كلامه وعليك بالتنبيه له في
مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون هكذا
واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فيه فجمعت آه فيكون قوله جمعت
معطوفا على الجزاء المقدر فيه اى في الفن كتابا موسوما اى
معلما فان الاسم علامة للمسمى بمراح اى بمحل راحة الارواح هي

جمع

جمع روح بمعنى النفس قوله وهو اى ذلك الكتاب مبتداء وقوله
للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة براعة النظير حال
من خبر المبتداء وهو قوله جناح النجاح اى الفوز بالمطلوب قدم
عليه للسجع والجملة اعنى المبتداء والخبر حال من كتابا استعار
الجناح للكتاب لكون كل منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح
من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة
مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية بتشبيهه بالطير في طلب
النجاح واثبات النجاح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة
تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة المكنية
استعارة تخيلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب
الكشاف في تفسير قوله تع ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح
غير فايدتها العامة تجنيس قلب البعض بالجناح وقوله وراح
اى كف دراح اى واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة
الكف كناية عن الشمول والاحاطة وعدم فوت شئ منه مثل طول
الذراع وبسط الباع اى هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع
اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شئ منها كما ان
ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو في معيرته
اى في ذهن الصبي استعارة المعدة للذهن لكون كل منهما محلا
للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة غذاء الاشباح

للعطف والجار مع المجرور متعلق براح فى قوله حين راح اى حصل
هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الرواح وهو البيتوتة للحصول
تشبيها له بها فى التمكن والتقرر وفى هذه الاستعارة فايدة التجنيس
التام وعامل الظرف اعنى حين ما يدل عليه لفظ المثل فى قوله مثل
تفاح او راح عطفه باو تنبيها على استقلال كل منهما فى كونه مشبها به
مثل قوله تع آثما او كفورا يعنى ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح
رحراح مثل تفاح او راح اى يشبههما فى المنفعة وقت حصوله
فى ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق بقوله اعتصم قدم
عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله عما يصم اى يعيب متعلق باعتصم
واستعين الله فى جميع المهمات وقوله هو اى الله تع مخصوص بالمدح
الذى فى قوله نعم المولى اى الناصر وهو نعم المعين لما ختم كلامه فى دباجه
كتابه وبين مقوله شرع ان يبين الكتاب المجموع فى الصرف الموسوم
براح الارواح فقال اعلم احضارا للذهن المخاطب وترغيبا له
فى استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وليتفاءل
بالاسعاد فى مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب
ومفعول اعلم قوله ان الصرف اى المريد لتحصيل الصرف ولا شك
انه حال ارادته لتحصيله يحتاج ففى الكلام ترغيب له على تحصيل
الابواب السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة
يحتاج على الاستمرار التجددى فى معرفة الاوزان اى الموزونات

الجزوية

الجزوية التى هى الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام
سبعة ابواب اى انواع من انواع الموزونات فما ظنك بغيره وما
يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشئ
بدون شرايطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال
فى متعارف اللغة لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرايطه بل يقال
كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع فى تعداد تلك الابواب فقال
الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف
ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء
الله تع فى تضاعيف مباحثها وكما ان الصرف يحتاج فى معرفة الاوزان
الى معرفة سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق اى
اخراج تسعة اشياء من كل مصدر اما بواسطة او بدونها وتلك
الاشياء التسعة المشتقة منه هى الماضى والمستقبل والامر والنهى
واسماء الفاعل والمفعول والمكان والزمان والالة واذا كان الصرف
يحتاج الى الانواع السبعة فكسرته اى الكتاب وجعلته مشتملا على
سبعة ابواب كل باب منها فى بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب
لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها فى الاشتقاق لكن لما
كان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى
بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف
بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل علم على حدة

ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ادرجه في تلك الابواب ولم يجعله بابا على
حدة وذكره في اوايل اول تلك الابواب **الباب الاول** من تلك الابواب
المكسور عليها الكتاب في بيان البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي
البحث عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق التقديم
لسلامتها عن التغييرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها الساير ما قدم باب
الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال الصحيح و
اختار المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير الاول فان المراد
بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق اى الصحيح في اصطلاح
اهل الصرف هو البناء الذي ليس فيه في مقابلة الفاء والعين واللام
من فعل حرف علة وهي الواو والياء والالف وليس في تلك المقابلة
ايضا تضعيف اى حرفان من جنس واحد وليس فيها ايضا همزة فيدخل
فيه نحو ضرب اذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل الا الضاد وفي مقابلة
عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء
والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس واحد
فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو حوقل
وضارب ويضرب ومضروب واقعنسس واختص الفاء والعين و
اللام من بين حروف المباني للوزن والمعيار حتى يكون فيه اى في الوزن
من حروف الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية شيء

اى حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود
هذه الحروف في غيره كما ان كونه شاملا للافعال وجه آخر مستقل و
لا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم
جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح
على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب
فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى
تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو
ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا العلم وحسن و
يزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو
فعللل في وزن جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر
اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما
يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا
فقولنا اى مقولنا وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح
هذا الفن اى فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء
التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اى المصدر
المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح كضرب معروفه ومجهوله
لمجهوله الآن صيغة المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ
الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب
ضربا علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقراين في جنس

الاشتقاق لا فى جنس اخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق
عن قريب ان شاء الله تع عند البصريين من الطرفين وانما قلنا ان
المصدر اصل للفعل فى الاشتقاق لان مفهومه اى معنى المصدر واحد
وجزء ومفهوم الفعل اى المعنى الذى يفهم منه بحسب الوضع متعدد
وكل واما تسمع بالمعنى فليس بحسبه فان تسمع فعل لا تعدد
فيه المفهومه لان معناه الحدث فقط اى سماعك لدلالته اى
لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اى زمان ذلك
الحدث من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل
على الواحد اعنى المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد اعنى
الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما
وباعتبار وضعه متاخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال فى الاشتقاق
يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها اى لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل
والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها وان لم يكن تلك العلة موجودة
فيها او نقول المصدر اصل لانه اى المصدر اسم لصدق تعريفه عليه
والاسم مستغن عن الفعل اى غير محتاج اليه فى الافادة التى هى
الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل
محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا
شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه نظر لان الاصالة فى الافادة
عند التركيب لا تستلزم التقدم فى الوضع والكلام فيه ونقول ايضا اى

كالدليلين

كالدليلين الاولين فى الاستدلال على اصالة المصدر فى الاشتقاق
انه يقال له اى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر كضرب
المصدر اى بهذا الاسم لان معنى الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه
اى عما صدق عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا
انما سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء الثمانية
وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون لفظ
المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور ويكون بمعنى الصادر كالمجاز
بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدور به كضرب الامير ومع هذا الاحتمال
لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ من
اصله ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ
كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر
مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل
فى نحو قولك لزيد ضرب لنسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل
على وجه احصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر اى الحدث
وبوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد فى الحكم باصالة
المصدر او الفعل واثباتها الذى هو المقصود الاصلى من الكلام فى هذا
المقام وكان المراد منه فى محل النزاع قسما منه عرفه اولا وقسمه
الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه فى محل النزاع ثالثا على
ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرنا عن ادلة احد المتخاصمين ولم يبادر

اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلی کما اشرنا اليه الا انه
قدمهما على ذكر مذهب الآخر وادلته اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول
كما نبّه عليهما بقوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر وسينبه عليهما
ايضا بقوله الافعال التي تشتق من المصدر فكانه جعله حكما متفقا
عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه استشعر
خلافا فذكره الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح
يحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من حيث
انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده
بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج اخذنا الى عمله عرفناه باعتبار
العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان يأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب
فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما
قال ان تجد انت اى علمك على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى
المصادفة بين اللفظين مفعول ثان لتجد ومفعوله الاول قوله تناسبا
وهو اعم من الموافقة في اللفظ اى في تركيب حروفه الاصول فان حروف
الزيادة كما في الاستعمال والاتباق لا عبرة بها احترز به عن نحو قعود
وجلس والمعنى واحترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا
تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواع الثلثة وقدم التناسب
في اللفظ لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذى هو المقصود
من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم

بتقديم

بتقديم بين اللفظين على تناسب وكذا انقسامه الى اقسامه انما
هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوى مع انه معتبر
فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تع ومن قدم التناسب في المعنى
كالميداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة الا ان
نظر المص انسب للفطن للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق
بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين
اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف رد احدهما الى الاخر و
اخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه
لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة من وجه واتحاد من وجه
بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة
بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا
والقتل اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق و
ضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج نحو
ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا
ذئب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب
وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة
كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين والاوسطين وبين الاخرين
مناسبة كما سنذكره ان شاء الله تع وانما قلنا في المغايرة اللفظية
ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة اخر الفعل

وبين

بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاول كالجزء من الكلمة لثباتها
وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على
الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها
عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال الوقف ايضا
وبهذا اسقط ما قيل ان عنيت بالحركة الحركة الشخصية من الترفع
وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق حركة
الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق
الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ
من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال وهو اى الاشتقاق
المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما
اى بين اللفظين تناسب اى توافق في الحروف والترتيب اى ترتيب
تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب
مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب
في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو
اشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان مع المعنى او مع المناسبة
فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال بالحائط
والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر
وهو علم ان يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج
تناسب في الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول

صوت

صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما
في المخرج ظاهر اذ العين فالهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه
الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به
لكفاية تامل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة
في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق
بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تامل
اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق
وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين المراد في محل النزاع
فقال والمراد من الاشتقاق المذكور هٰهنا اى في قوله وهو اصل في الاشتقاق
وفي قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل هو اشتقاق صغير فانه الكامل
والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا
الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق
به من مبحث الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال قال الكوفيون
ينبغي ان يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلاله اى اعلال الفعل مدار وسبب
لاعلال المصدر وجودا اى من جهة الوجود اى ان وجد اعلال الفعل وجد
اعلال المصدر ومدار عدما اى ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر
والدوران ترتب الشيء على ما له صلوح العلية ويسمى الاول المرتب دائرا
والشيء الثاني المرتب عليه مدارا اما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال
المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد عدة هي مصدر يعد اصله

وعداً ولمّا حذف الواو من يوعد لعلّة توجب الحذف حُذف من وِعدٍ
وان لم يوجد فيها تلك العلّة تبعاً له ومثل قام فيما اصلهما قوم قوم واما فلمّا
أُعلّ الاول اعلّ الثانى وان انتفى موجب الاعلال فيه تبعاً للاول واما كون
اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر وعدمه ففى مثل وجل يوجل وجلا وقام
قواما فلمّا لم يعلّ الفعلان لم يعلّ المصدران تبعاً لهما ومداريته اى مدارية
الفعل من جهة الاعلال للمصدر لا شك فى انها تدلّ على اصالته اى اصالة
الفعل للمصدر وايضا اى كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر
كذلك يؤكد الفعل به اى بالمصدر نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكّد
للفعل اعنى ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اى هذا التركيب بمنزلة
ضربت ضربت بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت
تاكيدا لفظيا كما كان ضربت الثانى مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف
اصل لانه متبوع دون المؤكِّد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اى
للمصدر اسم هو مصدر لكونه اى المصدر مصدورا به ومُخرَجاً عن الفعل
وله نظائر فى كلامهم كما قالوا فى الماء مشرب عذب اى لذيذ وفى الفرس
مركب فاره حاذق فى المشى لا يتعب راكبه اى مرادهم بمشرب مشروب
وبمركب مركوب قلنا معاشر البصريين فى جوابهم اى فى الجواب
عن متمسك الكوفيين الاول الذى هو القوة اعلال المصدر اذا
أُعلّ فعله انما هو للمشاكلة اى الموافقة والاطراد فى الاعلال بسبب
المناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعلّ كل منهما

بدون

بدون اعلال الآخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا يدل
الاصالة فى الاعلال على الاصالة فى الاشتقاق كحذف الواو فى تعد اصله
توعد فانه لمشاكلة يعد وحذف الهمزة فى تكرم فانه لمشاكلة اكرم فكما
ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة
لا يدل على الاصالة فيه وقلنا ايضا فى الجواب عن متمسكهم الثانى لا نم ان
ضربت ضربا بمنزلة ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد
المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف وعدد وهو
فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا
فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلمّا ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك
احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان
الذين تضمنها الفعل فلم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة
ضربت ضربت وان المصدر وقع تاكيدا للفعل فنقول المؤكدية بفتح الكاف
لا تدل على الاصالة فى الاشتقاق بل تدل عليها فى الاعراب كما فى جاء زيد
زيد فان الاول اصل للثانى فى الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والّا لزم
اشتقاق الشئ من نفسه وكلامنا فى الاصالة فى الاشتقاق ولا يحذور
فى ان يكون الشئ متقدما على شئ فى الاشتقاق واصلا له فيه ومتاخرا عنه
فى الاعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل فى الاعراب للفعل
وفرع عليه فى العمل كما يجئ ان شاء الله تع وقلنا فى الجواب عن متمسكهم
الثالث قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة فى المعنى المشروب

كلمة

ضربت ع

والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى
المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا
للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر ايضا حقيقة في المعنى المصدور به مرادفا
للفظ المصدورية بل ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب فكما ان بيزا
من المجاز اما من المجاز اللغوى بان اطلق اسم المحل الذى هو النهر
والميزاب على الحال الذى هو الماء لان الجارى والسايل هو الماء لا
النهر والميزاب او من المجاز العقلى بان اريد بالنهر والميزاب معناهما
الحقيقى واسند اليهما الجريان والسيلان مجازا لملابستهما لما هو لها
له اعنى الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فارة من المجاز ايضا
اما في المفرد بان يطلق اسم المحل الذى هو المشرب والمركب على الحال الذى
هو الماء والفرس واما في النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقى
وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا لملابستهما لما يحولها اعنى
الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب
والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب
ح على معناهما الحقيقى الذى هو محل الشرب والركوب فيكون معنى لفظ
المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير
كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا في معنى مجازى
على سبيل القطع كون لفظ الاخر موازن له مستعملا لا بدل في مثل ذلك
المعنى على سبيل القطع غايته ان يحتمل استعماله فيه بمجرد احتمال ان

بل

يكون لفظ المصدر مستعملا في المصدورية مجازا مع قيام احتمال ان لا
يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه الحقيقى الذى هو محل الصدور
مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلاف ولا حجة فيه للكوفيين على ان تشبيه
كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى
المركوب تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن ان
يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على
المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر
ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر
ولذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل
بمعنى المصدور نحو قعدت مقعدا حسنا اى قعودا والمصدر الذى هو لفظ
المصدر بمعنى الفاعل اى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا
ايضا بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو
مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل
على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فاين
احد التقدمين من الاخر وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا او بزيد ولم يضرب
فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين اصالة
المصدر وزيف ادلة المخالف جرى في ذلك لا وزان على تقديم الاصل فقال
ومصدر الثلاثى كثير مختلف وعند سيبويه اى ماذكره سيبويه منه ترتقى
الى اثنين وثلثين بابا اى بناء وضبطه ان تقول عينه اما ساكن او

والمصدر لازم

المصدر اي صح

ماذكرت صح

متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء اولم يكن فان لم يكن
بزيادة شيء فالفاء منه مفتوحا او مكسورا او مضموم نحو قتل وفسق و
شغل وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف او نون وعلى
التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلثة
في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى
وليان وحرمان وغفران واردف ذلك بقوله نزوان لان المصدر المتحرك
العين مزيدا في آخره الف ونون ولم يجي الا على هذا البناء فذكره ههنا
للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين
ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء اولا فان كان الثاني
فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما
مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور وذلك نحو خنق ولم يجي مضموم العين
منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهية
توالي الكسرتين او لكراهية الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو صغر وان
كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهية توالي الضمتين
او لكراهية الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى وان كان الاول
فالزايد فيه اما ان يكون تاء التانيث فقط اولا فعلى الاول فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجي منه الا مفتوح
الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور نحو سرقة ولم
يجي منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة او ميم زايدة

اما ان يكون

بالاستقراء

بالاستقراء اولا فان كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان
كانت الالف فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما
مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو مراف او مضموم وذلك
نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط
او الياء والتاء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زيادة
او مكسورة وذلك نحو دراية او مضموم كبغاية ودعاية ولم يذكره سيبويه (ونقاية)
لقلته وان كانت التاء والياء فالياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو
كراهية وطواعية ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف فان
كانت الواو فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فالفاء اما مضموم
وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك مثل قبول وآخر مفتوح الفاء لقلته حتى
يسمع له ثان ولم يجي منه مكسور لثقل الانتقال من الكسرة وان كانت
معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجي منه الا مضموم
كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجي مما تقتضيه القسمة الا مفتوح
الفاء من غير زيادة شيء آخر وذلك نحو وجيف وانما اخر نحو صهوبة مع
المناسب ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة
الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة
لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة مناسبة له من
حيث ان المدة واو ورجح وجيف بها بالكثرة بالنسبة الى صهوبة فقدم
وان كان فيه ميم زايدة ولا تكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء فاما مع زيادة

لم الى الضمة صح
الفاء صح
العين
ان
ة

ثمنه صح

شئ اخر اولا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح او مكسور نحو ملاخل وهو جمع
على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى
جعلهما الفراء جمعين بمكرمة ومعونة اسمين على الاخر حد تمرة وتمر
استبعادا لمجئ المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هو
التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور
وذلك نحو محمدة وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمى مع ان الاول قياسى
والثانى سماعى نظرا الى ان الميمى ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان
كان قياسيا فى نفسه اذ المقصود بيان ان ابنية مصادر الثلاثى المجرد كما
اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الا انه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم
يخلط به ويجئ المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول الا ان مجيئه على
وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول نحو قمت
قائما اى قياما وقوله ولا خارجا من فى زور كلام اى خروجا وقولهم كفى
بالتائى من اسماء كاف اى كفاية ومنه افضل فاضلة اى افضالا
وعافاه الله عافية اى معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اى عقبا
وقوله تع فهل ترى لهم من باقية اى بقاء وقوله تع ليس لوقعتها كاذبة
اى كذب والدالة اى الدلال بمعنى التبجح والثانى نحو قوله تع بايكم المفتون
اى الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول
ونحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره الى يسره والى عسره و
المرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل

مع غير الميمى صح

اختلاف صح

واما ما جاء على مفعول كميسور ومعسور ومفتون فظاهر واما فاعلة كالعافية والعاقبة والكاذبة فاثل شاقبة

فستبصر ويبصرون بايكم المفتون ايكم الذى فتن بالجنون والباء مزيدة او بايكم الجنون على ان المفتون مصدر كالمعقول والمجلود او باى الفريقين منكم الجنون بفريق المؤمنين ام بفريق الكافرين اى فى ايهما يوجد من يستحق هذا الكلم قاضى

والجلادة

قال الفراء اذا جاز ان يرفع على اسم مصدره فاحصل فيها لهجاز وهو اللفظ

١٧

والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف اى الكراهة والصدق
والحلف اعلم ان استعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر
بالاشتراك فيهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجئ على وزن الخ والا
قالوا وجب ان يقول ويستعمل فى معنى اسم الفاعل الخ وكذلك قصر على
السماع بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى اسم الفاعل والمفعول نحو رجل
عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجة فانه مجاز ولذلك لا يقصر على
السماع بل يجوز استعمال كل مصدر فى معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد
فائدة المجاز ويجئ المصدر ايضا للمبالغة فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا
عند سيبويه من الثلاثى المجرد وعند الزمخشرى قياسا مطردا فى الثلاثى وغيره
لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى ان يكون قياسا وكذلك
ذكر فى الامثلة الرميا وقال هى الرمى الكثير وهو على ضربين احدهما الت
التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب
بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة
فى الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين
وتشديدها وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة
العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة لما فرغ من
المصدر الثلاثى شرع فى بيان مصدر غير الثلاثى فقال ومصدر كل واحد
من ابواب غير الثلاثى رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا
فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمى يجئ على سنن اى طريق واحد

الزيادة نخ

والقتيتى نخ

على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على اساميها في غير
الرباعي المجرد واما فيه فطرد للباب الا في كلم يجيء المصدر كلاما على وزن فعالا
بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع
واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا باياتنا
كذابا والا في قاتل يجيء قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء
على لغة من قال في كلم كلاما فانه قياس لغتهم ايضا قال سيبويه في قاتل
كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع
قيتالا من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار
ما قبلها وعكس السكاكي حيث جعل الياء اشباعا لكسرة الفاء والا في
تحملا بكسر الفاء والحاء وتشديده يعني قال كلاما فانه قياس لغتهم ايضا — في تحمل تحمي صح
لانه كسر الاول وزيد قبل الاخر الف والا في زلزل يجيء زلزالا بفتح الزاء
فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء وكسره قياسا
مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر افصح
لانه اصله لما فرغ من بيان ابنية الاصل شرع في بيان ابنية الفرع الذي — الذي هو المصدر نخ
هو الفعل فقال الافعال التي تشتق على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ
من المصدر وتستعمل بنية لا للفاعل وبنية للمفعول اما بنفسها او
بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق
فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل الخ احترازا
عن باب فعل يفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما لان المقصود من

ذكر

ذكر الافعال بيان احكامها ولما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية
والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها في غالب العادة
انه هو الله تع تركه المص وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني
للفاعل لان الاول معلوم للثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال
خمسة وثلثون بابا ستة منها كاين للثلاثي المجرد والاولى منها سبعة قدم الثلاثي
على الرباعي لتقدمه الطبيعي ووجه ضبطه ان لماضيه ثلثة ابنية لان اوله لا يكون
الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالساكن واستثقال الضمة والكسرة عليه والحرف
الثاني منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قبل
و لالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو عين
دور وحركاته لانه يدور على الثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين مضارعه
او يضم او يفتح وان كان كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة
[illegible] فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فالحصر بحسب الوقوع في ستة ولم يجي
نحو ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وقتل يقتل بفتح العين في
الماضي وضم العين في المضارع وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحه في المضارع
وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما وسمي
الثلثة الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي عمود البيت اي اصولها لاختلاف
حركتهن في عين الماضي والمستقبل فكما ان معنى الماضي يخالف معنى المستقبل
كذلك ينبغي ان يكون لفظه يخالف للفظه ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف
فلا شك انما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره ولكثرتهن اي ولكثرة

استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها
على الثلثة الأخر واما تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف في الاول
اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوى والكسر
سفلى والضم بينهما يشهد الوجدان ومن قدم الثاني على الاول نظرا الى ان الضم
علوى وانه اقوى او قصد التدريج في التنزل من العلوى الى السفلى واما تقديم
الثاني على الثالث فلفتح عين ما فيه الذى هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم
واما تقديم البعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع
وكثرة استعماله اكثر بالنسبة الى الثاني فللنظر الى ان الضم فوقي وقوى و
الى ان استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين
في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد
الثقيل ولم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لئلا
يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا
مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر لا للضرورة ولما كان
سبب دخول الابواب الثلثة الاول في الدعائم امران اختلاف الحركات
وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط لا كافيا في عدم الدخول
فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين
معا في نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط ان لو لم يتعرض لذلك لم يعلم
ان عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما
جميعا ولما كان انتفاء الامرين الاولين فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في اولها

وقال

واما تقديم الثاني على الثالث صح

ضعيف والكسر بالنسبة الى الضم

وقال فتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات في عين
الماضي والمضارع وانعدام مجيئه اى مجئ باب فتح يفتح بغير حرف الحلق
عينا او لاما والتزم موافقة فتح العين في الماضي والغابر لتقاوم فتحة العين
ثقلة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في التسويد التزديد ولم يقولوا او
فاء لزوال ثقل الفاء لسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل
لبعد الوقوع ولما لم يجئ بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما
ركن يركن وابى يابى بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير هذا
حرف الحلق هذا لف وقوله من اللغات المتداخلة والشواذ نشره على
ترتيب يعنى ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها
في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل
ركن يركن بالفتح فيهما الا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعن الزمخشري ركن
يركن من الشواذ وان ابى يابى من الشواذ الناشية عن الواضع فهي في
حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور فلا نقض واما بقى
يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى بفتح عين الماضي والمضارع في الكل من غير حرف
الحلق فلغات بيلة طى وقد فروا اى فارين من الكسرة الى الفتحة يعنى
ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم
ان يقلبوا الكسرة التى قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب
كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة
الاستعمال لانه لا يجئ الا من الطبايع اى الافعال الطبيعية اى الغريزية

خفة صح

التي جبل الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والامن النعوت
اي من الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي
والمضارع منه حركة لا يحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها
اعني الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب لا يجي حل
في الدعائم لانعدام اختلاف ولقلته في الاستعمال فيه اشارة الى ان قلة
استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط وقد
جاء فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر على القلة من قال كدت
تكاد اصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع وهي شاذة والقياس
كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم كفضل يفضل بكسر العين في الماضي
وضمها في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعني كما ان فضل يفضل ودمت
تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب
حسن كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري ثلثتها من المتداخلة فكان
المصنف لم ينظر بكدت تكود بالضم فيهما كفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في
المضارع ودمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في الغابر فحكم بشذوذها واعلم
ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات مطلقا نظرا الى ان الثلاثي المجرد
والرباعي المجرد اصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما و
المصنف قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة
والفرعية بينهما فقال واثنا عشر لمنشعبة الثلاثي اي المتفرعة عليه اما
بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم

زيادة

زيادة الزايد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان
وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبعي فما
زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في
اوله وانما كسرت في اكراما فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع
وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول ونحو قطع تقطيعا
بتضعيف العين قيل الزايد هو الاول لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل
الثانية لان الزيادة بالاخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الد ليلين
وهذا باب التفعيل قدمه لان الزايد من جنس الاصول ونحو قاتل مقاتلة
بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه حرفان
فخمسة ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف العين وهذا
باب التفعل قدمه لان احدى الزايدتين من جنس الاصول ونحو تضارب
تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل
قدمه لمشاركته الاول في زيادة في الاول ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة
والنون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزايدتين في الاول ونحو
احتقر احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا
باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعال ان شاء الله تعالى وما
زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة الهمز ة
والسين والتاء في الاول وهذا باب استفعال قدمه لان الزايد فيه
في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة في الاول والواو بين

الهمزة صح

العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون
الاول وهو باب الافيعال قدمه لان احدى الزوايد من جنس الاصول ونحو
اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وهذا باب
الافعوال قدمه لان كل الزايد فيه قبل الآخر وليلزم تاخر احمار اذ له بحث ونحو
احمار احميرارا بزيادة في اوله والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام
في آخره اتفاقا لان سكون الاول ههنا للادغام بخلاف سكون فعل وتفعل
فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الافعلال قدمه
لانه في قسمه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا بزيادة الهمزة في
اوله وحرف من حروف جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما
ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزايد فيه حرفان لمناسبته
احمار في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوض منه ولهذا قال اصلهما
اي اصل احمر واحمار احمارر واحمرر فادغما اي الحرفان المتجانسان
اعني الرائين بعد سلب حركة اوليهما في تينك الصيغتين للجنسية و
يدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفكك الادغام على ما صرح به
صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المص ايضا ادعوى وهو ناقص من
باب افعل فانه لو كان اصلهما احمار واحمر من الاصل بالادغام لوجب
ان يقال ادعو لانه من باب بابهما فلما قيل ادعوى بلا ادغام لمانع
منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وفايدة كون اصلهما بالفك تظهر في
تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر واما احمار

الاول نخ

الهمزة صح

الصيغتين نخ

فحكم

فحكم بعليم بالمقايسة عليه لانه منقوض احمارر وايضا يدل عليه وجود النظا
وهي افعول وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احمار ثم صير الى الادغام
يتيسر المناسبة بينه وبين نظايره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الاصل
ويحتمل ان يوجه بان يقال اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفتح ما قبل
الآخر حملا على الاخوات بدليل فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو ادعوى
ويحال معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله
فادغما للجنسية وقوله لا يدغم الجنسية بيانا للواقع اي لا يقع الادغام
في ادعوى لان اصله ادعوو وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام
لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد
الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب للادغام يعني ليس كلما وجد
الادغام وجد الادغام قيل لم يجوز ويدل عليه امتناع التصحيح في شيء
من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة باب رضي ويقال رضوا وقووا وطووا
وغبوا مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حي ولان الاعلال فيه تخفيف
بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف
الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين البتة وواحد من تلك الابواب الخمسة
والثلثين للرباعي المجرد ولم يضموا اليه الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه
التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد
انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات متوالية
سكون الثاني اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب

يس
م

لانعدام صح

فلم يبق المجانسة واتما فعلنا
الاعلال قبل الادغام صح

سبب صح

ودحراجا صح

لها الا تخرج صح

ثلثة منها المنشعبة الرباعي المجرد ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا
للتخفيف وزادوا فيها حرفا او حرفين دون اكثر عن الاعتدال وقدم
ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فهما غالبان نحو احرنجم احرنجاما بزيادة
الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب الافعنلال
قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول
وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو
تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة
منها للملحق دحرج اي مزيدة على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل
شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في اخره وهذا باب الفعللة قدمه
لان الزايد فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو
بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة
بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزيادة
ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب
الفعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه
حرف علة واما تقديمها على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزايد فيهما و
نحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة
قدمه لتقدم الزايد ونحو قلسى قلساة بزيادة الياء في الاخر ثم قلب
الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة وخمسة
منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي للملحق تدحرج نحو تجلبب تجلببا

بزيادة

١٧

تجوربا صح

بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الاخر وهذا باب التفعلل
ونحو تجورب بزيادة التاء والواو وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن
تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجوه تقديمات
الثلثة صح — هذه الثلثة كوجوه تقديمات الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك
ترهوكا بزيادة التاء والواو صح وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه
ك — في كون الزيادة في غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك
فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب
وهما صح — التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد للملحق احرنجم نحو اقعنسس
اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام وحرف
من جنس اللام في الاخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزايد ونحو
اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
ء — والياء في الاخر ثم قلب الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء
وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على
ملحق صح — تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة تدحرج
ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل اراد بيان ما به يعرف ذلك **فتكلف**
فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم آلة اي آلة صدق الحكم
بالحاق فعل بفعل اي طريق صدق ذلك بين القوة العاملة وبين
د — صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحا
مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا لان

القور صح

الاعتبار في دحرج بالفعللة لعومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض منه فانهم لم يقولوا في تحطب وعربد تحطابا وعربادا بل قالوا تحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر اجع واعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال اريد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الاخر ويجعل ذلك الحرف الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق لمعاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموزونا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمه حرف زايد فلا بد مماثلته في الملحق لا بد من التوافق في الحركات والسكنات وكذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء وهي فاء وقعت موقع النون الزايدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب اقعنسس تجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب

بـ فعاسل بالملحق صح

باب دحرج صح

تدحرج صح

كلها

كلها موكولة على السماع وان المص لما لم يتعرض اقتفينا اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعاني الامثلة لم نذكرها

فصل اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دل وضعا على وجود قبل زمان اخبارك وهو يجي على اربعة عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصلا المشتقات من المصدر او لاغناء اللغويين عنه وانما قدم الماضي على المزيد فيه نحو ضرب تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا وانما بدا في اطراد الامثلة بالغايب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بدا بالمتكلم نظرا الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال اخر بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل في اخره ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد

ع

نا بيوا البناء الماضي والا فليس شي منها من وظيفته فقال انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لان ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع لشي لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل

لبيان معنى الابواب صح

كما يجئ والكان القياس يقتضى ان يكون ثمانية عشر وجها صح

[illegible]

الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل صح

مابني الماضي لخلوه من العلل

ضارب قوم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الكلم
وبنى على الفتح لانه اى الفتح اخ السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر
من ان الالف مركبة من الفتحتين والالف اخ السكون يعنى ان بين الفتح
والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزءه وبين
الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن
ابدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون جىء
الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا ضربوا
وضربن ودعا لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله ولم يعرب الماضى
اشارة الى سوال وهو ان المستقبل اعرب مع فواته موجب الاعراب
فيه فلم لم يعرب الماضى ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه
فوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان اسم
الفاعل لم يوخذ منه الماضى العمل اى لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط
بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه
المستقبل صورة ومعنى بموافقته له فى ذلك فاذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا
للمضارع فى المعنى ولا الماضى فى اللفظ يعنى لا يكون موافقا للماضى فى المعنى
لما كان موافقا له ولا يكون موافقا فى اللفظ لما كان موافقا له فى المعنى فسقطت
قوة المشابهة وضعف فى كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم ياخذ منه العمل
لم يعطه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجبا للاعراب
فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اى عمل اذا كان بمعناه فاعطى اسم

الفاعل الاعراب له اى للمستقبل واللام فى زيادة عوضا اى لاجل العوض
عما اخذ منه وهو العمل او من جهة العوض او تقول بنى الماضى واعرب المستقبل
مع فوات موجب الاعراب فيهما للكثرة مشابهته له ولما فهم من ظاهر كلامه
ان المقصود بيان سبب الاعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضى استطراد
مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه فسر كلامه مندرجا فى التنزل فى شان
المشابهة فقال يعنى يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لكثرة
مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه فى الحركات والسكنات وفى وقوعه صفة
للنكرة وخبرا للمبتدا ودخول لام الابتداء كما سيجىء ان شاء الله تع وقوله بنى الماضى
على الحركة لقلة مشابهته اى الماضى له اى اسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب
فيه ناظر الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار
اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه مضاف اليه
القلة ناظر الى البناء على الحركة فقد برد بنى الامر اى للامر بالصيغة فانه المتبادر
عند اطلاقه على السكون لعدم بقاء مشابهته له بوجه ما يحذف حرف المضارعة
زيدت الالف فى اخر الماضى للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربنا وزيدت الواو
فى اخره لجمع المذكر الغايب وزيدت النون فى اخره لجمع المؤنث الغايبة والمخاطبة
حتى يدللن اى الحروف المذكورة وهى الالف والواو والنون على هما وهم وهن
اى يدل الالف على هما والواو على هم والنون على هن وعلم ان اولى الحروف
بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الالف بالمثنى والواو
بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اول المخارج اعنى الحلق والواو من

للاول صح

اضربا اعني الشفقة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والاخر للاخر لان
المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو
للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء له صونا للفعل عن اخي الجر الذي هو الياء
ولما لم يبق من حروف المد شيء يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون التي
هي شبيهة بحروف المد في اللين والمد والخفاء ولذلك اي ولان في حروف
المد خفاء تمكن في ضربا اذا الفيت بعدها همزة مخافة ان لا يظهر في جنب
شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لنفيق العبارة
عليهم كما سيجيء تحقيقه ان شاء الله فكانهم قالوا ان الفاعل في الزيدان ضربا
هو هما وفي الزيدون ضربوا هو هم وفي الهندات ضربن هو هن فبنى المص
الكلام على هذا فقال زيدت الالف في ضربا لتدل على ان تحته هما وزيدت
الواو في ضربوا لتدل على ان تحته هم وزيدت النون في ضربن لتدل على ان
تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سياتي وحذفت الميم في ضربتما
لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في مثل
ضربوا وان كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو وبعده لان
الضمة ما قبل الواو لان الميم ليس بما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها
صورة لان اصله رميوا فما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا
وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من
الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب اي صعود
اي يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصل

رضوا

جنس الواو والجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا اي يضم صح

(لانه آخر مبني على الفتح)

(اي لانه يستعمل في العقلاء وغيره)

علة الاسكان

رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين
يلزم الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها ما قبل الواو حقيقة و
اختير الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا فان
الفتح فيه اصلية كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم تتصل به
الضمير واما اذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس ح للفرق بين واو
الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد
واو الجمع لم يعلم انه حضروا تكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومدة والواو
للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو للعطف وكتب فيما لا يلتبس
نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف
ويلتزم الالتباس لندوره ولزواله بالقراين وقيل كتبت الالف بعدها
للفرق بين واو الجمع وبين واو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا على الغة
من لا يسقط الجازم عنه حرف العلة وكتبت في غيره طردا للباب وجاء على
هذا قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
حيث اثبت الواو في لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان
اسم رجل ومعتذرا من ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهج حيث اعتذرت
منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع جعلت التاء علامة
للمؤنث في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة الا
انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل
اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء من المخرج الثاني من المخرج الكلية

(والواو صح)

(اي في الجمع فيه غير محصل لدلالته قوله الا الواو العاطف يعني جميع الواو ويتصل الى ما قبلها)

(اي في اصالة المصدر)

الآخر الالف المقابلة اللفظية غيرها والعطف ويتصل الى ما قبلها مفردا او جمعا

العلة بالجازم ... على عدم سقوط الحرف

حال صح

وهو الوسط والمؤنث ايضا اى كالتاء وثان فى التخليق مصدر من المبنى
للمفعول اى المخلوقية لان الله تع خلق ادم عم اولا ثم خلق حواء على نبينا
وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تع خلقكم من نفس
واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة
للمذكر يحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة و
المؤنث وهذه التاء التى فى ضربت ليست بضمير كما يجئ فى اخر بحث المضمرات
واسكنت الباء اى اللام فى مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء اى
اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك فى الثلاثى وانما اورد مثالين اشارة
الى ان حركة ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجئ ان شاء وقد تكون
للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة فى تحريكه اذ لو قيل ضربن بسكون النون و
فتح الباء على الاصل تصح الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها
للحركة من غير ضعيف واختاروا الفتح لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة
فى مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات متواليات
فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة
على حدة لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا
اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء
بل ابقى على الحركة لزم ذلك الاجتماع وسكنوا اللام فى الرباعى ايضا نحو
دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا
للباب ومن ثم اى ومن اجل ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف

على

على ضميره اى على ضمير مثل ضربن اى على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد
اى بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل
لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان
العطف كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل بغيره فى ان
العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المص بذكر التاكيد وانما
خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل ايضا
اشعارا بان التاكيد هو الاصل فى جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل
له نوع استقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه و لا
يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل
من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول الكلام يغنى
عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امراة و
الحافظوا عورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشرى فى جواز العطف
عليه الفصل بخلاف ضربتا اى لم يلزم فيه بعد اسكان الباء واثباتها على الحركة
ذلك الاجتماع المحظور لان التاء فيه فى حكم الساكن لان حركته فى حكم السكون
لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم
فيكون فى حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثم اى ومن اجل ان حركة
التاء فى ضربتا فى حكم السكون تسقط الالف فى كل اللغات فى مثل رمتا اصله
رميتا قلبت الياء الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة

فيه عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارضة في الضرورة ولذلك
اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الساكنين اما التاء فلانه علامة
التانيث واما الالف فلانه التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا في لغة
ردية اصله رديئة قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية من رد و بالضم
ضرجا دفان الالف لا تسقط فيها اذ يقول اهلها رماتا باثبات الالف
نظرا الى الحركة الصورية وبخلاف مثل ضربك اى لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان
الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع على المستهجن لانه اى مثل ضربك
ليس كالكلمة الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع انما هو كالكلمة الواحدة
وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره اى كاف الخطاب في ضربك
ليس فاعل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل
لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل و
بخلاف هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط وهو قطيع من الغنم اى لم يلزم
من عدم اسكان احد حروفها وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع
لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف ثم قصر اى حذفت الالف
منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان
ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللقصر نظير
كما في مخيط اصله مخياط بالالف قصر للتخفيف والتوسعة وفي ضربن اصله
ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء كما مر حتى لا يجتمع علامتا التانيث
احديهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير

جمع

جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت التاء الاولى
لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما
لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى
وانما حذفت في ضربن وان لم تكونا اى العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء
ليس من جنس النون ولم يوجد ثقلة التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في
مسلمات لانهما تاآن فيه ووجد ثقلة التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لثقل
الفعل فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية اى لم
يحذف احدى العلامتين اى الالف والياء المنقلبة من الالف التانيث بل جوز
اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب
الف حبلى في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يحذف احدهما لان الثانية
للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تانيثهما وليست مثل فاء يعد وعين
قل ولام غزت فانها ليست لمعنى زايد على كونهما اجزاء من الكلمة فافهم و
لا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم اذ لم
يكن حبل حتى زيد عليه الف التانيث بل وضعت هكذا بالالف ولو حذفت
الالف لفات الغرض ولما جاء الياء للتانيث في هذى وكانت خفيفة بخلاف
الواو قلبت ياء او سوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربت
ضربتما وضربت ضربتما ولا بنائي هذا قوله في صدر الفصل يجي على اربعة عشر
وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة تقديرا
او اما نحن فهو تثنية انا او جمعه مذكرا او مؤنثا فلا فرق في التقدير

البحث آخر صح

بفتح التاء صيغة وباعتبار
كونه تثنية ضربت صح

فلذلک یقال ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذکر ضربتما مرتین و
هو هما هم هی هما هن انت انتما انتم انت انتما انتن بذکر التثنیتین
بخلاف انا نحن اذ لا یقال انا نحن بذکر نحن مرتین وسوی بین الاخبارات
ایضا ای نفس المتکلم واحده مذکرا کان او مؤنثا حیث یقال فیهما ضربت
ومعه غیره مذکرا او مؤنثا وتثنیة وجمعا اذ یقال فی کلها ضربنا لقلة الاستعمال
فی التثنیة بالنسبة الی المفرد وحکمها احتیاجها فی حصولها الی ضم احد
المثلین الی الاخر بخلاف المفرد وبالنسبة الی الجمع ایضا لعدم الاتساع
فیها اذ لا تستعمل حقیقة الا فی الاثنین فقط بخلاف الجمع فان صیغة
قلة تستعمل فی الثلثة وفی الاربعة وفی الخمسة وفی الستة وفی السبعة الی
العشرة وصیغة کثرة تستعمل فیما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعین
فیما تستعمل فیه الجمع ففیه اتساع وکثرة الاستعمال بخلاف التثنیة و
الحاصل ان فی صیاغة التثنیة نوع حرج لیس فی الجمع ذلک وهو حصر
المراد علی فردین ففیه کلفة بینة بخلاف الجمع فان فیه ارسال المراد
ولما کان استعمال التثنیة قلیلا لم یبال بالالتباس فیها بخلاف المفرد
والجمع فانه لما کثر استعماله بالنسبة الیها لم یستحسن الالتباس فیهما
وسوی ایضا بین تثنیتهما لکون وضع الضمایر للایجاز فان تما مثلا
اخصر من زیدان فالتسویة بین الشیئین وان لا یجعل لکل واحد منهما
صیغة علی حدة یناسب غرض الایجاز وسوی بین الاخبارات لحصول
عدم الالتباس فی الاخبارات لان المتکلم یری فی اکثر الاحوال او یستمع

صوته

صوته فیعلم انه مذکر او مؤنث واحد او جمع کما یجیء ولم یذکر التسویة
بین تثنیی الغایب بذکر التسویة بین تثنیتی المخاطب والمخاطبة او
اکتفاء بذکرها فی بحث المضمرات لعدم بحث لهما واما تثنیتا المخاطب
والمخاطبة والاخبارات فلما کان لها بحث استوفی احکامها ههنا من
التسویة وغیرها ولم یکتف بذکرها علی سبیل الاستطراد فی بحث المضمرات
وعلم ان وضع صیغ متعددة لمعان متعددة لما کان للتحرز عن الالتباس
علی تقدیر اشتراک صیغة واحدة بین معنیین او اکثر واستغنی عنه فیما
لا یقع فیه الالتباس ولم یحتج الی الاعتذار فیه فی التسویة بقلة الاستعمال
والایجاز وغیرهما وجب حذف قوله ووضع الضمایر للایجاز الی التسویة
بین التثنیتین کما هو مقتضی سوق کلامه وان یجعل شاملا للتسویة بین
الاخبارات لان الالتباس لما لم یقع فی الاخبارات بالتسویة لم یحتج فیها الی
عذر من الایجاز وغیره فلیتامل والا فالواجب ان یقدم او یؤخر ویشمل
فی ضربتما ای فی تثنیی المخاطب والمخاطبة مع ان قیاسهما علی سایر التثنیة یقتضی ان
یقال ضربتا ضربتا لا یلتبس ای الالف ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من
الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقیل ضربتا لم یعلم انه مفرد والالف
للاشباع او تثنیة والالف للتثنیة فیحصل الالتباس فی الوقف ولا شک ان
الاشباع واقع فی کلامهم کما فی مثل قول الشاعر اخوک اخو مکاشرة ای ملازم
بتبسم وضحاک لاله فکیف انتا اصله انت اشبعت فتحة التاء فی الوقف فتولد منها
الالف ای علی ای حال انت یمنعک تلک الحال عن المکاشرة والانبساط مع اهلک

تعبر فی وجهها باخیه وکان فی وجها قبل هذا وضمت المیم فی ضربتما للزیادة لرفع
الالتباس مع انه مندفع بزیادة غیرها لان تحته انتما مضمر فزیدت المیم فیه لموافقة
انتما وقد سبق توجیه هذا التسامح فقوله انتما مبتدأ ومضمر خبره وقوله تحته
ظرف مقدم للاهتمام وادخلت المیم فی انتما دفعا لذلک الالتباس لعدم امکان
زیادة حروف العلة لانها مستقلة قبل الالف وضمت المیم بالزیادة لقرب
المیم من التاء فی المخرج الشفوی فان التاء مما بین الثنایا وطرف اللسان
والمیم مما بین الشفتین ولا شک فی قرب الثانی من الاول مع انها اقرب الحروف
الصحیحة ای حروف العلة لانها غنة فی الخیشوم کما انها مدة الحلق وانها
من مخرج الواو ولذلک ضم ما قبلها کما ضم ما قبل الواو وقیل انما ضمت المیم
بالزیادة فی انتما تبعا لهما ای للفظ هما یعنی انهم لما کانوا ابدلوه من الواو فی
هو کما یجی فی هما فی بحثه التزموا المیم فی جمیع الباب طردا له وضمت التاء فی
ضربتما لانها ای التاء ضمیر الفاعل وعلامة الفاعل الرفع فی المعرب ولما لم یکن
الرفع فی المبنی حرکوه بحرکة شبیهة به عملا بالاصل بقدر الامکان وهی الضم
فانه یشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا فی ضمیر الفاعل فی مثل ضربتما
وضربتموا وضربتن فقیل انه التاء وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات
للتثنیة وجمع المذکر وجمع المؤنث واشار الیه هنا حیث قال ان التاء ضمیر
الفاعل وقیل الفاعل هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار الیه
فیما یجی بقوله وضمیر الجمع فیه محذوف حیث جعل الواو ضمیرا وفاعلا وقیل
الفاعل مجموع التاء واحد هذه الحروف واشار الیه الی ضعفه بعدم اشارته

قوله صح

للخبر صح

هما صح

هو صح

له

له اذ یکفی احدهما للفاعل ولا حاجة الی ضم الآخر الیه مع ان الاصل الاکتفاء
بواحد منهما وفتحت التاء فی الواحد ای لم یضم فیه مع انه الاصل خوفا من الالتباس
بالمتکلم ولا التباس فی التثنیة بواسطة زیادة المیم فبقین علی اصل الحرکة و
التفصیل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتکلم وحرکوها فی الجمیع
خوف الالتباس بتاء التانیث وضموها للمتکلم لان الضم اقوی والمتکلم مقدم
فاخذه للمخاطب اذ لم یمکن الضم للالتباس بالمتکلم والفتح راجح لخفته والمذکر
مقدم فاخذه فبقیت الکسرة والمخاطبة فاعطیتها ولان الیاء یقع ضمیرا فی نحو اضربی
والکسرة اخت الیاء فناسب اعطاؤها المخاطبة وقیل ضمت التاء فی ضربتما
اتباعا للمیم لان المیم حرف شفویة فجعلوا حرکة التاء التی هی ما قبل المیم
من جنسها ای المیم من الحرکات الضم الشفوی یناسب المیم حرکة ما قبلها زیدت
المیم فی ضربتم حتی یطرد بتثنیته فی زیادة المیم ولئلا یلتبس بواو الاشباع فی الوقف
واسکنت المیم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بنی علی الاصل الذی
هو السکون وضمیر الجمع ای جمع المذکر المخاطب فیه ای فی ضربتم محذوف وذلک الضمیر
المحذوف هو الواو ولان اصله ضربتموا بدلیل عود الواو عند اتصال الضمیر نحو ضربتموه
فان الضمائر مما ترد الاشیاء الی اصولها فحذفت الواو ولانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها
وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفیف لم یاتوا بنونی المثنی والمجموع بعد
الالف والواو وکما اتوا بهما فی هذان اللذان واللذین فوقع الواو فی الجمع والآخر
مضموما ما قبلها فحذفت لان المیم مع الواو بمنزلة الاسم کهو لان المیم یجعل کثیرا
من الافعال اسما کمضارعات الزوائد علی الثلثة ولا یوجد فی آخر جنس الاسم

ولفتحها صح

وهو ای جنس المیم صح

متمكنة او غير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حساً مع
ما لا يتضمن معنى الحرف او ما اسبهم
الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الآن في اخر اسم هو
واو في الاخر ما قبلها مضموم
من غير المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن
لا يوجد غير هو ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت
اي كالواو
الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثمة
الف
اي ومن اجل انه لا يوجد في اخر الاسم واو وما قبلها مضموم غير هو يقال
في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت
اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام
اذ لا وجه لزواله فيبقى اثر من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف قربوا
اي لم يحذف الواو منه لان الباء مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الباء لا
يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعل الميم وبخلاف قرنبوه اي لم يحذف
واوه وان كان قبل واوه ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب
اتصال الضمير به فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف
كما لم يخرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح الياء والعين
الغير المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة
بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من
اللفظ وهو الشدة وشدد نون قربتن اي جمع المؤنث المخاطبة دون نون
قربن اي جمع المؤنث الغائبة لان اصله اي اصل قربتن قربتمن بالميم حملا
على تثنية لانها قربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم من

وبعض الصرفيين يعلل ذلك بقلب ضمة اللام كسرة في اول الامر ثم بقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم اعل كاعلال قاض حسن كمال

النون

ص٧

النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وفويق
الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثمة اي ومن اجل ان الميم قريب من النون
يبدل الميم من النون في مثل عنبر اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر يلفظ
بالميم ويكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتابة لتصوير اللفظ
لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحرف الذي بعدها
من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اي تلفظ على حالها على ما هو
اي معنى الاظهار
مصطلح القراء استقبحت بعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو مصطلحهم
اي معنى الاخفاء
ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء مع قلبها باء
لتقاربهما في المخرج وقيل اصله اي اصل قربتن بالتشديد قربتن بتخفيف النون
وهي الالتباس بالف الاشباع
بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم توجد ههنا والاصل عدم الحمل فاريد
ان يكون ما قبلها النون ساكنا ليطرد جميع نونات النساء في سكون ما قبلها
نحو قربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويقربن حملا على قربن واقربن
اي في اضربن
وليقربن ولا يقربن ولا تقربن للوقف في الجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع
كاضربن ولا يضربن ولا تضربن
الساكنين اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء والاخر التاء ولا يمكن حذفها اي
التاء دفعا لاجتماعهما لانها علامة الخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا
اجتمعتا لشيء واحد فيحذف احديهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس
للخطاب علامة اخرى حتى يحذف التاء فاذا فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن
الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلضمة التاء واما الواو فلكراهتهم
اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزائدة

ذهب ملغ النون من الغنة فوجب قلبها ميما لبقاء لغنتها مع عدم منافات الميم للباء في المخرج صح

لا تضربن صح

٤

متمكنة او غير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حساً مع

ما لا يتضمن معنى الحرف او ما اشبهه

الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الآن في اخر اسم هو

من غير المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف في اصلاً وفي غير المتمكن

لا يوجد غير هو ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت

الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذى يكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثم

اى ومن اجل انه لا يوجد في اخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال

في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت

اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام

اذ لا وجه لزواله فيبقى اثر من ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا

اى لم يحذف الواو منه لان الباء مع الواو وليست بمنزلة الاسم لان الباء لا

يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعل الميم و بخلاف ضربتموه اى لم يحذف

واوه وان كان قبل واوه ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب

اتصال الضمير به فلم يوجد شرط حذفه الذى هو وقوعه في الطرف فلم يحذف

كما يخرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح الياء والعين

الغير المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قبلها همزة لانه كما يقال عظاءة

بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من

اللفظ وهو الشدة وشدد نون ضربتن اى جمع المؤنث المخاطبة دون نون

ضربن اى جمع المؤنث الغائبة لان اصله اى اصل ضربتن ضربتمن بالميم حملا

على تثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم من

وبعض الصرفيين يعلل ذلك بقلب ضمة اللام كسرة في اول الامر ثم بقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم اعل كاعلال قاض حسن پاشا

النون

النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وفويق

الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثمة اى ومن اجل ان الميم قريب من النون

يبدل الميم من النون في مثل عنبر اى في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر يلفظ

بالميم ويكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتابة لتصوير اللفظ

لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحرف الذى بعدها

من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اى تلفظ على حالها على ما هو

اى معنى الاظهار

مصطلح القراء استقبحت يعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو مصطلحهم

اى معنى الاخفاء

ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء مع قلبها باء

لتقاربهما في المخرج وقيل اصله اى اصل ضربتن بالتشديد ضربتن بتخفيف النون

وهى الالف التى بالف الاشباع

بلا ميم لان العلامة التى في التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والاصل عدم الحمل فاريد

ان يكون ما قبلها النون ساكنا ليطرد جميع نونات النساء في سكون ما قبلها

نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن حملا على ضربن واضربن

اى في اضربن

وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف في الجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع

في كيضربن ولا يضربن ولا تضربن

الساكنين اى لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء والاخر التاء ولا يمكن حذفها اى

التاء دفعا لاجتماعهما لانها علامة الخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا

اجتمعتا لشيء واحد فتحذف احديهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس

للخطاب علامة اخرى حتى يحذف التاء فاكثر فاضطروا الى زيادة حرف ولم يكن

الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء فلفظ التاء واما الواو فلكراهتهم

اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزائدة

ذهب ملخ النون من الغنة فوجب قلبها بها ابقاء لغنتها مع عدم منافات الميم للباء في المخرج صح

لا تضربن صح

ع

من النون العلامة في النونية في لفظ لقرب اشارة اما ماذكر من القيدين
ثم ادغم احد النونين في الاخر للجنسية اووقع الادغام بان ادرج
اوليهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع
المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم
الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء لان نحن اى ضربت انا مضمر
وقد نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد من حروف انا الا انه لا يمكن الزيادة ة
من حروفه للالتباس لانه لو زيدت الهمزة وهي حقيقة الف تحركت التبس
بتثنية الغايب لو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغايبة ولا يمكن ايضا ان
يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع
واما الياء فلعدم تحمله الفاعل اعني الضمة فاختير التاء للزيادة دون غيره من
حروف الزيادة لوجوده اى التاء في اخواته اى اخوات ضربت وهي ضربت و
ضربت وضربتما وضربتم وضربتن واما زيادة في تلك الاخوات فحكم وضعي ولعل حكمتها
انه لما كان المخاطب من يلقي اليه الكلام اختير لهحرف شديد ليتنبه عن سنة
الغفلة والتي سمعه ما يلقى اليه وهو شديد والحروف الشديدة يجمعها اجدك
قطبت ولا يمكن زيادة الالف فيها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقي من حروف
الزيادة ففيه التاء ذيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين مذكرين كانا او مؤنثين
ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت صفة الذكورة او الانوثة لان نحن
نحن مضمر فزيد النون في ضربنا ليوافق ما اضمر نحن ثم زيدت الالف حتى لا
يلتبس بضربن اى بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت النون

لان

لان نحن انما مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس واختص الالف
لوجوده في انا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اى تتصل وانما عبر
عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال
اللغوي في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع و
المنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور
الا المجرور وهي اى جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها
لانها اى المضمرات في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها
مضمر مجرور وانما انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او
منصوب او مجرور فكذا الكناية اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل 7 عنه صح
واحد منها اى من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى
اتصاله اى اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه استعمل في التلفظ منفصل
والاختصل فاضرب الاثنين اى المتصل والمنفصل في الثلثة اى المرفوع والمنصوب
والمجرور اى اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وهذا اى كل واحد منه المضروب ومثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن
على ذكر منك حتى يصير مجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك
الستة المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اى جواز تقديمه على الجار يعني
لما احتيج الى التقديم والتاخير في الضماير بحسب المقام وضعوا الضمير
المنفصل حينئذ لهذا الذي هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع
والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل

من الضمير جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر
لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له
المنفصل اذ لو وضعوه له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل
والفرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان فبقي لك من
تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها خمسة اي خمسة انواع احدها
مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها
منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو
يحتمل ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية عشر معنى في العقل بحسب اعتبار
المراتب العرفية ستة منها في حق الغايب مع الغايبة في مفرد كل واحد منها
وفي تثنية كل منها وفي جمع كل منها وستة منها في حق المخاطب والمخاطبة كذلك
وستة في حق الحكاية اي المتكلم والمتكلم ثلثة له وثلثة لها بمجموع الستات
الثلثة ثمانية واكتفي بخمسة من الوجوه الستة في الغايب والغايبة باشتراك
التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء في التثنية الغايبة لانها كانت
ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير
بخلاف ضربتَ وضربتِ وضربتُ وانتَ وانتِ وانتما وانتم حيث عدة الثلثة
الاول الالفاظ متعددة باختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل التاء
فقط وكذا عدة الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها ان
فقط لان اقتران الامور الخارجية للتميز من الحركات والتاء وغيرها بهذه
الالفاظ انما هو بعد وضع الضمير اعني التاء فلا يكون لها دخل في اختلاف

الضماير

والضماير لقلة استعمالها اي التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله
وكذا اكتفي بخمسة في المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما
واكتفي في الحكاية بلفظين اي بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت
فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما وللاثنين فيهما نحو ضربنا في
جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اي يبصر في اكثر الاحوال فيعلم حاله
من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مونث والاشتباه الاصوات
في غاية القلة فلا اعتداد به فالغي اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفايدة فيه
واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطها وهو اتفاق الاسمين
والاسماء في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو
وكذا في انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا فاسد واما اذا قلت نحن
واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو وكذا اذا
اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلم يمكنهم اجراء
تثنية وجمعه على ما اجري عليه ساير الاسماء والمجموع اذ تجلوا المثنى صيغة لكونه مقوما
وشركوا معه الجمع فيها للامن اللبس بسبب القراين فبقي لك بعد الاكتفاءات واسقاط
الستة من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل اثني عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو
وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة الى الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة
اثني عشر نوعا فصار اي فلا شك يصير كل واحد منها اي من الاقسام الاربعة
الباقية من تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لك

بضرب الخمسة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني
عشر الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من
ضرب ثمانية في خمسة منها اثني عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا
كما مر في اول الفصل وقد مر ايضا علة سكون اخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير
المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان
المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور بواسطة وقدم متصل المرفوع و
المنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها
اثنا عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم
ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت
ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نون
نحن انما هو للساكنين وضمه اما لكونه ضمير المرفوع واما للدلالة على المجموع
الذي حقه الواو والاصل في اطراد مثله لفظ هو ان يقال هو هوا هو واعلى
ما هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة عندهم
وعند الكوفيين فللاشباع تقوية للاسم والضمير في هو الهاء وحدها بدليل
سقوطهما في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك
وايضا حرف الاشباع لا يثبت في اخر الكلمة الا فردة وانما حركت الواو والياء
ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة
لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما
اسكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هي ولكن جعل الواو ميما في الجمع قوله

لاتحاد

لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق
القلب عني قوله اجتماع الواوين فان الواو اثقل حروف العلة فيكون
اجتماعهما ثقيلا مع اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل خاصة في الضمير لانه
ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى الظاهر قوله جعل الواو ميما والا فاللائق تاخيره
فصار الجمع بعد الجعل المذكور هموا ثم حذفت الواو لما مر اي لحذفها الذي
مر في ضربتموا في انه انما وقع لعدم وجود اسم اخره واو ما قبلها مضموم وحملت
التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور وان لم يكن علة الجعل موجودة
فيها طردا ومشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على حالها في التثنية حتى لا يقع
الفتحة على الواو الضعيف وهي وان كانت خفيفة بالنسبة الى اخواتها الا انها
في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه
من حروف الزيادة وهو قوي فالاولى ان يقع الفتحة على الميم القوي المتحد
المخرج بالواو وادخل الميم في انتما اذ الاصل ان يقال انت انتا انتوا انت
انتا انتن بتخفيف النون لما اي لما لادخال الذي في ضربتما فانه انما وقع
حتى لا يلتبس الفه بالف الاشباع في الوقف فكيف انتا كما مر وحمل الجمع
للخطاب وهو انتموا وانتن عليه اي على انتما في ادخال الميم وان لم يكن
علة الادخال فيه وباقي العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن ولا يحذف واو هو
وان كان في آخر الاسم واو وقبله ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اي من المقدار
الذي يصلح ان يكون الا يكون ذلك كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء
به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما وحذف الواو من جوازا

اعلم ان حذف العلة وهذه... اذا انفصل بهي... مع بجوار... لسبب... الضمير وهو الغرض

اذا تعانق هو بشي اخر اى اتصل باوله شى اخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء
منه وعا ملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف
جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا
يرد عليه عليه لهو البلاء ولهى الحيوان فان اللام فيهما ليست بمعانقة
معهما على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو
على الطرف وقبل ضمة وكذلك لا تحذف ياء هي وان تعانق بشيء آخر بل يقلب
الفا كما يجيء وح يبقى الهاء مضموما على حالة قبل حذف الواو ان لم يمنع منه
مانع نحو له وجاء في غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل الغايب
في الضمير المنصوب اختصروا وافردوه من المرفوع المنفصل الغايب على ما هو
مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم اذا اتصل
بشيء فلا يخ من ان يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور
على حذف الواو سواء كان الساكن حرف اللين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف
خفي فكانه التقى ساكنين وابن كثير يثبت الواو والياء المقلوبة نحو بهي ولهو
وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف
اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر الاسم واو ولا يرد دوا وضربتموا
اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتها في الخط فلحمل على ما سكن
ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة
الاختيار مع ابقاء ضمة وكسرها نحو غلامه حالة على الساكن فقوله فيحذف
اذا تعانق بشيء آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة

[margin: لانه لم يوجد في آخره واو قبلها ضمة]
[margin: وقبله ضمة وكذلك لا يحذف ياء هي وان تعانق بشيء آخر بل تقلب الفا كما يجيء وح يبقى الهاء مضموما على حالة صح]
[margin: رابع الساكنين ... التقاء ... فلم يوجد]
[margin: منه نحو عليهي ومن هو فكانه نظرا الى وجود الهاء وان كان متحركا ثبت الواو والياء المقلوبة منه صح]
[margin: الذي]
[margin: اى حين كون ما قبلها متحركا]
[margin: الهاء صح]

بني

او

بني عقيل وكلاب في المتحرك والمراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو
الثابت في المتحرك ح يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف
الواو للعلة المذكورة واما ارادة الحذف من الخط فيا باه سياق الكلام
ويكسر الهاء بعد حذف الواو من هو اذا كان ما قبله اى الهاء مكسورا
او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية او التقديرية الى
الضمة التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان الا في نحو عنه غلامه فيما كان ما قبله
مكسورا فيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه واشباههما وامانهم
الهاء في دهما وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص
فلعلة على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان
قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعلة على مذهب
الجمهور ونقول لعل ضم الهاء فيما للحمل على نحو منه ويجعل ياء هي الفا
فيصير ها مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين ان يقال هي هيا هين و
يجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشيء آخر نحو بها حتى لا يلتبس
المؤنث بالمذكر اذا حذف الياء او الكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفي
فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليست الكسرة او الياء
فقلبت ياء وكسرت لاجل الياء بعدها فلو لم تقلب ياء هي الفا لالتبس المؤنث
بالمذكر في مثل بهي وجعل في غيره الفا ايضا طردا للباب نحو لها واذا لم يكن
ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه غلامه
وضربه كما يجعل الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا

[margin: لان ضمير المذكر صح]

يا بادية صح

للتخفيف في يا غلامي ويقال يا غلاما وفي نحو يا باداة وغير الاسلوب في بداية
حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما ويجعل الياء ميما
في التثنية اي في تثنية هي ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر في ضربتما
يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها
اي مع بقاء ضعف الياء في عدم عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبي
وحذفت الميم اتباعا للمذكر وشدد نون هن لان اصله هن كما مر من ان
الاصل في ضربتن وإثني عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل
نحو ضربه تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم
ضربكن ضربني منتهيا الى ضربنا اخرها على الفتح لانتفاء علة الاسكان كما ذكر
في ضربك ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع الضميرين الفاعل والمفعول
اي اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي
مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص
الواحد فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة بل الوارد في ذلك يقال ضربت
نفسك وضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره
لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين
فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل الا اي لكن يجوز
ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتني بضم
التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول
الذي يتعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو ليترتب

ضربك ضربكما ضربكم صح

منقطع ای ان الاستثناء

الثاني

الثاني عليه فلم يؤدي الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا
ومفعولا ولهذا اي لاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة في تقديره ما ذكر
ما علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتني فاضلا علمت فضلي فظهر بهذا
التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة واثني عشر منها للمنصوب المنفصل نحو
اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا
اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن
ضربتن اياي ضربت منتهيا الى ايانا ضربنا ومنها اثني عشر نوعا للمجرور المتصل
نحو ضاربه ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك
ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي الى ضاربنا ولفظ المجرور
كلفظ المنصوب المتصل وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا كالمنصوب
لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي ضاربي
اي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء اذا اجتمعتا
وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجي الواو والياء وان تباعدا
لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من اللين وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما
كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وادغموا في الياء وقيل انما قلبوا الواو
ياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولى فان كانت الاولى فانهم
استثقلوا الخروج من واو لازم الى ياء لازمة لانه انتقل من الخروج من ضم لازم
الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت اخيرة
فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه انتقل من الخروج

اي في تقديره صح

قيل

من

الضمير المجرور المتصل اثني عشر نوعا يكون في الاسم والحرف اما الاسم فنحو ضاربه الى اخره واما الحرف فنحو له لنا الى اخره

لان الواو والياء صح

لان فيهما مدة دون الضم والكسر

من كسر لازم الماضي لازم وهذا ثقيل فيكيف بالاول وانما اشترط ان يكون
الاول ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف و
قيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكسرتها والواو من حروف الشفة
وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية
لان حروف الشفة تحتاج الى تحريك العضوين
ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما اي كالجعل والادغام للزين وقعا في هوى
جعل الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما ذكرنا والمرفوع المتصل يستتر
موضع الاول
في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغايب بدل من
قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات اي يستتر الضمير المتصل جوازا في الغايب
المفرد من الماضي زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب
موضع الثاني
ومن النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغايبة المفردة ماضيا
نحو هند ضربت ومضارع نحو هند تضرب وامرا ونهيا نحو هند لتضرب ونهيا
موضع الثالث
نحو هند لا تضرب ويستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي مضارعا
نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ~~وامرا نحو انت اضرب~~ ونهيا نحو انت
لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما
يجيء واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر
فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين علامة للخطاب وفاعله مستتر
عند ابي الحسن الاخفش اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم
ابراز ضميرها واستنكارا لكون ضمير المفرد اعني الياء اثقل من ضمير المثنى اعني
الالف مع ان القياس تقتضي ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجماع

علامتي

علامتي الخطاب الاهم الان بقول ان التاء تجردت فيها للتانيث كاللام
اعني الياء والتاء
في يا الله فانها تجردت للتعويض وعند العامة الجمهور هو اي ياء تضربين
ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون فانه ضمير بارز للفاعل
ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين
الياء للفاعل في الخطاب في اوله في تضربين عندهم مع ان القياس يقتضي
ان يعين التاء له الان علامة الخطاب اوله اعني التاء منعت من زيادة
تاء اخر لمجيئه في هذه للتانيث سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث
او كانت الياء بدلا عن الهاء في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء
من حروف انت بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد من حروفه لان
المضمر تحته للالتباس بالتثنية في زيادة الالف فيها واجتماع النونين
بغير فاصل في زيادة النون منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها
وابرز الياء في تضربين ولم يستتر للفرق بينه اي تضربين وبين جمع
وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن في المفرد المخاطبة التبس
بتضربن جمعا ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربين على
تقدير الاستتار وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نونه الذي هو الاعراب
بالنون الثقيلة او هو بالمؤكد بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس
حقيقة اذ احد النونين مخفف والاخر مشدد او احدى الكلمتين ملتبسة
بالنون المخففة والاخرى بالمثقلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين
حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب فخصه وان كان التباس بالمؤنث الغايبة

حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها
بالمؤنث الغايبة في التانيث وان كانت حاصلة الآن البحث لما كان
في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب ويستتر الضمير المتصل وجوبا
في المضارع للمتكلم مطلقا اى سواء كان متكلما وحده او متكلما مع غيره
نحو انا اضرب في المتكلم وحده ونحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا
في الصفة مطلقا نحو انا وانت او هو ضارب ونحن او انتما او هما ضاربان
ونحن او انتم او هم ضاربون آه اى انا او انت او هى ضاربة ونحن او انتما
او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن ضاربات واستتر اى وقع الاستتار
في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اى المرفوع بمنزلة
الجزء اللفظى لانه فاعل فجوزوا في باب الضماير المتصل التى وضعها للاختصار
استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر واكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المستترة غنى ويكون لهما فيما ابقى دليل
على ما القى كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفاعل الفعل
والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث مقترن
بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة
الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك
الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس
المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو وان المفرد ذلك
المصرح به لابد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظه هو اكثر

من الف

من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوى هو هو المصرح به لزم
ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جايز نحو ما ضرب الا انا قالوا
ذلك تجوز منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ
فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المفرد واستتر في الغايب
المفرد والغايبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا
ولم يستتر في المفردين ايضا لزم الالتباس ويفهم بهذا من بيان رجحان
الاستتار في الغايب والغايبة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف
وذلك ظ فاعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى دون المتكلم
وحده او مع غيره ودون المخاطب الذين في الماضى لان الاستتار حالة قرينة
مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المقارنين يلزمه الدلالة
على وجود الاخر وكذلك يسمى الدال قرينة وهى من عداد الاسماء ولذلك دخلتها
التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان الاصل كون الفاعل
ظ والبارز انما هو نايب عنه ودال على وجود الفاعل دالة قوية لانه
قريب من ظ من حيث كونه ملفوظا والمستتر نايب عن البارز ودال على
الفاعل دالة على الفاعل دالة ضعيفة اذ لا يشارك الظ بوجه فاعطاء
الابراز القوى للمتكلم القوى لكونه مبدا الكلام والمخاطب القوى لكونه
منتهى الكلام اولى من اعطاء الغايب الضعيف الذى لا دخل له في تحصيل
الكلام فقوله في الغايب حامل لمعنيين الافراد والغيبة وقوله دون
التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثانى

وقيل صح

ويدل من دون التثنية والجمع انما استتر في الغايب والغايبة دون
المتكلم والمخاطب الذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في
الاصل دون المتكلم والمخاطب ازيدان يكون ضمير الغايب اخف من ضميريهما
لحذف في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف واستتر في مخاطب
المستقبل المفرد المذكر ومتكلم المستقبل مطلقا وانما ذكر الاستتار
فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيانا للعلة وهي
قوله للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي
اصل والابراز قوى فاخذه ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق
وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر وقوع الاستتار في بعضها
وهو عريقة في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب الاستتار
فيه ضعيفة بالطريق الاولى انه لا يقع الاستتار في الصفة التي هي اضعف
من الفعل وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها انما هو
لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره
وقيل يستتر في هذه المواضع الخمسة دون غيرها لوجود الدليل عدم
الابراز في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب
ظاهرا ولا بارزا اعلم ان فاعله مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا فردوا
اسند الحكم الى دليل اخر فيها وجد دليل آخر وان كان عدم الابراز شاملا
للكل فقال وهو التاء في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث
غايبة والياء في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غايب

علم صح

فيها دون غيرها

وهو اي ذلك الدليل صح

الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظ فان لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن صح

مع عدم علامة التثنية والجمعين والتاء في مثل هند او انت تضرب غايبة
والمخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غايبة او مفرد مذكر مخاطب
بحسب القراين مع عدم علامة التثنية والجمعين والهمزة في مثل انا اضرب فانها
تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل
متكلم معه غيره وهي اي حروف المضارعة حروف ليست باسماء فلا يكون
فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الا انها اسماء
لانه لما ذكر ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون والالف في ضربا والواو
في ضربوا والياء في تضربين اسماء فكان مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه
الحروف ايضا اسماء دفع لذلك التوهم وفي الصفة نفسها في مثل زيد ضارب
وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان في لفظها ما يدل على من هي
له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر
وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون
التاء ضميرا كتاء ضربت بحركة التاء لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو
ضربت هند ولو كانت التاء فاعله لزم حذفها بهند وجود الفاعل الظاهر
اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف وبدل ولا يجوز ان
يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حالة النصب
نحو رايت ضاربين وضاربين وفي حال الجر ايضا مررت بضاربين وضاربين
والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون تقول
زيد الله يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب

في ضربن صح

بان لفظ صفة وللصفة لازم الذات ولا بد في ظاهر الدال على الذات فلا جل له يستتر الضمير العبارة عن الذات وعايد له وانما الالف والواو فعلامات اعراب تدبر

ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امر للمخاطب
وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع
غيره لدلالة الصيغة اى صيغة الفعل في كل واحد منها عليه اى على الفاعل
المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل
نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان منه فان الهمزة في افعل متكلما وحده
تشعر بان فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في الصيغ
الاربع الى العدول عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز ولما كان
الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع قبح ظهور فواعلها مظهرا او
مضمرا وان تقول افعل زيد ولا تفعل الا انت وافعل زيدا ولا افعل
الا انا ونفعل زيدون اولا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت
تاكيد للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربع فالاستتار جايز كما
اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه

فصل في المستقبل المشهور فتح الباء بناء على انه يستقبل الفعل الآتي
بعد زمانك او ان الزمان يستقبله الا ان الصحيح ومقتضى القياس على
تسمية الماضي بالماضي كسر الباء وهو ايضا اى كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها
نحو يضرب الى آخره اى الى يضرب تقول يضرب يضربان يضربون الى آخره ويقال له اى لما
صدق عليه المستقبل من نحو يضرب المستقبل لوجود معنى الاستقبال على
احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له ايضا مضارع لان المعنى
المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشيئين ارتضعا

تفعل زيدا

من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له
مضارع وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه مشابه بضارب في الحركات و
السكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون في يضرب على عدد الحركة
والسكون في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمشاكلة ومشابه
به في وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت
برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام الابتداء
عليه نحو ان زيدا القايم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم
والخصوص ولما كان ثبوت وجه التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من
الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله يعني ان اسم الجنس
يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا في امته فانك اذا قلت جاءني
رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل
واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم
كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب يصلح للحال او الاستقبال
واذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب
يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام ليضرب يختص بالحال وانما عرف
السين اشارة الى سين الاستقبال لانه يجيء لمعان آخر كالطلب والتحول
والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس والظاهر ان يقول
يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب الى آخره بان يدخل اداة
التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا بان القصد

وقيل ح
نحو استعظمته

فقلت كما ان يضرب
التشبيه في المشبه

اعلم انه لابد ان يكون المشبه اقوى من المشبه
لكن قال ان عرظلما كثر في تشبيه صدغيك بالمسك
فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي اي ما شابه لكن قد يعكس بقوله يعني
قد يكون المشبه اقوى من المشبه به ونعال له تشبيه المعلق في الثاني
وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح ولعله هذا التشبيه
محمد القارص

في هذه التثنية الى الجمع بين الشايين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص
بكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه في المشبهما في ذلك في المقصود كتشبيه
غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس حتى اريد ظهور منير في
مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط
وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة
مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد من ذلك ولما جاز عكسه واما تقديم
المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه
الشبه فانه بصدد ذلك واما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا
اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض
من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كان
الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجرادة وكماله البطش والفتك
يتصف زيد بها فيقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقال حال المشبه عليه
ويحتمل ان يقال له انه لما جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه
مشبها لا لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعين في مطلق الاشتراك فكما ان لفظة
العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك يفعل بين الحال
والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح زيدت
على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما لما لم ينقص منه حتى لا
يصير مستقبلا لان الماضي بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح
فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي

اعلم ان المضارع انما كان بزيادة حروف اتين
على اول الماضي دون النقصان من حروف الماضي
لانه لو كان بالنقصان يلزم ان يكون المضارع
اقل من القدر الصالح ولهذا كان بالزيادة
لا بالنقصان هذا في الماضي الثلاثي واما في غيره
فالمضارع ايضا بالزيادة وان لم يصر اقل من
القدر الصالح بالنقصان حملا على الماضي الثلاثي
حسن

في زيادة

في زيادة وزيدت تلك الحروف في الاول من الماضي دون الاخر منهم ان
الاخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الاخر يلتبس بالماضي
اي بتثنية في زيادة الالف وبغايبة في زيادة التاء ودون بخاطبه اذ
لا وجه لاسكان اللام وتحريك التاء لانها ليست بضمير الفاعل الا في الصورة
وبجمع مونثه في زيادة النون ولم يزد الياء في الاخر وان لم يلتبس حملا
للقليل على الكثير واشتق اي اخذ المضارع من الماضي بان زيد عليه ولم
يشتق الماضي من المستقبل بان نقص منه لان الماضي يدل على الثبات
والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت
اي وقعت الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي
والمجرد للمستقبل بل عكس لان البناء المزيد عليه والظاهر ان تقول
المزيد فيه الا انه لما اتفقت نسخ الكتاب عليه ووقع ايضا في عبارة
غيره من الشقاق وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه الزيادة
بعد البناء المجرد والزمان المستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان
الماضي فاعطي السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي
اللاحق وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان
الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل
صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب وعن
الغايب طلبوا احرفا فاندل على المضارعة وعلى هذا المعاني جريا على
سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد

واللين يجري بها مجرى النفس واستيناس المسامع بها لكسرة دورها
في الكلام لخفتها اذ الكلام لا يخلو عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا
تلك الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة فشرع ان يبين اي
حرف لاي فعل عين ويبين المناسبة بينهما فقال وعينت الالف منها
للمتكلم وحده اي للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا
ثم حركوها ليتاتى الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق (وهو اي اقصى الحلق صح)
مبدء المخارج كلها والمتكلم هو الذي يبدء الكلام فناسبه اي الالف
المتكلم وقيل انما عينت الالف للمتكلم وحده للموافقة بينه اي الالف
وبين الاول حروف انا الذي هو ضمير المتكلم وعين الواو للمخاطب اصالة
اي الجنس الشخص الذي يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او
اثنين او جماعة لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج كلها و
المخاطب هو الذي ينتهي الكلام به فناسبته ثم قلبت الواو تاء لانها (حتى صح)
كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه لاجتماع
الواوات الثلث وان كانت في كلمتين وهو مستكره لانه يشبه نباح
الكلب واما نحو اوو ونحو وافليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان واو (قطع صح)
العطف بما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كان الواوات لم يجتمعن فيه لان (الثقل صح)
الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع بالادغام في الوصل في نحو وو وجل
بضم اللام اي فيما وقع الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا
[متعلق بيندفع]
ايضا طردا للباب في العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف

المضارعة

المضارعة وثالثها حرف العطف ومن ثمة اي ومن اجل استكراههم
اجتماع الواوات قيل الاولى من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد
يكون فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الفاء واو وعطفت بواو اخرى يجتمع
الواوات لا محالة فظهر في غيره عطف على قوله وحكم ان واو ورنتل (قبل قوله صح)
اصل وهي الداهية وزنه فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغايبتين المخاطب (الغايبة وصح)
لئلا يلتبس بالغايب والغايبين بزيادة الياء كما هو اللايق وان كان
[متعلق باتبعوا] [لانه مؤنثا]
يلتبس بزيادة بالمخاطب والمخاطبين الآن هذا اسهل اذ الالتباس
[اي الغايبة]
بالاقرب اشكل وانما اتبعوها اياه دون غيره لاستوائهما في الماضي كما يجيء
[اي المخاطب] [اي المتكلم]
ان شاء الله تع ولم يجعل جمع الغايبة بالتاء بل بالياء كما هو المناسب
الغيبة بعد الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو
في احدهما والنون في الاخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء للغايب
اي لجنس الشخص المذكر الغايب اي لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل
الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان واحدا كذلك او اثنين او جماعة
الا انه عدل عن هذا الاصل في الغايبة والغايبتين لما عرفت لان الياء
يخرج من وسط الفم والغايب هو الذي يذكر في وسط الكلام الجاري (يكون صح)
بين المتكلم والمخاطب فناسبته وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره
مطلق التعيين اي النون لذلك اي للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا
فاتبعوا المضارع في ذلك وقيل زيدت النون في المتكلم مع غيره لانه (الماضي صح)
اي الشان ما بقي من حروف العلة التي هي اولى بالزيادة شيء وهو

اى النون قريب من حروف العلة فى خروجها اى النون عن هواء
الخيشوم وهى اقصى الانف وقيل عينت النون للموافقة بينه وبين
نحن على قياس ما قيل من تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكر
وفتحت هذه الحروف اى حروف المضارعة فى جميع الابواب للخفة الا فى
ابواب الرباعى اى رباعى كان وهو اى الرباعى فعلل وملحقاته و
افعل وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان من
جملتها الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقى وفى فتح التباس بما سنذكره
ان شاء الله تع فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والرباعى
فرع الثلاثى فى الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح فى الخفة فناسب
الضم للرباعى من حيث الفرعية فاعطى له يدل على ما قدرناه من
قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف فى الرباعى لقلة
استعمالهن اى الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثى فاختص
الضم بالاقل استعمالا والاولى بينهما واعلم ان هذين الوجهين للترجيح
بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هى
الاصل اعنى الفتح فهو انه لو فتح فى مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع
الثلاثى ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس
اذ فى العكس يلزم الالتباس ولو فى صورة بخلاف العكس فانه
لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة فيما وراءهن مما قل
استعمالهن لكسرة حروفهن فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم

عليه صح

واختص الضم بالاقل استعمالا والفتح بالكثر استعمالا لتعادلا صح

تكس

تكسر للثقل ولما ذكرنا من ان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره واما يُهَرِيق
فاصله يُرِيق بغير ها من الاراقة وهو من الرباعى فى الاصل فزيدت
الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب الزايد والاعتبار
انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حروف المضارعة فى غير الرباعى ويكسر حروف
كلها فى بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما فى بعض الثلاثى المجرد او
كان ماضيه مكسور الهمزة كما فى السداسى وبعض الخماسى فتح يدل كسرة حروف
المضارعة على كسرة عين الماضى او همزته نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم فى مكسور العين
فان ماضيها علم بكسر العين الفعل ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر فى مكسور
الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة فى بعض اللغة وهو لغة بنى اسد لا يكسر
الياء فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما
لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى فح يكسر اهل هذه
اللغة الياء ايضا لتقوى احدى اليائين بالاخرى نحو ييئس وييجل فانهم
على لغتهم فيما كلها الفاء واو اى فى غير ييجل فعلى استثنائهم اذ تقوت باخرى لا على
ان كسر الياء مطلق فيما يكسر عينه لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء فى
يوجل قلبوا الفتحة كسرة لينقل الواو ياء وبزول ذلك فلما صار الواو ياء
وتقوى الياء بالياء كسر لان كسر الياء مطلق من لغتهم وعينت حروف المضارعة
من المضارع دون ساير حروفه للدلالة على كسرة العين والهمزة فى الماضى
اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين
اصلا فى الاصل لانها اى حروف المضارعة زايدة والتصرف فى الزايد اولى

المضارعة

وعن

واما فى ييجل

النقل صح

وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لها لانه يلزم بكسر الفاء
وهى ساكن توالى الحركات الاربع فى غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين
يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين وبين يفعل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر
اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت ح على توارد العوامل فلا يظهر اثرها
ويحذف التاء الثانية جوازا فى مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر اى فيما اجتمع
فيه تاآن فى اول مضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب
او المخاطبة مفردا او مثنى ومجموعا او الغايبة المفردة والمثناة دون المجموعة
احديهما حرف المضارعة وثانيهما تاء الباب واختلف فى المحذوف فذهب البصريون
الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكى عن
المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها
مخل ولانها زايدة وحذفها اهون واختار المص مذهب البصريين لان دلالة
كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هى الدلالة على اختلاف
المعانى باختلاف الصيغ واما المطاوعة وساير معانى الابواب فانما هى
بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات التائين
فهو الاصل لدلالة كل واحد منهما على معنى وفى قوله تتقلد وتتباعد وتتبختر
بصيغة المبنى للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز فى المبنى للمفعول اتفاقا
من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا فى الاقوى وهو المبنى للفاعل
من هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فالتخفيف به اولى
وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبنى للفاعل على المبنى للمفعول فى الحذف

والثانية صح

اى فى الجمع المؤنث الغايبة حرف المضارعة بالياء لا التاء فلا يجتمع فيه تاآن منه

من رعاية المطاوعة من التعدية والتكثير واللزوم والطلب والتكلف وغير ذلك منه

ولان المبنى للفاعل صح

واما

واما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة
من المبنى للمفعول لالتبس بالمبنى للفاعل المحذوف عنه التاء لان الفارق
هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية فى مضارع الابواب الثلثة لاجتماع
الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حينئذ لذلك
الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين
وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه باسم
الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع
بخلاف الماضى فانه لما قلّ مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج واثاقل
وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى ايضا
لان الاولى علامة للمضارع والعلامة لا تحذف واسكنت الفاء فى يضرب فرارا عن
توالى الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالى الحركات لزم من زيادة الياء
واذا لم يمكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذى هو قريب
منه اى يقرب الياء يكون اولى بالاسكان من غيره كاقرب القريبين فى القسمة
ومن ثمة اى ومن اجل ان اسكان الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى لزم
منه محذور اولى عينت الباء فى ضربن للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليات
فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اى الباء قريب اى يقرب من النون الذى
لزم منه اى من زيادته توالى الحركات الاربع وسوى بين صيغتى المخاطب
والغايبة المفردين والمثنيين فى المستقبل نحو انت او هى تضرب والمناسب
ذكره اى فى بحث تعيين التاء للمخاطب فى تعيين التاء للمخاطب الا انه لما

لا التبس بالمبنى للمفعول من ضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر واما حذف التاء الثانية صح

لكتابه صح

مثل صح

الا ذكر هذا الحكم الذى فى التسوية بين المخاطب والغايبة فى المستقبل

كان له بحث طويل اخره الى اخره بحث المستقبل بالنظر الى ذاته كالتسوية بينهما
اى المخاطب والغايبة في الماضي في مجرد التاء لا في حركتها وسكونها نحو انت
نصرت بفتح التاء في المخاطب وهي نصرت بسكونها في الغايبة وانما اورد المثال
هنا من باب نصر مع ان عادته ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا في الافعال
اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب
ضرب نظرا الى تلك الجهة وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم
بالكلية كساير الابواب ولهذا لم يقدم شيئا منها احد ولكن لا يسكن ما به التسوية
اعني التاء في غايبة المستقبل كما اسكن في الماضي لضرورة الابتداء فلهذا قيل
ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء
التانيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت
لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون ميل المص الى هذا وان يكون
هذا سبب تاخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغايبة ولا يضم ما به الاستواء
في الغايبة ليزول الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في مثل
عمرح اى في باب يفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما يكسر عين
ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس المذكور بين والغايبة ايضا
بالفتح اى كما يلزم الالتباس بالضم والكسر فلم اختير الفتح قلنا لان في الفتحة
موافقة بينها اى بين الغايبة وبين اخواتها اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب
والغايب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اعني التاء
وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه ضعفه

ثم — كما سلف صح — بين المخاطب صح

الفتحة

الفتحة بخلاف اخريها اذ لا موافقة فيهما بين اخواتها ولا خفة ايضا ولا دخل
في اخر المستقبل يعني بعد الالف والواو والياء وتجوز في اطلاق الاخر لما بعد
هذه الحروف شدة اتصالها بالفعل لكونها ضماير الفواعل نون في يفعلان و
يفعلون وتفعلون وتفعلان وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك
النون في كلها علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل
ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم
كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما يجي لان
اخر الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب
لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليس من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لكان الضماير فزيد لشبهه
بها فهو النون بجميع النونات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون
يضربن وهي للتانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم والنصب
كما اى كالنون التي في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتانيث للرفع ولا
ينافيه كونه علامة للجمعية ايضا ومن ثمة اى ومن اجل ان نونه علامة
للتانيث يقال يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع علامتا التانيث ونون
تضربن تمحضت ضميرا وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين ضمير الفاعل
عند الجمهور كما مر في المضمرات لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة
الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضا
على ما ذكر لمن امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل في امتناع

حروف صح — علامة صح — لا علامة صح

اجتماعهما لما ضيفنا اليه اعني التانيث عن بحث الذي تعلق بصيغة
المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال واذا دخل لفظ لم على
المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب اى لم يقع الضرب في
الزمان الماضي لانه اى لفظ لم مشابهة بكلمة ان اعني ان من حيث اختصاصهما
بالفعل كما ان اذا دخل على الفعل ماضيا ما كان او مضارعا ينقل معناه
الى المستقبل كذلك كلمة لم تنقل معناه بتلك المشابهة **فصل** في الامر والنهي
الامر صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغايب او المخاطب
خص المبني للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب في تعريف
المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
نحو زيد ليضرب اه زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا
هندات لتضربن واضرب انت اه وهو مشتق من المضارع بلا واسطة
ولهذا افرعنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي قوله
والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور
هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما
اشتق من المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اى بين الامر والمضارع في
الاستقبالية اى في انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع
واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه
وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق
من المصدر ابتداء كالماضي فليكون اقرب الى الضبط وبهذا ذهب السيرافي

الا ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل زيدت اللام في امر الغايب
لطلب الفعل دون غيرها لانها من وسط المخارج كما ان الغايب بين المتكلم
والمخاطب في الكلام فناسبه اللام والحال ان اللام ايضا اى كما انها من وسط
المخارج من حروف الزوايد والاضافة بيانية اى من حروف هي الزوايد
فتكون صالحة للزيادة وهي اى حروف الزوايد الحروف التي يشتملها قوله
يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه او سألتمونيها
او اتاه سليمون او واتاه سليمان او ا سيبت مؤليها او امان وتسهيل
او قول الشاعر ابي عثمان المازني هويت من باب علم اى احببت واما
ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة
بمعنى النساء السمان فشيبنني اى جعلتني تلك النساء اشيب قبل وقت
الشيب بمقاساة الشدايد وتحمل الاحزان والمصايب في مواصلتهن او
اسمه بجتي اياهن الا ان شيبت ويؤيده قوله وقد كنت قدما بكسر القاف
وسكون الدال بمعنى الزمان القديم هويت السمان وعينت حروف الزيادة
من بين حروف البيت بقوله اى حروف هويت السمان اى هذه الحروف
العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة
دون اللفظ ولذلك قالوا او اناه سليمن يشملها اى اللام والسين والميم
والالف والنون وحكي ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني
فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشده البيت فقال له الجواب رحمك
الله قال المازني قد جبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس

معنى زيادتها انها تكون زايدة في كل مكان بل معناها انه اذا ازيد زيادة
حرف فانما تزاد منها لا من غيرها اذ قد يكون اصولا الا يرى ان حروف
هوا منها مع انها اصول كلها وانما يعرف كونها زايدة من كونها اصلا
بان تزن الاصلي بالفاء والعين واللام وتخرج الزايد بلفظه لا يقابله
بل به فاء ولا عينا ولا لاما الا تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل
وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل و
استخرج وزنه واستفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال
وعلى هذا ولم يزد في امر الغايب من حروف العلة مع انها اولى الحروف
بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما اللام والثانية للمضارع وكسرت
اللام اى لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد
ان يبنى على الفتح التي هي اخت السكون لانها مشابهة بلام الجارة
في الصورة وانما شبهت بها لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
اى بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب
في الاسم وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما عرفت في موضعه بل فيه الجزم فيكون
الجزم بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته
مثل صورة الجار وعومل به معاملة الجار في الكسر واسكنت لام الامر
بالواو والفاء يعني يسكن اللام بعد الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما
بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحروف
المضارعة وكذا الفاء معهما كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف

في الفعل صح

باسكان

باسكان العين واما ثم فيحمل عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر
السكون بعده كثرته لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب وفليضرب
وثم ليضرب كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين
ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين
مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكون حرف
الحلق قوية فتتبع ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه
حرف مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اى نظير لام الامر في الاسكان
في الواو وهو بسكون الهاء وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما
ضم عينه نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذف
حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله
اذ اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما يجيء ان شاء الله تعالى وكان القياس
في الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر الغايب لان الطلب في الامر
انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله كما اشرنا اليه فكان
قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف
اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه وبين مخاطب المضارع
لا بينه وبين امر الغايب بدليل قوله فيما سيأتي للفرق بينه وبين المضارع
قوله وعين الحذف اى حذف اللام وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون
امر الغايب للكثرة اى لكثرة استعمال هذا الجنس فالتحقيق به اولى
ناظر الى قوله حذفت لانه الا ان قوله للفرق ومن ثم اى ومن اجل ان

بعدهما

حلق صح

في الفعل صح

حذف اللام وحذف المضارعة في امر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال
لا لحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اى المخاطب اعنى يقال لتضرب
باللام والتاء لقلة استعماله اى المجهول واجتلبت الهمزة وخصها بالاجتلاب
لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان
بعدها ساكنا للافتتاح اى ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن متعذر
واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج
وكسرة الهمزة المجتلبة لان الكسر اصل في تحريك الساكن همزة الوصل
لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج
الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب
عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات وهى المضارع وما
لا ينصرف دخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو
اقل وجودا في الاعراب واكثر شبها بالسكون الذى وجد في بعض من المعربات
دون بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض
الكسرة من السكون ايضا ولان وقوع اجتماع الساكنين كسر في الكلام
بشهادة الاستقراء وللافعال منه الفرح المعلى ونا هيك نوعا الاوامر
من الافعال المشددة الاواخر وما يتجزم منها بانواع وعندك ان الاكثر
حكم كل فتقررت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى
التحريك ومعلوم انه لا مدخل للجر في الافعال فافادة الكسرة الخلاص
من اجتماع الساكنين وذلك ظ وكون الكسرة طارية بحكم المتقدمة

الجوازم صح

المعلومة

المعلومة بخلاف اختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط فالمفيد
بفايدتين اولى بان يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن و
انما سميت المجتلبة للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل
بها الى النطق بالساكن ولذلك يسميها الخليل سلم اللسان ولم يكسر
الهمزة في مثل اكتب اى فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة
وصل بل ضمت لان الهمزة او الشان والثانى اقوى من جهة المعنى وان
كان ضعيفا الا انه كثير في عبارات المصنفين بتقدير الكسر اى كسرها يلزم
الخروج من الكسرة اى من كسرتها الى الضمة اى ضمة العين وهو ثقيل
ولا اعتبار للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج لان الحرف الساكن
لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اى عند اهل هذا الفن ومن
ثمه اى ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا جعل واو
قنوة ياء ويقال قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان
ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو هو القاف وهو
مكسور فقلب الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة في مثل اكتب بل تضم للاتباع ٤
اى لاتباعها للعين في الضم لان خفة الموافقة بين الاثقلين غالبة
على ثقلة المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح الالف عن اى همزته
ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل
واما مجازا لكونها على صورته في بعض المواضع كما يجى ان شاء الله
تع او لكونها متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك

من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان ضعيف صح

شبهوهما بالهواء والريح كما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا و
الريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة
والهمزة اذا سكنت ومدة صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه
في الدرج والاصل في الالف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع بين والفه
للقطع لانه الف افعل والفه مفتوحة ثم جعل للوصل اي عومل
معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج لكثرته اي لكثرة ايمن
استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان التخفيف يحصل
بالوصل اذا بالوصل يسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقوط
وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرته
استعمالا ايضا اي كايمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام
وحدة الهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام
وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع   المفتوحة ع
في الوصل لكثرة استعماله وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة وحدها
وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام
اذا عرفت هذا فقوله المص الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة
الى مذهب المبرد وهو الظ لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى
هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل
الا انه عومل معاملة الف الوصل بان اسقط في الدرج لكثرة هذا
الالف استعمالا كما ان الالف ايمن عومل به معاملة الف الوصل

فاسقط

٤٢

فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى
المذاهب الثلثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة
فلم كافة كوكب الخرقاء وح معنى كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف
على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرة استعمال   أي لكثرة صح
اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه وحده للتعريف او مع
اللام لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر
الا انه عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال
الالف او المجموع وفتح الف اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من يكرم
ساكن وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس من الف الامر اي من
جنس الالف الذي زيد للامر حتى يكسر بل قطع محذوف من تاء كرم طردا   الفتح
للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك في
التقدير اذ اصله تاء كرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاء ولا الامر
على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من الثلاثي المجرد
بينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر من الثلاثي المجرد
او لان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه
اجتماع الهمزة لما زالت بحذف حرف المضارعة من تكرم اذ سبب الحمل
فيه وجود حرف المضارعة ردوها على فتحها لان الاحتياج الى
همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما حذفت الهمزة من تكرم
لاجتماع الهمزتين في ءاكرم فانه مستكره ولا يحذف الالف الوصل في

مع ان الخط صح

الخط تابع للفظ حتى لا يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علّم
بفتح العين وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام والحركات والسكنات والنقاط
والتشديدات والمدات جمع عجم كفرس وافراس وهو ما يزول به العجمة وهي
الالتباس والاشتباه قلنا الاعجام يترك تركا كثيرا وحينا كثيرا فحصل الالتباس
ومن ثمه اى ومن اجل ان الاعجام يترك كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح
الواو وعمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو بان كتبوه في الثانى حالة الرفع
والجر دون حالة النصب لان الف التنوين تخلفه حالة النصب لكن الف التنوين
تخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكس بان كتبوه في الاول
لان الثانى خفيف وذلك ظ والزيادة بالخفيف اولى وحذفت الالف في الخط
وانما قال بسم الله لانه اذا اكتب باسم الله لا يحذف في الخط منه
في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهى مستدعية
للتخفيف ولا يحذف الالف في اقرا باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن
الرحيم لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم وبحذف آخره اى اخر الامر في الغايب
باللام اجماعا اى اجمع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه اجماعا وحكموا
بانجزامه بجمعين لانه شابهه بكلمة الشرط اعنى ان لانها اصل الباب في النقل
فكما ان ينقل معنى الماضى اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت كذلك
اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهت
بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اى مثل امر الغايب امر المخاطب
في كونه معربا بجزم ما عند الكوفيون لان اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس
لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق عندهم اى عند الطرفين من

البصريين

البصريين والكوفيين ومن ثمه اى ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب قراء النبى عم
وبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل المجهور المهجور موضع فافرحوا قيل ان
النبى عم لما كان مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب والتاء
للحاضر فحذف اللام من لتضرب امر للمخاطب لكثرة الاستعمال اى لكثرة
الاستعمال جنس امر المخاطب بالنسبة الى جنس امر الغايب ثم حذف علامة
الاستقبال وهى التاء للفرق بينه اى بين امر المخاطب وبين المضارع اذ
بعد حذف اللام من لتضرب بقى تضرب فبقى الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل
ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال اعنى التاء
فاعطى له اى للموضوع موضع علامة الاستقبال اعنى الهمزة اثر اى حكم علامة
الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فاللام المقدرة اعطاء كما اى مثل
ان اعطى الفاء رب عمل رب في مثل قول الشاعر فمثلك اى فرب مثلك فحذف
رب واعطى للفاء عمله وهو الجر قوله حبلى صفة مثل قد طرقت اى طرقتها اى اتيتها
ليلا قوله ومرضع اى ذات رضيع عطف على حبلى فالهيتها اى اشغلتها
عن صبى لها ذى تمايم جمع تميمة وهى التعويذ الذى يعلق في عنق الصبى حفظا
من اصابة العين قوله محول اى اتى حول عليه كامل صفة ذى ولم يقل محول للئلا
يلتبس بما اشتق من الحوالة اعنى المحيل وفى وصف تلك النساء بالحبل والار
وفى وصف الصبى بكونه ذى تمايم وذى حول وفى جمع تمايم اشارة الى
كمال ميل النساء اليه اما في الوصف بالحبل والارضاع فظ واما في وصف
الصبى بذى تمايم فلان التميمة انما يجعل في عنق الصبى اذا كان في غاية الحسن

اى مثل صح

لسعد الدين في اول مطوله

ديار بها حل الشباب تميمتى
واول ارض مس جلدى ترابها

اى امراة
عطف على حبلى وضعها بارضاع
لها ولد ترضعه فان
العلد فلت مرضعة
اى فاعل من احال اتى عليه حول
وهو صفة ذى تمايم
اى عن صبى قد مضى عليه حول كامل
ضايع

فخيف عليه من اصابة العين واما في جمع التميمة فلان اهلها لا يرضون و
لا يكتفون بتميمة واحدة في تميمتين لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال فلانه
في تلك الحال يظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية
ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها و
اما عند البصريين فهو اي المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل
في الافعال البناء المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
منتفية فيها فوجب ان تبنى وهذا اخلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على
امر الغايب واطلاق الجزم على سكونه وفي اطلاقهما الموقوف على امر المخاطب واطلاق
الوقف على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهته تامة
بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني الماضي على الحركة لمشابهته بينه
وبين الاسم في الجملة اعني في وقوعه صفة للنكرة ولما لم يبق المشابهة بوجه من
الوجوه بينه اي بين الاسم وبين الامر المخاطب بحذف حرف المضارعة لا في الحركات
والسكنات وذلك ظ ولا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع
صفة الا بتاويل بني على السكون الذي هو اصل في البناء ومن ثمه اي ومن
اجل ان بناء الامر للمخاطب انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارع
حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى قيل فلتضرب هو معرب بالاجماع
من الفريقين لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة وزيدت في افر الامر
مطلقا غايبا كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونات التاكيد احدهما
ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان

لتضربنان

لتضربنان للغايب وكذلك ليضربن على صيغة المجهول اه وكذلك زيدت في اضربن
اضربان اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذا لتضربن للمجهول وفتح
الباء اي حرك بالفتح في ليضربن مع ان اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين
هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح فللخفة والصيانة للفعل عن اخي الجر
في الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال
للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين ولا للضم والكسر لمكان الثقلة
فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف واو ليضربوا عند اتصال نون
التاكيد به فقيل ليضربن اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد وان
كان اجتماع الساكنين على حده حذف وياء اضربي عنده فقيل اضربن اكتفاء
بالكسرة ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة في ليضربان حتى لا يلتبس
المثنى بالواحد في الوقف لا التباس في ليضربوا واضربي للفرق بالضم والكسر وكسر
النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة مشابهة اي لاجل
المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه موجودة في الالف
الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك
في الحكم لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع
في مثل هل يضربان اي في الامثلة الامثلة الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان
ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليه نون التاكيد وانما اورد
كلمة هل ليكون يضربان طلبا ويصير محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل
النون الثقيلة يصير مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به

النون التي لا تتصل الا بالفعل ويرجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة الجزء
من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحرف او الحركة اذ الاعراب
في الوسط رد الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع
الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل
الف الفاصلة في ليضربنان اصله ليضربنن فرارا عن اجتماع النونات اذ لا
يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد للزوم بطلان الغرض
فتعين الفصل بشيء واختص الالف للخفة وحكم النون الخفيفة من حركات
ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة
الا انه اي الشان اي لكنه لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والالف التي
وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث حملا لها على الشذوذ ولم
يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة
الا يرى ان يونس حين ادخلها في فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنان
دون اضربنن وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هو عند الكوفيين مع ان الفرع
لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم
يقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسبة ان يعرى من
الخفيفة اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا له وهي
كذلك اذ الثقيلة اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك انها تفيد لا دون ذلك
واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى
الخفيفة مخففة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا

من الثقيلة صح

اعني التاكيد صح

افادته صح
يعني الاصل
في افادة ذلك
المعنى بالنسبة
الى ما يفيده صح

يجب

يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه
مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فكلا وهنا كذلك لما عرفته من
٤ لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعرى من الخفيفة اليها مر فوق
بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين في غير حده شامل لفعل
الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف والحركات
فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر ولا يجوز حذف احدهما
اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن الاناث يلزم بطلان
العمل واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف
وضعها وحده اي مرتبته في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوز بافيه ويجوز في غيرها وهو
ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع
عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين
كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص سكونهما وغير حده خلاف ذلك
وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية
على السكون عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء
الاضافة وصلا ومتحركة عند غيره وعليه حمل قوله تع ولا تتبعان بتخفيف
النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ذكوان وكلاهما اي كلا نون التاكيد
تدخلان في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة ففي بعضها بحسب
نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة في الخمسة الاول او التزام وهو السادس
فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه

بالكسر للساكنين صح

واشار بقوله في الجملة لان اطلاق الوجود
على التحقيق في نفس الامر على سبيل الحقيقة
وعلى التحقق بالنسبة الى المجاز فيلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز فاطلقنا
الوجود على معنى اعم منهما مجازا اعني التحقيق
في الجملة فصار ذلك معنيان فردين حقيقيين
لهذا المعنى الاعم فيكون من قبيل عموم المجاز
فلا يلزم جمع بين الحقيقة والمجاز منه منه

فيلزمه الطلب اى طلب جوابه واما نحو قوله والله لاعاقبن فمحمول على الغالب
وفى بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب فى نفس الامر
وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب فى العادة وغالب الامر ما هو مراده فان
ذلك مقتضيا التاكيد لان غرضه فى تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل
الغير الموجود فالتاكيد لا يكون فى المستقبل وقيل الحاصل فى الزمان الماضى
لا يحتمل التاكيد واما الحاصل فى الزمان الحاضر فهو وان كان محتملا للتاكيد
بان يخبر المتكلم بان الحال فى الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا
او امكن للمخاطب فى الاغلب او الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد
بغير الموجود واللايق بالتاكيد اعنى الاستقبال احدها الامر مطلقا كما مر فى
الغايب نحو ليضربن واضربن وليضربن واضربن وثانيها النهى كذلك نحو لا تضربن
ولا يضربن وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمنى نحو ليتك تضربن
وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه
للاستفهام دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب
يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة
الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبا منه وسادسها القسم اى جوابه
نحو والله لاضربن والجملة القسمية اعنى اقسم والله انشاء وجواب القسم
اعنى لاضربن خبر وسابعها النفى ويدخله نون التاكيد دخولا قليلا لمشابهته
اى لاجل المشابهة بالنهى فى الصورة وفى انهما غير موجبين وفى كون
حرفيهما لا نحو لا تضربن والنهى وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل

مثل

مثل الامر فى جميع الوجوه التى ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نون
التاكيد الا انه اى لكن النهى مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف
المضارعة فيه ويجئ المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء
المذكورة قوله من الماضى وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب زيد
فى ضربت زيدا او ومر بزيد فى مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد فى قال ال زيدا
او ومن الامر نحو ليضرب ومن النهى نحو لا يضرب وانما لم يذكر بهما اكتفاء بذكر المستقبل
لان صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك فى الصورة
ان المجهول لهما مثل مجهوله والغرض من وضعه اى من وضع المجهول واقامة
المفعول مقام الفاعل اما تبيين لخساسة الفاعل واظهار لها فان نفس
خساسة الفاعل لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام
الفاعل بل الغرض منهما انما تبيين لخساسته واظهار لها نحو شتم الامير اذا كان
الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهير اللسان عنه
او تبيين لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او تبيين
لشهرته لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان واختص
المجهول بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين فى الماضى لان معناه اى معنى المجهول
غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول والمفعول اسناد الفعل لكن صدوره عنه
اعنى الفاعل فجعل صيغته ايضا اى كمعناه غير معقولة وهى فعل ليناسب
اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل
لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل وانما اختير للمبنى للمفعول

هذا الوزن الثقيل دون المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير
الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون ساير الاوزان لكون معناه غير سائغ
الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف
ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء
ولو كسر الاول وضم الثاني يحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى
الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن
ثمه اي ومن اجل ان صيغة فعل بغير معقولة لا يجيء على هذه الصيغة كلمة
اصلا في كلام العرب الا دئل بضم الدال وكسر الهمزة وهو معرف الجبل في دئل
بالضم والكسر ايضا ودويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة
معقولة لشاعت في كلامهم ويجيء المجهول في المستقبل على يفعل بضم حرف
المضارعة وفتح ما قبل الاخر لان هذه الصيغة اعني يفعل مثل فعلل بضم الفاء
وسكون العين وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه اي على
صيغة فعلل كلمة في كلامهم ايضا اي كما لا يجيء على فعل فيكون هذه الصيغة
غير معقولة ايضا فيناسب اللفظ والمعنى ويجيء المجهول في الابواب الزوايد
من الثلاثي كلها اي مما زاد حروفه على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا
فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الاخر في الماضي نحو دحرج و
اكرم وبضم الاول اي بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضة كما في غيرها
وفتح ما قبل الاخر اي بفتحة اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج

تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة ابواب فان اول المتحرك يضم مع الاول فيهما في الماضي
ويكسر ما قبل الاخر وهي اي السبعة تفعل وتفوعل واعلم حكم تفعلل منهما و
افتعل وانفعل وافعل واستفعل وافعوعل وحكم افعول وافعلل وافعنلل
وملحقيه علم منهما وضم الفاء في الاولين اي تفعل وتفوعل ولم يقتصر على ضم
الاول فيهما حتى لا يلتبسا اي الاولان ذكر المتعدد في هذا اللف على الاجمال
كقوله تع وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى بمضارعي
فعل بالتشديد في تفعل وفاعل وتفوعل في الوقف وضم الاول المتحرك في
الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر للحاضر في الوقف يعني
اذا قلت وافتعل بفتح التاء في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة و
قلت وافتعل في الامر الواو ههنا مثله في وافتعل للعطف افتعل على افتعل
يعني اذا قلت وافتعل وافتعل احدهما في الماضي والاخر في الامر ويحتمل ان يكون
للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره وافتعل
يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي المجهول لازالته اي الالتباس وقس الباقي
وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على افتعل **فصل** في بيان اسم الفاعل قال
ابن الحاجب وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن الفاعل من الثلاثي
لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل
وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم للصيغة الاتية على وزن فاعل
بل يراد اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه
الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي

وبهذا اسم وانما لم يقولوا اسم المفعِل والمستفعِل بمعنى الذى فعل
الشئ اذا لم يات المفعل والمستفعل وبمعنى الذى فعل الشئ بخلاف
الفاعل فانه جاء بمعنى الذى فعل الشئ وانما اطلقوا اسم الفاعل على
من يُفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب
فيما بنى له هذه الصيغة اى الصيغة التى تسمى فى الاصطلاح اسم الفاعل
ان يفعل فعلا كالقايم والقاعد والمخرج والمستخرج وهو اسم
يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع يخرج
المصادر واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع
دون غيره للمواخذته اياه فى الحركات والسكنات والمفهوم من كلام
بعضهم انه مشتق من الماضى فكانه نظر الى ان الماضى اصل بالنسبة
الى المضارع وان التصرف فى الاشتقاق من الماضى اقل وقوله لمن
قام به الفعل فى الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا مقرب
من فلان او متبعد منه او مجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين
الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر الا ان قيامه
بنسبة اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه قام
باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والالة ودون
افعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا كرم فيصدق عليه انه قام
به الفعل والاولى ان يقول لما قام وذلك لان المجهول امره يذكر بلفظ
ما واسم الفاعل لم يوضع للشئ باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى

قايم بذات عاقلة تلك الذات او غير عاقلة ولعله قصد تغليب
العاقل وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر
وواجب ودايم وباق وضامر فى فرس ضامر وعالم فى الله عالم يخرج
الصيغة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار فان
قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن
الآن او غدا ولذلك يخرج افعل التفصيل لان معناه ليس بمقيد باحد
الازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزياده
لا انهما حدثا له واشتق اسم الفاعل منه اى من المضارع لمناسبتهما
اى مناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع للاخر فى الوقوع صفة للنكرة
وغيره من المشابهات التى مر ذكرها واعمل المصدر المعرف باللام على
غير القياس وصيغته اى اسم الفاعل من الثلاثى المجرد صحيحا كان او
غيره على وزن فاعل اذ قد يجئ على وزن فعول كصبور ركريم رحيم وانما ترك
هذا القيد بناء على اشتهار هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال
من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل وادخل الالف للفرق
بينه وبين الماضى وخص الالف بالزيادة من بين ساير حروف المد
لخفتها الا ان الالف زيدت بين الفاء والعين لان الادخال فى الاول
يصير به اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذى هو
الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا
يلتبس بالامر فى الوقف وبالمتكلم المجهول فى مثل يعلم ويلزم

النزول من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب ولا مجال لابقائه على
السكون وان الادخال في الاخر يصير به مشابها بتثنية الماضي بعد
تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا
وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره
لان اسم الفاعل بتقدير النصب اى الفتح أطلق لقب حركة الاعراب
على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اى بتقدير
نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما
كان منصوبا يصير مشابها بماضي المفاعلة وكان التزام الزيادة
بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وان كان من غير
هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير
الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يثقل اسم الفاعل و
بتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اى كتقدير النصب يلزم
الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن ابقى اسم الفاعل مع ذلك للالتباس
للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة
عن كل بشاعة وثقلة وقيل اختيار الالتباس بالماضي لان الامر
ماخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل ماخوذ
من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذه المناسبة اختير
الحاد بما في الصيغة ويجيء صفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها
لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل

ويعلم وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسر الى الضمة في مثل ينصر صح

حتى يكون كله منصوبا صح

بالامر اولى ماخوذ من اختيار الالتباس

كذلك

من الباب الرابع ومعناه طاهر وجمعه عطشى بفتح العين وسكون الطاء وعطاشى بفتح العين وعطاش بالكسر ومؤنثه عطشى ايضا وجمعه عطاش بالكسر فقط وقال ابن الحاجب يجيء صفة المشبهة من جميع الابواب الثلاثية اذا كان الجوع والعطش وضدهما على فعلان كجوعان وشبعان وعطشان وريان فلاح

كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت
وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له
يقوم به الزيادة ايضا وباقي القيود ظ ولم يتعرض لتعريفها وتعريف
افعل التفضيل لقرب تعريفها من تعريف اسم الفاعل حتى عدّ اعتبر اهل
هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعد بهما في المشتقات من المصدر
واورد بهما في فصل اسم الفاعل وانما قدمها على بناء صيغة اسم الفاعل
من غير الثلاثي لانهما يختصان بالثلاثي على هذه الابنية اى ليست
صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروها
على قياس يضبط باصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ
مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يات شيء منها على القياس الا الالوان والحلي
والعيوب الظاهرة فانها اتت منها على افعل كابيض وابلج واعور كفرق
بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء
وسكون العين من فعل مكسورها وصلب بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر
الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما وخشن بفتح الفاء وكسر
العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين
ولذلك ذكر خشن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين
واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهواى وزن احول مختص بـ
فعل مكسور العين الا ستة منه فانها جاءت من فعل بضم العين نحو احمق و
اخرق وآدم وادعن واسمر واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة الاعجم

وقال انه من فعل بالضم ايضا وقال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة
في حمق بضم العين وكذلك اي كما ان حمق يجيء خرق وسمج وعجف يجيء فعل بضم
العين لغة فيهن اي في هذه الثلثة يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة
من فعل بالضم ويجيء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل
على غيره وهو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه
فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب ويخرج ايضا نحو طائل اي زائد في الطول
على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالنقل و
الاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغة ردية وعليها جاء
قولها صغرانا هذا من قول امراة قالت لخليلها اذا تماوتُّ فازدد دُنوّني
فأتني ليلا فاخرجني واذهب الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة
ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي
الحي بعد برهة فبيناهي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى
فقالت امي والله وقالت الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتما ما انا
لكما بام ولا لابيكما بامراة فقالت لهما الصغرى اما نعرف محيانا وتعلقت
ومرحت بها فقالت الام عند ذلك صغرانا شرانا وانما يجيء افعل لتفضيل الفاعل
بشرط كونه من الثلاثي احترز به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه لا يجيء منهما
كونه غير مزيد فيه اي في الثلاثي وبشرط كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من
المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع
حروفها في افعل اذا لم تحذف منه شيئا وان حذفت الزوائد وقلت هو اخرج من

استخرج

استخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثي اي لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج
او كثير الاستخراج ولا يجيء ايضا من لون وعيب اي لا يجيء من عيب على القياس
ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق
وافضل فهو على غير القياس فعلى هذا لا احتياج الى تقييد العيب بالظاهر كيف وعد
الزمخشري وصاحب اللباب والمص وغيرهم احمق من الشواذ مع انه من العيوب
الباطنة لان الشاذ فيهما اي في اللون والعيب يجيء افعل للصفة فيلزم الالتباس
اذ يجاء فيهما افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد
او زايد في السواد وان قصد تفضيل الزائد على الثلثة وتفضيل اللون والعيب
توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا واحسن بياضا واكثر [illegible]
واقبح عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل
الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل
لم لا يجعل على العكس بان يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى
لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود منهم
حيث لا يتم الكلام بدونه في الجملة الفعلية والمفعول فضلة في الكلام لان الكلام
يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول
اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب لا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول
لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ
الدال عليه حقيقة ولبقي اكثر من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء
من اللوازم الفاعل ونحو اشغل اي اكثر مشغولية من امراة ذات

النجيين اى الزقين وقصتها معروفة لتفصيل المفعول وهو اى فلان
اعطاهم اى اكثر اعطاء واولاهم اى اكثرهم ايلاء اى اعطاء للمعروف
من الزوايد لانهما من المعطى والمولى بضم الميم وكسر العين واكثر اى احمق
حماقة من هبنقة اسم رجل وقصته مشهورة جاء من العيوب شاذة
لايقاس عليه ويجئ اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوى
فيه اى فى فعيل المذكر والمؤنث فى المفرد والتثنية والجمع فى جميع الاوقات
اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل
بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروح ومجروحة
واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف اللبس
نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته والكتفى فى الالتباس بالفاعل بالقراين اذ
الالتباس بالاقرب اشكل فرقا اى يستويان فيه ح للفرق بين الفعيل بمعنى
الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان التميز حاصل بالموصوف ويعلم من هذا
ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء اجرى
على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته
هذا هو الاكثر والاقل لانه لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم
الاستواء فاعطى للفاعل الذى هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اعنى فعيلا
من عداد الاسماء وقبيلتها دون الصفات وح لا يستوى فى فعيل الذى
بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون على النقل من
الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكرا نحو كبش ذبيح وذبيحة

والهبنقة لقب رجل يقال له ذو الودعات واسمه يزيد بن ثروان احد بنى قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل فى الحمق قال الشاعر عش بجد ولا يضرك نوك انما عيش من ترى بالجدود عش بجد وكن هبنقة القيسى او مثل شيبة بن الوليد

وصبى

وصبى لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره
اطلاق احمر على شخص له حمرة وارادة انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص
~~اخر وارادة انه شخص ذو حمرة ولا يجوز على شخص~~ اخر له حمرة ح فيكون صفة و
تسمية شخص له حمرة باحمر وارادة ذلك الشخص الاحمر فح لا يجوز اطلاقه على
شخص اخر له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما وقد شبه به اى بالفعيل الذى بمعنى
المفعول ما اى الفعيل الذى هو بمعنى الفاعل فيستوى فيه المذكر والمؤنث لموافقته
فى اللفظ نحو قوله تع وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله ان رحمت الله قريب من
المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل
ان قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ
اخر فى معناه فالرحمة بمعنى الرحم او لان فى الكلام حذفا اى ان رحمة الله شئ قريب
او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى التاويل وفى جئ
فعول للمبالغة اى لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوى فيه
اى فى فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف نحو امراة
صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر للاكتفاء فى الفرق بين المذكر والمؤنث
بالموصوف واكتفاء بالقراين فى الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر
فى الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين
المذكر والمؤنث ويقال فى فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء فى
المؤنث ذكر الموصوف او لا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل و
المفعول فموكول الى القراين كما فى فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان

الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفي في صور
عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه
بقاء المذكر على حاله واعطي الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعيل اذا ذكر
الموصوف للمفعول متعلق باعطي واعطي في فعول اذا ذكر الموصوف
للفاعل للعدل بينهما لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للاخر
فيهما ولم يعكس لان فعولا ثقيلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال
لجريانه في الافعال كلها والخفة مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي لما هو
كثير الاستعمال ويجيء للمبالغة في الفعل من الفاعل قوله نحو صبار فاعل يجيء
بفتح الصاد وتشديد العين وسيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح
العين او بالجيم او الخاء المعجمة او بالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو
القطع وهو اي وزن مجذم مشترك بين الالة كالمثقب ولهذا ذكر السيف
لتعيين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل بمجذم وفسيق بكسر
الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجب وطوال بضم
الفاء وهذا اشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل
ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء بالاشارة اليه في المجذم مع اشتهار امره في الجمع وعلامة
ونسابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة
استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء ونحو صبار لشهرة امره
في كثرة الاستعمال لم يحتج الاشارة اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء
وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين

لمبالغة

للمبالغة اسم فكحل المفعول والاولى تاخيره عن اوزان مبالغة اسم الفاعل
اجمع الا انه ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذامة ومسقام و
معطير بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة
الاخيرة وهي علامة الى معطير الا انه في السبعة الاول بالتاء في المذكر والمؤنث و
في الاخيرين بدون التاء فيهما لعلتهن في الاستعمال فانها يقتضي ان لا يكون الموصوف
بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم ان غيرها على الاصل الذي هو الفرق
بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة بالتاء في المؤنث مع انه وزن معطير
وهو من التسعة الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير لانه لمعناه و
هذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هي عدوة الله بالتاء في المؤنث وبغير
التاء في المذكر وان لم يدخل الهاء اي التاء اطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء
في الوقف في فعول الذي للفاعل حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين
فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل عليها وانما حمل عليه لانه اي
صديقة نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس بعدوة وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زائدة على ثلثة
احرف مطلقا على صيغة المستقبل اي مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضع
موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو مكرم او تقديرا
نحو مختار ومحمر تبعا للمستقبل فيما اذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا
لمكسور العين فيما اذا لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب
ومنكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة التي هي الاولى بالزيادة

اما الواو فلانه لا يزاد في الاول لما مر واما الياء فلعدم الفايدة في الزيادة
اذ لا معنى بحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس بالمستقبل
والالف فلا لتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونه شفوية وضم الميم
اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي اقيم هو المقام اعني حرف المضارعة اما
مضموم كما في الرباعيات او مفتوح كما في الخماسيات والسداسيات فالوجه
ان يضم او يفتح واختير الضم دون الفتح للفرق بينه وبين اسم الفاعل
وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور
العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مسهب بكسر
ما قبل الاخر لانه من اسهب ويافع على وزن فاعل والقياس موفع
بضم الميم وكسر ما قبل الاخر لانه من ايفع شاذ ولا يقاس عليه وبني ما
قبل تاء التانيث على الحركة في نحو ضاربة اي اذا اتصل باخر اسم الفاعل
مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله
لانه اي ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة [illegible] وسط الكلمة باتصال
التاء فيه والاعراب لا يجري في الوسط فبني تعليل للبناء لا للبناء على
الحركة كما كان اخر الكلمة في اتصال نون التاكيد به نحو اضربن واتصال
ياء النسبة نحو بصري بمنزلة كلمة وسط الكلمة فبني وانما بني على الحركة
مع ان الاصل في البناء السكون لعروض البناء وبني على الفتح للخفة

فصل في اسم المفعول سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة
هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اي اوقعته

عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار المجرور
كان مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المقصود مشتق
فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة من يفعل اي من المضارع مبنيا
للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل الفاعل
واسماء الزمان والمكان والالة وانما اشتق من المضارع دون غيره
تبعا لاسم الفاعل لمواخات بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل او جرى
يجري الواقع عليه نحو او جرت ضربا فهو موجود وعلمت علوم فهو
معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعزز والوم لان اشتقاقه
من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار
اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا القيد
لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول
غالبا وانما ذكر هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان فعيلا وفعولا يجي
بمعنى مفعول وانما سمي به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل
نحو مضروب وهو اي اسم المفعول نحو مضروب مشتق اي ماخوذ من
يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة حاصلة بينهما في الاسناد الى المفعول
ما لم يسم فاعله فاما دخل الميم مقام الحرف الزايد للمضارعة بعد
حذفه وحرك بحركته لكونه قايما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما
ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي
فصار مضرب بضم الميم وفتح الواو ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال

ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الالة فصار مَضرُب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء
حتى لا يلتبس بالموضع من يفعَل ويفعُل بفتح العين وضمها على تقدير فتح
الراء وبالموضع من يفعِل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مَضرُب بضم
الراء ثم اشبع الضم اى ضمة الراء لانعدام مفعُل فى كلامهم بغير التاء
واما مفعُلة بالتاء نحو مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منها الواو فصار
مضروب وغير مفعول الثلاثى دون مفعول ساير الافعال اى باقى
الافعال فى الالتباس على تقدير ضم الميم اعنى مفعول باب الافعال
فتدبره دون الموضع اى لم يغير الموضع اذا التبس به على تقدير فتح
الراء وكسره مع ان يتغير احدهما يزول الالتباس حتى يصير مفعول
الثلاثى متشابها فى التغيير باسم الفاعل من الثلاثى اعنى غير الفاعل
من الثلاثى من يفعَل بفتح العين ومن يفعُل بضمها الى فاعِل بكسر
العين والقياس فاعَل بفتح العين من يفعَل بفتح وفاعُل بضم العين
من مضموم العين يعنى ان اسم الفاعل فى الثلاثى وان كان مثل يفعل
فى مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة فى موضع الزيادة
ولا الحركات فى اكثر بالحركات نحو ينصُر فهو ناصِر ويحمَد فهو حامِد
ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه فى كون
الزايدة فى موضع الزيادة وفى حركة العين فلا تغيير فيه فغير
المفعول من الثلاثى ايضا اى كالفاعل للمواخات بينهما اى بين الفاعل
والمفعول فى تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما فى الفاعل

واما من جهة الوقوع كما فى المفعول فتكون بين اسميهما ايضا فغير
احدهما كما غير الاخر على ما هو مقتضى المواخات فصيغته اى صيغة
اسم المفعول من غير الثلاثى المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل
منه ملتبسا بفتح ما قبل الاخر لفظا او تقديرا تبعا الفعله نحو مستخرَج
بفتح العين ومختار اصله مختَير بفتح العين والمصدر الميمى واسم الزمان
والمكان من غير الثلاثى على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان
والمكان بالمفعول فى كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد
المصدر الميمى باسمهما فى بعض الثلاثى فجعل صيغته كصيغتهما **فصل**
فى اسم الزمان والمكان من الثلاثى المجرد ولم يذكر اسمى الزمان والمكان من
غير الثلاثى المجرد لان الغرض الاصلى فى الفن الابنية وتفصيل احوالها
واحكامها فى بعضه وكيفية اخذ بعضها ولما لم يكن لاسمى الزمان و
المكان من غير الثلاثى احوال واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما
منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور
المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما
على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما اعنى اتحاد المصدر الميمى فى بعض
الثلاثى معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثى بسبب استدعائه حمله
عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبنى للفاعل من
المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة
عين المضارع والاختلاف فى عين المضارع انما يكون فى المبنى

للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا فتعين ان يكون مشتقا
من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع
فيه الفعل يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان
احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع
فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما
جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان
لمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا
لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما فزيدت الميم
موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت في المفعول لمناسبة
بينهما اى بين المكان والمفعول في كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل
ولم يزد الواو في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به
اى باسم المفعول وصيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين من
الاقسام كلها مفعل مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه
مقام حرف المضارعة التى هى مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب
بالفتح الا من المثال الواوى كما يدل عليه منه المثال ولما خص
استثناء حكم المثال الواوى بالذكر علم ان حكم المثال اليائى كحكم الصحيح
فان كان من يفعل بالفتح فمفعل بالفتح نحو ميئس ومسقط صرح به
صاحب المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة
نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وان من يفعل بالضم فمفعل

بفتح الياء صح

بالفتح

بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس تقييم موضعه
كما يجيء ان شاء الله تعالى كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوى المضاعف
فحكمه حكم المضاعف نحو مودة من ود يود ودصرح به صاحب المغرب ايضا
ويدل هذا على ان حكم ودّ مثل حكم رمى كما نقل بعضهم التصريح به عن بعض
المتاخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم الزمان في
الثلاثى المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقى في المنقوض البتة وبكسر
العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب ضرب والا فتحت ثم كلامه
اراد بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقى قوله الا فتحت
شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ممن جملتها المعتل الفاء واللام
فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم ودّ مثل
حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون
حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه
ويرشد اليه ايضا مجئ مصدر الميمى على مفعل بالفتح كما صرح في الصحاح
فانه اى اسم المكان بكسر العين منه فيه اى في المثال الواوى الغير المضاعف
من جميع الابواب نحو الموعد مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه
على اصله وللوسط في مضموم العين ولم يتعرض وانما كسر في الجميع ولم يفتح
حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذ لو يفتح لظن ان وزنه
فوعل مثل جوب ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا بالكسر لا
يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو

لمثاله لقلته والموجل في مفتوح العين صح

اخف من الفتح معه ولا اذ الموعِد بالكسر اخف من الموعد بالفتح بالوجدان
وسره ان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسرة فانها
قريبة بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعلا لم
يوجد في كلامهم بكماله وصيغته من باب يفعل بكسر العين منه الاقسام كلها
مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي من يفعل بالكسر فانه اي
اسم المكان بفتح العين منه فيه اي في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان
كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات
كما يجيء في باب الناقص ان شاء الله تع احدها حقيقية وهي كسرة العين و
الاخريان تقديريان اعني الياء كما انه يفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا
من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى ومن يفعل بضم العين
ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفي الفتح اطراد وخفة للفرار عن
توالي الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في المفتوح العين والمضموم لزم توالي
الكسرات لانقلاب الواو ياء حينئذ فيها لانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالي
الكسرات ليس للثلثة وان كان صالحا له كما ذكر بل هو مختص بمكسور العين
لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد
المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل ويفعل
بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم
ان ما لا مانع فيه باق على الاصل في يفعل بالفتح فيهما وكذلك في يفعل بالضم
لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة

فلا

فلا حاجة الى التعرض لحكم الناقص من يفعل بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل
الموافقة لثقل الضمة ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق
ذكره ويجوز ان يكون هذا سبب رفضهم مفعلا فقسم موضعه اي موضع يفعل
بالضم بين مفعل بالكسر قدمه لان ما اعطي له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي
للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما تقدم المؤخر بالتقدير على اللفظي
لذلك ومفعل بالفتح واعطي للمفعل بالكسر احد عشر اسما هي نحو المنسك وانما
اقحم لفظة نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك او المنسك على البدل لئلا يتوهم
قبل ذكر المعطوفات ان ما اعطي للمفعل هو المنسك فقط ويتوهم بذلك
مخالفة المعدود والعدد فليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات
اجمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط و
المسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو
بحكم السماع واعطي الباقي من احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة الفتحة
فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في الاحكام
المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه وهو يوم
عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء **فصل** في اسم
الالة وهو اي اسم الالة اسم مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل
خرج به اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر في
اسم المفعول بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل
وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الالة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول

ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الادوات
من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في
الفاعل والغاية فلاجرم يكون مشتقا من المبنى للفاعل وقوله للالة هي ما يعالج
به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه يخرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم
المضاف لا من حيث انه مضاف من نحو محلب اضافة الى الالة لتعيين ذلك الاسم
وهذا مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد غلام زيد اى رباح هو غلام مملوك
لزيد فزيد ليس من المعرفة في شئ فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان
عن المعرف ومن سلم دخول الالة في المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان
يقول المراد بها في المحدود الاصطلاحية وبها في الحد اللغوية لان المراد في كلا
الموضعين بالالة معنى واحد وهو اللغوى اذ ليس في الاصطلاح واللغة انما
هو في اسم الالة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة
والقلم ولا يتناولها اصطلاحا واعلم ان اسم الالة يختص بالثلاثى المجرد اذ لا يمكن
محافظة جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الالة لا يبنى الا من الافعال المتعدية
لان الالة لا يكون الا للافعال المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما دل عليه
تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة واذا لم يكن الالة الا للافعال المتعدية
لم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته مفعل بكسر الميم
وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل وما
عداها متفرع بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم
يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه

وعندى صح

بعوض

بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكثرة الاستعمال وكثرة التوزع بالزيادة
تشهد ان الاول ومثاله نحو محلب وهو في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان
يستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الالة عليه ومن ثمة اى ومن اجل ان صيغته على
وزن مفعل قال العلماء الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اى المكان و
المفعل بكسر الميم وفتح العين للالة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة اى
للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر وسكون العين للحالة التى عليها الفاعل
عند صدور الفعل منه وهذا القول بيتان مرتبان من الرجز سالما الاجزاء و
الاستشهاد في قوله والمفعل المفعل للالة الا انه اورد البيت الثانى لبيان
المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما لبيان اسم الالة ولذلك لم يتعرض
لتفاصيلها فاقتفينا اثره وكسرة الميم في اسم الالة ولم يبق على الاصل الذى
هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل و
يفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجبها الا في العدول عن الاصل
لم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذى لا وجه لاصالته ههنا وجها ولو خرج الاحد
عن الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا له للالتباس بمفعول باب الافعال ويجئ
اسم الالة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض
ومفتاح ويجئ اسم الالة عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم الميم
شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون عينه في الحركة مثل عين ما اشتق
هو منه اعنى المضارع المبنى للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنصر
بضمه وبفتح الميم في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت

للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء مفعل في
مضمومه وفتح ايضا العين في مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان
القياس ان يكون الآلة مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فصار ضم الميم والعين
خارجا عن القياس نحو المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين
وهو الدواء الذي يصب في الانف والمنخل لكل ما ينخل به الدقيق قال
سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل
واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه
السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء فيه السعوط وكذلك المنخل و
ليس بالة اي بلسم آلة مصطلح وكذلك اي حكم المسعط والمنخل اخواته
اي حكم اخواته هذا المذكور من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسماء
عند سيبويه ومن اسماء الالة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي
المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة **الباب الثاني** في المضاعف و
المضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين او اكثر سمي نحو مد به
لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح
بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع
مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة
من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح
او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام
لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه

لاسم الآلة الذي اشتق من الفعل

الذي يجعل صح

من الابنية السبعة المذكورة في صدر الكتاب

المحرفين فيه

نحو مو تسمي

الاول

الاول من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزله
ويقال له اي المضاعف الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي
لشدته اي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير
كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر اصم اي صلب ولا يقال
له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد
حرفيه حرف علة في وسط بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض
قلبت الضاد الاخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى وهو
اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا هن كدعايم الابواب من فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو ستر يستر اصلهما ستر يستر
لم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة ههنا حيث قدم ما عين مضارعه
مضموم نظرا الى تقويته ببابه بسبب اختياركم في ضم عين المضارع وان اقل
بخلاف اخويه ومن فعل يفعل في الماضي وكسرها في المضارع نحو فر يفر ومن
فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عض يعض
ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما بحيثيا ما الا يجيئا
قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الوزن
لعدم دخله في التميز عن فعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين الغابر و
انما ذكره في الوزن تبعا لساير الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان
ولب من فعل بالضم وان اصلهما حبب ولبب بضم العين فيهما لان يجيء
فعيل من غيره قليل منه وعلم من سكونه من فعل بفتح فيهما ومن

ان الاصم هو الذي لا يسمع الصوت الخفي

وحب

حب

بفعل صح

العين

فعل بكسرها فيهما ان المضاعف لايجيء منهما اصلا واذا اجتمع فيه حرفان
من جنس واحد في الذات او في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه
قوله فيما سياتي فيكونان من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله او
اجتماع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد
ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما
متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع الحرفان متماثلان في الذات او
في الصفة او حرفان متقاربان بان يلحق الا انه اقام الحد مقام المحدود قصدا
للمسافة يدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين في المثل الثاني والمتقارب
الثاني بعد جعل اول المتقاربين مثلا للثاني لثقل الحرف المكرر
المعلوم بالوجدان في المثل اكره من التكرار ومثال المتماثلين في الذات
نحو مدّ اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة سيجيء ان شاء الله تع في بحث
ادغام تاء الافتعال ولم يورده هنا احتياجه الى التفصيل في بيان كونه
مثالا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو
اخرج شطأه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجهما وقد قرئ
به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة
بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الاول
الادغام افعال من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من
عبارات البصريين الباث الحرف الواحد في مخرجه مقدار الباث الحرفين
في مخرجهما اي قريبا من مقدار الباثهما كذا نقل عن جار الله العلامة

وهو

وهو محمود الزمخشري الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله تع
منصوب على النفع اي بقيا دته اي بسبب زيادته

رزقنا الله الكريم زيادته وقريب من هذا قول صاحب المقرب الادغام
هو فك اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل الادغام اسكان الحرف
الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او بسلبها
ان كان متحركا او ساكنا فهو حرف اللين وعلم منه انه اذا كان ساكنا
ابقي على حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني
ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا طالت الحركة بينهما فلم
يتصل بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا
لانه مبني للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين
غيره وادراجه اي ادخاله في الثاني بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك
فيه لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير احرفا متغايرا لهما بهيئته وهو
الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من
زمان الحرفين ولهذه المسامحة اخر هذا التعريف وعبر بقيل الا انه
يناسب معناه اللغوي ادخال الشيء في الشيء والالباث والرفع المذكور
ان لا زمان له المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الذي وقع
الادغام فيه حرفان في اللفظ والتكلم وحرف واحد في الكتابة اي بنقص
حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة كبر وكر ومد وشد على ما هو
مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء اذ مع الادغام
يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة وتنقص حرف من الحروف الملفوظة

ف

كان معناه في اللغة صح

او حرفان في اللفظ والكتابة صح

م

خبر مبتدأ محذوف وهو قوله ويجوز ان يكون فعلا وقوله نائبة

في الكتابة ثابت في عرفهم كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في
لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله الحرفين المتماثلين
في الذات في كلمة واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول منها ان يكونا
اي الحرفان المثلان المجتمعان متحركتين يجب اي في الضرب الاول
في جميع الصور الادغام الا في الصور الالحاقية نحو قردد فان
الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على
تقدير الادغام يخرج عن كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة
بين الملحق والملحق به حركة وسكونا او الا في الاوزان التي يلزم
الالتباس فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير واجب
ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس وبحو قوولد داخل في لزوم
الالتباس واما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما ذكر سبق الا ان
الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية في مثل
تتقلد وتتباعد وتتبخر لا اجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم
امكان الادغام فاما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه تخصم في بحث
فلم يبق شي غير مذكور وهي مثل صكك بفتحتين وهو عيب في رجل
الفرس وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين
جدة وهي الخطة التي في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من
اثار الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الصكك على تقدير
الادغام بصك وبفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ

اجتماع — بل — في بحث تخصم — جمع

ستر وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجدد بلفظ جد بالضم وهو
البئر في الطريق وطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف
القطرة ومدد بلفظ مد من مد الثوب ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس
في مثل ردد من ردد بالفتح او من ردد بالضم وفي مثل عضض بانه من عضض
بالكسر او من عضض بالفتح لان ردد يعلم من برد بضم العين ان اصله ردد
بالفتح لانه المضاعف لا يجي من فعل يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كالكاتر
وان فعل يفعل بالكسر الاول والضم في الثاني في مثل فضل يفضل لا اعتداد به
وفر ايضا اي كرد يعلم من يفر ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف لا يجي اصلا
من فعل يفعل بالكسر فيهما وعض ايضا يعلم من يعض ايضا ان اصله يعضض
بالفتح لان المضاعف لا يجي اصلا من فعل يفعل بالفتح فيهما وان فعل
بالضم في الماضي والفتح في المضارع كثيرة فكاد شاذ لا يعتد به ولا يدغم
لا يحيى في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه وانه ليس
من صور الاستثناء حتى لا يقع الضم على الياء في يحيي اي في مضارعه فان قياس
ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع ههنا يقع الضم على
الياء الضعيفة وهو مرفوض لم يدغم في بعضها نظرا الى الاجتماع المتماثلين فان
الميسور لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس انما يكون اذ تحقق موجب
الادغام يحيي لما سبق الاعلال لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا
اللغتين يحيي بلا ادغام وقيل في وجه عدم الياء الاخيرة فيه غير لازمة
لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيي اصله يحيي

وفي مثل وحبابة من فرر بالفتح او من فرر بالكسر صح — شاذ — يفعل — اعلال يحيي

لا كان صح

بضم الياء الاخيرة فلما لم تكن لازمة وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان
فكيف يدغم والضرب الثاني منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين
المجتمعين في كلمة المتماثلين في الذات ساكنا والثاني باقيا على حركته
يجب فيه الادغام ضرورة اى من جهة الضرورة والاضطرار وانما قال
ضرورة لان الادغام في هذا الضرب ضروري اى لا مجال لعدم الادغام فيه
بسبب من الاسباب ولو في كلمتين نحو الم اقل لكم ولم يرح حاتم بخلاف
الضرب الاول فانه لا يجب فيه في البعض بلا وجوب لو وقع في كلمتين نحو
ضرب بكسر واللزوم ضم الياء في المضارع كما في حيّ في بعض اللغات نحو مدّ
اصله مدد وما بسكون الدال الاولى من مد الثوب وانما قال على وزن فعل
بسكون العين لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الدال الاولى بمعنى الزيادة
فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة في الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا
مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش في الاكثر ولذلك لا
يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام كثيرا والضرب الثالث منها
ان يكون الحرف الثاني منها ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته
فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الحرف الثاني من
المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثاني لا بد منه في الادغام لانه مظهر وقيل
في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول
فيجتمع ساكنان اذ الثاني كان ساكنا قبل هذا فتقع من ورطة هي في
الاصل طين يقع النعم ويقوم والمراد هنا المحذور وهو المكرر وتقع

في بعض المواضع بل يمتنع لمانع كالالحاق والالباس ويجوز في بعضها صح

تغلط صح

في ورطة

في ورطة اخرى هي اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع الادغام في الضرب
الثالث لوجود الخفة التي هي (الغرض من) الادغام بالساكن اى سكون الساكن الذي
هو الحرف الثاني مع عدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوز
الحذف اى حذف احد المتماثلين في الضرب الثالث في بعض المواضع سماعا
نظرا الى اجتماع المتجانسين استدراك من قوله ممتنع يعني ان اجتماع
المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا
احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاول فكما صرح به في الصحاح
حيث قال في احست يحذفون منه السين الاولى واختار المص حيث قال في
اقرن فحذفت الراء الاولى لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي
المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى
مع حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء
بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما صار الفاء مكسورا وعلم من
هذا ان حذف الاولى ارجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير
الا ان كون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير [illegible]
الثانية في مثل تقضى نحو ظللت اصله ظللت ففعل به ما علمته من العمل كما
جوزوا القلب اى قلب ثاني المتماثلين في نحو تقضى البازي اصله
تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وعليه اى على الحذف قراءة من قرأ
غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف ماخوذ من القرار وهو
مضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى بمعنى مثل اضربن من

يعارضه ويرجح قلب صح

وهم

فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فحذفت الراء الاولى
نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء
الذي هو الغرض الاصلي ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ولا
تجز في النقل وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف
ثم تحذف لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة
لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار قرن بكسر القاف و
لما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثال في الحذف
احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر
يقر وقارا وهو حينئذ مثال من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن حذفت
الواو طردا للباب واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار
قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قراء قرن بفتح القاف كما هو قراءة
نافع وعاصم فهو يكون ماخوذا من اقرر بالمكان بفتح القاف على صيغة
المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة في اقر بكسر القاف مضارع متكلم
من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف يستعمل من باب ضرب ويستعمل ايضا
من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فهي من باب ضرب كما انها اذا
كانت من الوقار وهو مثال تكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من
القرار لا غير فيكون اصله قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل
حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغني عن الهمزة ولم يذكرها
اكتفاء بذكرها في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا اي امتناع

اي اصل ... صح

الادغام

الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه اي سكون
الحرف الثاني لازما غير عارض واذا كان سكونه عارضا غير العارض الذي للوقف
فانه غير مانع من وجوب الادغام يجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض
لا اعتداد به فيحرك الساكن الثاني فيدغم فيه الاول وهذا لغة بني تميم ويجوز عدمه
اي عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الثاني وهو ساكن ههنا
مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس وفي
التنزيل ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام امر للمخاطب ومد بالادغام
امر له بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج
الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة اي لخفة الفتحة
ومد بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر ومد بالضم للاتباع اي
لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة والميم مضمومة في الثلثة لان الحركة
المنقولة اليه في الثلث هي الضمة ومن ثمة اي ولاجل ان الضم في مد للاتباع
لا يجوز فر بالضم اي بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل
المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود ههنا
مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب يفر ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو
امددن ويمددن وممددن ونحو ليمددن ولم يمدده اي فيما اتصل ضمير به
ضمير المرفوع لان سكون الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع
المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف مد ويمد ولم يمد فان سكونها
عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لانه اصله امدد ويمدد كما مر وفي

بهو
ح
كة

قوله لعدم الاتباع فيه تسامح والاحسن ان يقول
لعدم ضمة العين اللهم الا ان يقال ان المضاف
فيه محذوف تقدير الكلام لعدم موجب الاتباع ...

نحو امددن لتمددن ولم يعد دن اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير
سكون امددوا امددن حركتا تاء رمتا ولام قولا وتقول في الامر من المضاعف
بالنون الثقيلة مدّن بفتح الدال مدّان مدّن بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضم
مدّن بكسرها وبحذف الياء اكتفاء بالكسر مدّان امددنان بفك الادغام
وتقول بالخفيفة مدّن بفتح الدال مدن بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضمة
مدن وبحذف الياء اكتفاء بالكسرة اسم الفاعل منه مادّ اصله مادد ادغمت
الاولى بعد سلب حركتها في الثانية اسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود
الفاصل وهو الواو واسم الزمان واسم المكان ممدّ بفتح الميمين اصله
ممدد ادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية واسم الالة ممدّ
بكسر الميم الاولى اصله ممدد والمجهول من الماضي مدّ اصله مدد ادغمت
الاولى في الثانية بعد سلب حركتها من المضارع يمدّ اصله يمدد نقلت حركة
الاولى وادغمت في الثانية ويجوز الادغام جوازا اعم من الوجوب اذا وقع
قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف ثد ذ ز س ش ص ض ط ظ وانما
قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في المخارج
ومباعدة في الصفات فقلبوا تاء الى مقارب لها موافق لصفتها واورد على
ترتيب اللف مثلتها فقال نحو اتّخذ وهو اي ادغام اتّخذ شاذ اذا كان من
الاخذ لان اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة
لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية

بالسبع من الصدر فيه

وهنا

وهنا ليست الياء اصلية واما اذا كان من تخذ من باب علم بمعنى الاخذ
فلا شذوذ فيه ونحو اتّجر اصله ائتجر من باب نصر اي عمل التجارة فادغمت
التاء في التاء وجوبا ونحو اثّار بالثاء المثلثة اصله اثتار لانه من ثار من باب
فتح اي قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى قوله يجوز
فيه اتّار لان التاء والثاء من المهموسة وهي ما لا ينحصر ولا يحتبس جرى
النفس مع تحركه وحروفها اي المهموسة يجمعها ستشحثك خصفه وما
عداها مجهورة وهي ما ينحصر جري النفس مع تحركه وخصفه اسم امراة
والشحث الالحاح في المسئلة ومعناه ستلح عليك هذه المراة فيكونان
اي التاء والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب مخرجهما
بخلاف استمع فانه وان كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجهما
الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والثاء في المخرج فان بين
مخرجي التاء والسين مخارج ثلثة احرف هي الدال والطاء والثاء ولذلك
ثقل الجمع بين التاء والثاء في التلفظ ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعا
والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وان شئت صدّق ما سمعت
فراجع الوجدان في اثّار واستمع وليس ايضا بين السين والتاء اتحاد في
الصورة فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء
والثاء فانهما متحدتان في الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام
بجعل التاء بنقطتين ثاء بثلث والثاء تاء على العكس والاخير افصح لان
الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه الا انه قدم الاول

لانه تجر صح

مخرجي التاء والثاء مخرجي حرفين هما الدال والطاء وهي صح

نظرا الى انه مثال ظ لما هو بصدده واعلم ان الزمخشرى ذهب الى وجوب
الادغام فى هذه الصورة نظرا الى الاتحاد الصورى ای الاتحاد المهموسية وتقارب
المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى
عدم اتحادهما فى الذات وتبعه شارح الهادى نحو اذان اصله اتان لانه من
دان من باب ضرب اى اخذ الدين لا يجوز فيه غير ادغام الدال فى الدال يريد
لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص الدال فى الدال لتعيين طريق الادغام لا
للاحتراز عن ادغام التاء فى التاء بقلب التاء دالا فلا يكون التعليل للقيد بل
لمطلق وجوب الادغام وهو عدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه
وما قال الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز ان محط الفائدة فى الكلام القيد
فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وههنا فائدة غيره وهو
تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام فى اذان لانه اذا جعلت
التاء دالا اى اذا لم يترك التاء على حالها لبعده من الدال فى المهموسية لان
التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد فى الصفة اى المهموسية والبعد بين
الحرفين فى الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب دفع هذا البعد بقلب
احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة اعنى الدال
قصدا لنفى البعد والتنافر لقرب الدال من التاء فى المخرج بحيث لا واسطة
بين مخرجيهما ولذلك قارب المثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعا وُجد
شرائط الادغام من تحرك الثانى وعدم الالتباس بخلاف ستدان لسكون
الثانى تقديرا وبخلاف وَتِدٍ لئلا يلتبس للالتباس والظاهر ان يقول لقرب التاء من

الدال

الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار القرب فى القرب المقلوب في الفرع ع
اعنى التاء اولى لكن لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدا لهذا المخرج ح.
النوعى الكامل الذى للتاء والدال والطاء جعله اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء
ترجيحا للاصل على الزايد يلزم ح حرفان من جنس واحد فيدغم اى يدغم احد سما
فى الاخر او يقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا يدل اذا
على معنيين احدهما لم يبقيا على حالهما والاخر قلب احدهما الاخر فقوله لبعده
من الدال المهموسية علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج
علة للمعنى الثانى كما مر نظيره عن كلامه ونحو اذكر بالذال المعجمة والادغام اصله
اذتكر لانه من ذكر من باب نصر يجوز فيه اذكر بالدال الغير المعجمة والادغام
ويجوز اذدكر ايضا بالفك لان الدال المعجمة من الحروف المجهورية والتاء
من المهموسية فبينهما بعد فى الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع
القرب بينهما فى المخرج ولم يقلب التاء الى الذال من اول الامر لعدم قرب المخرج
بينهما كما جعلت التاء دالا فى اذان للعلة المذكورة فيجوز لك الادغام بعد
الجعل المذكور نظرا الى اتحادهما اى الذال والدال فى المجهورية وقوله بجعل
الدال ذالا والذال دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان
اى عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات اذ الذال غير الدال ذاتا
ونحو ازان اصله ازتان لانه من زان من الزين مثل اذكر فى جواز
الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد بين الزاء والتاء فى صفة المهموسية
وصفة الصفير وفى جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر

الا ان الادغام في اذدكر قوي فصيح بخلاف الادغام في ازان فانه ضعيف
غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان في صفة الجهر
بخلاف التاء فانها مهموسة فلذلك لم يقلب التاء زاء ابتداء ولكن لا يجوز الادغام
بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما في المجهورية لان الزاء فيه
اعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير ح اي حين جعل الزاء دالا وادغام
الدال في الدال كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة في عدم رعاية التناسب
بين الظرف والمظروف او لانه اي ازان على تقدير ادغام الزاء في الدال يوازن
ويلتبس باذان من الدين ونحو اسمع اصله استمع لانه من سمع يجوز فيه
الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة مع تقاربهما
في المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال اتمع لعظم السين
في امتداد الصوت فتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان
بان يقال استمع لعدم الجنسية في الذات ونحو اشبه اصله اشتبه لانه من
الشبه مثل استمع في الاحكام المذكورة ونحو اصبر اصله اصتبر لانه من باب
ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلبت التاء اليه دون اصتبر بابقاء التاء
التاء على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اي حروف
المستعلية اي الحروف التي هي المستعلية فالاضافة بيانية لا حرف
المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة ليست منها صطضظ خغق الاربعة
الاول وهي الصاد والطاء والضاد والظاء مستعلية مطبقة اما استعلاء
فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما اطباقها فلانطباق اللسان معها

على

62

على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجاز لان المستعلي
والمطبق في الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعلي عنده اللسان ومطبق
عنده اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك
والثلثة الاخيرة اي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اي بدون الاطباق
فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام
والمطبقة خاص والتاء عطف على الصاد من المنخفضة وهي ما لا يستعلي بها
اللسان الى الحنك عند النطق بها وفي هذا الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف
المستعلية قوله فجعل التاء طاء حاملا لمعنيين احدهما لم يبق التاء على حالها
وثانيهما قلبت التاء طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما ايضا كما اشرنا
اليه ثمه فقوله لمباعدة بينهما اي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض
وفي صفة الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة فيعسر
الجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول وقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج علة
للمعنى الثاني وقد عرفت ان البعد بين الحرفين في صفة يوجب تعسر النطق بهما
فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء قصدا لازالة تعسر
النطق فصار اصطبر واغالم يعد اللام في المعطوف ههنا كما اعاده في بحث
اذان لقرب المعطوف عليه ههنا كما في ست اصله سدس بدليل سديس
واسداس فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية
ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة هذا تشبيه في قلب حرف حرفا
لمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه والمقلوب اليه من وجه آخر فان

لمقاربة بينه وبين ع

بين السين والدال لمباعدة فى صفة الجهر وفى صفة الشدة فلازالة هذه
المباعدة لم يترك السين على حالها وقلبت تاء للمقاربة بينهما فى الهمس ولم يترك
الدال ايضا على حاله لمباعدة بينه وبين التاء فى المهموسية ولم يذكر المباعدة فى
المشبه به اى سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء
قد ذكرت فى بحث ادان وقلبت تاء للمقاربة بينهما فى المخرج ثم ادغم التاء فى التاء
فصارت ست ثم يجوز لك الادغام فى اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما
فى الاستعلائية اى اللنسبة الى الاستعلاء نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه
بجعل الصاد طاء لعظم الصاد فى امتداد الصوت اعنى لا يقال اطبر ويجوز
لك البيان نحو اصطبر وهو الاكثر لعدم الجنسية فى الذات بين الطاء والصاد
وان اتحدا فى الاستعلاء والاطباق ونحو اضرب اصله اضترب لانه من ضرب
الجرح ضربانا وهو مثل اصبر فى الاحكام واعلالها اعنى يجوز اضرب بادغام
الطاء المقلوبة من التاء فى الضاد واضطرب بعد الادغام ولا يجوز اطرب
بادغام الضاد فى الطاء ونحو اطلب اصله اطتلب لانه من باب نصر لا يجوز فيه
غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء لبعد
التاء من الطاء فى صفة الهمس والانخفاض ولقرب التاء من الطاء فى المخرج
ونحو اظلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب يجوز فيه الادغام بعد جعل
التاء طاء لمباعدة بين الظاء والتاء فى الصفة ومقاربة بين التاء والطاء فى
المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساواة بينهما فى العظم الصورى ويجوز
البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الظاء والطاء فى الذات مثل

طلب صح

اظلم

اظلم بالمعجمة واطلم بغيرها واظطلم بالبيان ونحو اتعد اصله اوتعد لانه من وعد
من باب ضرب فجعل الواو تاء لمناسبة الجوار وكونه واقعا فى كلامهم كثيرا نحو
تراث وادغم التاء فى التاء وجوبا لانه اى الشان ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع
تلك المناسبة يصير ياء لكسرة ما قبلها فيلزم ح اى حين صارت ياء لكون الفعل
مرة ياء فى الماضى نحو ايتعد ومرة اخرى واوا فى المضارع نحو يوتعد وهو
غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذى لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلى
واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغزى
ويغزو الا انهم لما امكن لهم قلب الواو بشئ لا يستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا
بالاختلاف العارضى ايضا قوله ويلزم توالى الكسرات كسرة الهمزة والياء المركب
من الكسرتين عطف على فيلزم ح والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين
العلتين الا انه اشار الى الاستقلال كل منهما فى التعليل ونحو اتسر اصله ايتسر
لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب ان كان
من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجوار فى وقوعه فى كلامهم على ما يجى ان
شاء الله تع فرارا عن توالى الكسرات خصوصا فى المصدر اى الايتسار ولم يدغم
اى لم يقع الادغام فى مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما فى اتسر لان الياء فى ايتكل
ليست بلازمة يعنى لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم يعنى يصير
تلك الياء همزة اذا جعلته اى ايتكل ثلاثيا لان اصله ائتكل لانه من اكل من
باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ومن ثمه اى و
من اجل لزوم الحرف المدغم شرط فى الادغام لا يدغم حيى فى بعض اللغة

على قوله صح

لان الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث يسقط تارة نحو حيوا وتقلب
تارة نحو يحيى كما مر قوله وادغام اتخذ شاذ عطف على قوله لا يدغم من
حيث المعنى اى ومن اجل ان اللزوم شرط في الادغام يشذ ادغام اتخذ
اذا كان اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس
ان لا يقلب ذا الياء غير لازمة لانها تصير همزة اذا جعلتها ثانيا نحو
اخذ وهو جواب سؤال مقدر وليس نتيجة ومن ثم توجيهه انتم قلتم
ان الياء التى ليست بلازمة لا يدغم والياء في ايتخذ غير لازمة مع انها
قد ادغمت فاجاب بقوله شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد
تاء الافتعال ما يقاربها من حروف تدذ زسصضطظ بقلب تاء
الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها في المخارج ومباعدتها في الصفات
فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها فاورد على ترتيب ذكر الحروف
امثلتها قائلا نحو يقتل اصله يقتتل من القتل ادغمت اولى التاء
بعد نقل حركتها الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام مع
اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل
من الثانية لان التاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم
واحترم فهو نظير ابعث تلك في عدم لزوم التاء بعده واذا لم يدغم في
اقتتل ففي غيره اولى ويبدل اصله يبتدل قلبت التاء دالا وادغم
الدال في الدال ويعذر اصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال
ذالا ثم ادغم الذال في الذال وينزع اصله ينتزع من النزع قلبت التاء

دالا

دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء في الزاء ويبسم اصله يبتسم قلبت التاء
سينا ثم ادغم السين في السين ويخصم اصله يختصم من الخصومة قلبت
التاء طاء ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد ويفصل اصله يفتصل
من الفصل وهو الذى قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغم الضاد في
الضاد ويلطم اصله يلتطم من اللطمة قلبت التاء طاء ثم ادغمت الطاء في
الطاء وينظر اصله ينتظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم الظاء في
الظاء ولكن لا يجوز في ادغامهن اى الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل
التاء مثل العين لا عكسه وقوله لضعف استدعاء المؤخر مطلقا من
اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل اى لضعف استدعاء المقدم
الزايد الذى هو تاء الافتعال واستدعاء المؤخر الاصل الذى هو العين
مع ان قياس الادغام ان يقلب الاول حرفا من جنس الثانى لان الاول
هو الذى يدغم في الثانى فينبغى ان يبقى على لفظه وان الاول ساكن والساكن
اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع من هذا القياس مثل ما في تاء
الافتعال اذا وقع بعد حروف اتثدذزسشصضطظ وى من كونها
اصلية او زايدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجئ هذا الادغام
في الماضى اى في مواضع هذه الامثلة حتى لا يلتبس بماضى التفعيل لان
الشان عندهم اى عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا
الادغام بنقل حركة التاء الى ما قبلها وتحذف الهمزة المجتلبة فيصير
في اختصم مثلا خصم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعيل وعند

اى تاء الافتعال ملخ

يعني اذا قصد الادغام في الماضي من هذه الباب اسكنت تاء الافتعال
فالتقى ساكنان لان فاء الكلمة ساكنة ايضا والاصل في التقاء الساكنين
تحرك الاولى منهما بالكسر ولايمكن حذف احديهما لئلا يلزم اجحاف الكلمة فحركت
الاولى وحذفت الهمزة للاستغناء عنها مثلا اذا قصد الادغام في اقتل اسكنت التاء
ليمكن الادغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك القاف بالكسر على الاصل فاستغني
عن الهمزة ثم ادغم التاء فصار قتل بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها
وقس عليه ما عداه
قتّل صح
فلاح

بعضهم يجيء الادغام في الماضي ايضا فيقال قَتّل بفتح القاف كتفاء في الفرق
بالمضارع واشار اليه هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء
وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خِصّم اصله اختصم
لان الشان عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء
من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة والالتباس ح وعند بعضهم
يجيء الماضي المدغم بالمجتلبة نحو اخِصّم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اي اصل
الخاء في اختصم والى ان الحركة العارضة في حكم المعدوم فيحتاج الى
المجتلبة لامكان الابتداء والالتباس ايضا فاما خصّم بالتشديد وبفتح
الخاء فلم يجيء بالمجتلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة
الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى
المجتلبة بخلاف كسرة الخاء في خِصّم فانها من خارج فهي عارضة قطعا
ولذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهي
عارضة ويجوز في مستقبله اي مستقبل اخصم مدغما بكسر الفاء وفتحها
كما جاز في الماضي نحو يخصّم فان من قال في الماضي خَصّم بفتح الخاء يقول
في مستقبله يخَصّم بفتحها ايضا ومن قال خِصّم واخِصّم بكسر الخاء ايضا
ويجوز في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع اي لاتباع الميم في الضم مع
فتحها في الماضي ومع كسرها فيه عند من كسرها فيه نحو مخصّمون بحركات
الخاء ويجيء مصدره اي اخصم مدغما خصاما بكسر الخاء اصله اختصاما
لالتقاء الساكنين على تقدير حركة سلب التاء او لنقل كسرة التاء

الى

بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك على الاصل
وفتحها نقل حركة التاء اليها وفتح الصاد
وتشديدها ولا التباس فيه ايضا فيجوز
الادغام وانما يجيء الماضي بالهمزة
ملاح

يجوز الادغام لان طريق الادغام عندهم ليس
نقل حركة التاء الى ما قبلها حتى يلزم الالتباس
بل ما بيّنه بقوله فلاح

بخلاف كسرة الخاء
في خصم ح — اختصم ح

بكسر الخاء بالمجتلبة اوبغيرها
يقول في مستقبله يخصم صح

عند من فتحها صح

الثلث في الخاء
فلاح

الى الخاء وبجي مصدره خصاما بفتح الخاء ان اعتبرت انك حركت الصاد المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبرت اشارة الى ان الاتباع ههنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصمون ويجي
هنا بمجي المجتلبة

الى الخاء ويجي مصدره خصاما بفتح الخاء ان اعتبرت انك حركت
الصاد المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبرت
اشارة الى ان الاتباع ههنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصمون ويجي
مصدره اخصاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبار السكون الاصلي
كما ذكرنا في اخصم هذا على تقدير فتحها للخفة او الاتباع وعلى تقدير
كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة فكانها في حكم الساكن
فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان كسرها منقولة من التاء فلا
احتياج الى المجتلبة كما ذكرنا في اخصم ويدغم تاء تفعّل وتفاعل فيما
بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف
تثدذزسصضطظ فانما لم يذكر هذا القيد اعني ما يقاربها للظهور
ان تعلم وتقاتل لا يصح ادغامه كما مر في باب الافتعال من ادغام
تائه فيما بعدها من حروف تثدذزسصضطظ لمقاربتها لها في المخارج
وبما عدتها عنها في الصفات نحو اطّهر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهّر
قلبت التاء طاء وادغم التاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء و
اثّاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغم التاء في الثاء
ثم اجتلبت وادّارء واذّكّر واقّتل واصّدق وازّين واسّمع واطّرح وفي غير
الضاد تقلب التاء ابتداء الى ما يجاورها اما لاتحاد المخرج او لقرب
واما في الضاد فبعد قلب التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق ولا يدغم
تاء استفعل فيما بعدها في نحو استطع لسكون الطاء تحقيقا ومن شرايط

ايضاح

لكن الابتداء بها اذ لو ادغم التاء فيما بعدها وجب
اسكانها ليمكن الادغام فيتعذر الابتداء فوجب
اجتلاب همزة الوصل
فلاح

واظاهر ح

الادغام تحرك الثانى ولا يدغم التاء ايضا فى ما بعدها فى نحو استدان اصله
استدين بسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اى استفعل للتخفيف
فى بعض المواضع نحو اسطاع اصله استطاع يسطيع اصله يستطيع كما
فى ظلت من ان احدى اللامين حذفت للتخفيف واذا قلت اسطاع
بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء يكون السين زايدا على غير القياس اذ
زيادة السين انما اطردت فى استفعل وذكر ابو البقاء انهم انما زاد وا
السين فى اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغير لان اصلهما
اطوع يطوع هذا على قول سيبويه واما على قول الفراء فالشاذ فتح
الهمزة وجعلها قطع ان اصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا
فضارعه يسطيع وانما كان السين زايدا على قول سيبويه لان اصله
اطاع كالهاء اى كزيادة الهاء فى اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء
على غير القياس **الباب الثالث فى المهموز** لم يعرفه اما لانه فى تعريف
الصحيح او لانه اسم اللغوى يغنى عنه وقدمه على المعتلات لان الهمزة
حرف صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح لما انه لم يجر فيها ما جرى فى حروف العلة
فى اطراد اللازم فى كثير من الابواب ولا يقال له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح لما
لصيرورة همزة اى همزة المهموز حرف علة فى التليين اى فى ازالة شدتها كآمن
واومن وادمى وايمان وهو يجىء على ثلثة اضرب المهموز الفاء نحو اخذ ويسمى
القطع ايضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سئل
ويسمى النبر ايضا لان النبر فى اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرا ويسمى

الهمزة

بكسر الهمزة صح
بفتح الياء اصلها استطاع يستطيع فحذفت التاء
بالفتح صح
زيدت السين على غير قياس

الهمزة ايضا وذلك الحكم حرف الصحيح فى جميع الاحكام الا فى حكم انها قد
تخفف اذا لم يكن مبتداء كما يجىء ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين مخرجها وبين
مخرج الحرف الذى منه حركتها والحذف كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا
هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب
اذا كان متحركة على وفق حركة نفسها كما يجىء ان شاء الله تعالى حتى لا يظن ان المراد منه
غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة
والواو ثم ان الهمزة ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة
ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع فى
اول الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى
الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز
والتخفيف لغة تميم وقيس قياسا لها على ساير الحروف والاصل فى التخفيف
بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة
بعوض الا ان المص قدم القلب لكون القلب بين بين الاول من طرق التخفيف اعنى
القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة متحركا ما قبلها وانما تعين
القلب فى هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين لا
المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه
فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب بشئ يوافق حركة
ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعنى اذا كان حركة ما قبلها فتحة
تقلب الفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت

وحكم الهمزة صح
بين بين صح
ثم الحذف لانه اذهابها اى الهمزة

كسرة تقلب الفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا
ان كانت كسرة لانها يوافق بهما للين عريكة الساكن اى طبيعة لضعفه
واستدعاء ما قبلها اى طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها الى ما يجانسه
ويوافقه اذ لا شك ان كل حركة يستدعى ان يكون الحرف الذى بعدها الحرف الذى
لو اشبعت تلك الحركة لتولد منها ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله راْس ولوم
اصله لؤم وبير بالياء اصله بئر والثانى من تلك الطرق اعنى بين بين يكون
اذا كانت الهمزة متحركة باى حركة كانت ومتحركا ما قبلها باى حركة كانت
وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست ساكنة حتى
تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف فانه لا يبقى من اثارها
وعوارضها ما يدل عليها لان ما قبلها متحركة لا يقبل حركتها اليه فتعين
بين بين ثم تثبت اى بعد تحركها وتحرك ما قبلها ثبت الهمزة على تخفيفها
بين بين فى كل احوال لا تطاوع الحذف والقلب لقوة عريكتها اى الهمزة
المتحركة بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف فاحوال الهمزة مع
الهمزة احوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة فى الثلثة نحو سئل
ولوم وسئم ودؤس وجؤر وسئل ومستهزئين ودئ ومستهزؤن ففى
هذه الاحوال كلها يثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت مفتوحة
وما قبلها مكسورا او مضموما فانها لا يثبت ح بل يجعل واوا ان كان ما
قبلها مضموما او يجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا نحو ميبر فيما كان ما
قبلها مكسورا اصله مئبر وجون فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن

لان

فان كانت حركة ما قبل الهمزة فتحة قلبت الفا وان كانت ضمة قلبت واوا ملدح
وان كانت حركة ما قبلها ضمة قلبت بالهمزة الساكنة ملدح
وان كانت كسرة قلبت بالهمزة الساكنة ياء ملدح

نقل

لتينة صح

لان الفتحة كالسكون فى اللين والضعف فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب
فى حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة فى سال الف وهمزته اى همزة سال
مفتوحة ضعيفة قلنا صارت فتحة قوية بفتحة ما قبلها لان الشئ يتقوى
بجنسه ونحو لا هناك المرتع شاذ فى لا هناك بقلب الهمزة الف مع كونها وكون
ما قبلها مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت بمسلمة البغال
عشية فارعى فزارة لا هناك وهو للفرزدق يهجو عمر الفزارى حين ولى على
العراق بدل عبد الملك ومسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء فى بمسلمة
للتعدية والبغال فاعل راحت عشية اى بعد الظهر ظرف راحت فارعى امر
من الرعى بجماعة المخاطبين فزارة منادى حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل
لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان ابن السلطان فوت ترك الملك لك فيه فاغتنم
لا يورك لك فيه ولا تتمتع والثالث من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت
الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع الحذف ابتداء بل تلين الهمزة بسلب
حركتها فيه اى فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها اولا اى قبل الحذف
ليكون التخفيف على التدريج للين عريكتها بمجاورة الساكن فى الجملة قبل ذلك
فان الصحيحة تنقاد للتليين والتحرف فيها ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين
احدهما الهمزة والاخر الساكن الذى قبلها وانما تعين الحذف ح لانه لا مجال
للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب بما يوافقها ولا لبين بين لان همزة
بين بين قريبة من الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه
ابلغ فى التخفيف وقد بقى من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطى حركتها لما قبلها

اى فتحة همزة سال لحذف المضاف صارت صح
وهو الزنا
المرتع صح
حذف صح
التليين مؤثرة صح

ابقالا ثر ناوانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدى ذلك الى الاختلال
باسقاط حرف مع حركته بجانا من غير حاجة تضطر الى ذلك ووجدت فى كلام بعض الا
باء التصريح بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعله المص فى كلام بعضهم التصريح
بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ماقبلها
حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين فى كلمة الهمزة نحو شى اصله شيء وسو اصله سوء ولم
يرد مثالهما اكتفاء بمسئلة لان الواو والياء اذا سكنتا وانفتح ماقبلهما فهما فى حكم
الحرف الصحيح او اكتفاء بجيل وجوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكانهما
اصليتان او اكتفاء بابو يوب وابتغى مرة فانه لما خففت فى كلمتين ففى كلمة اولى
واما الحمر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف او مزيدتين لمعنى   بمسئلة صح
اى الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم
وهو المتبادر عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء فى خطية فانها للفاعلية
والواو فى مقروة فانها للمفعولية والياء فى افيس فانها للتصغير فليس معنى متحد به
عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زايدة ولم يعتدوا بكونها
لمعنى مع انها زايدة لمعنى نحو مسئلة لينت الهمزة حركتها او لا ثم حذفت ثم اعطى حركتها   اصل مسئلة صح
للين الذى هو حرف صحيح فى كلمة الهمزة وملك اصله ملاك مشتق من الالوكة وهى
الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة الى ان اصله ملائكة مالك فقدمت اللام
فصار ملئك فحذفت الهمزة كما فى مسئلة وقيل ملك ويقال فى الجمع ملائك وملائكة
والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف فى التمثيل فى الحرف الصحيح فى ما اذا كان فى كلمة الهمزة
بمسئلة اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما فى ملك

والا

والاحمر واذا خففت همزته على طريق تخفيفها فتحركت لام التعريف الجنسية لهم
فى الالف واللام طريقان احدهما انه يجوز فيه لحمر بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء
حركتها لما قبلها الذى هو حرف صحيح فى غير كلمة الهمزة وهذا هو القياس لان الالف
اى همزة الوصل كانت لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة
الهمزة اليه فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما انه يجوز فيه الحمر بابقاء الهمزة لطرق
حركة اللام فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض كما فى اخصم وجيل اصله جيئل
فزيدة الياء للالحاق بجعفر فصار جيئل فخففت الهمزة على طريقه وحوبة اصله
حوئبة فزيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوئبة ثم خففت الهمزة على طريق
تخفيفا وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصل فى غير كلمة الهمزة
اصله صح   وابتغى مره وابتغى امره فيما كان الياء الاصل فى غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كما هو
حروف الكلمة لما عرفت ولذا يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق
تخفيفها ويجوز تحميل الحركة على حرف العلة فى هذه الاشياء اى فى امثلة الاربعة
الاخيرة وهو الخطا وفى الواو والياء الاصليتين او مزيدتين لمعنى وهذا هو الاوط
وسو   لشمولها له مثل شى لقوتها اى حروف العلة بان كانت اصلية او فى حكمها
و طرد الحركة عليها لانها نقلت اليها من الهمزة فهى كالمعدوم وان كان ماقبلها
اى الهمزة المتحركة حرف لين اى حرف علة ساكنا حال كونه مزيدا لغير الالحاق
نظرا الى ذلك الحرف فان كان ياء او واوا مدتين او مايشابه المدة كياء
التصغير فان ياء التصغير تشابه المدة لانها فى مقابلة الف التكسير نحو
رجال جعلت الهمزة مثل ماقبلها جوازا فان كان ماقبلها ياء قلبت ياء وان كان

ما قبلها واوا قلبت واوا ثم ادغمت الاولى الذى هو ما قبلها فى اخره اى ثانى
ذلك الاولى والمتاخر عنه الذى هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المتجانسين
فتعين القلب ثم لم ينقل حركتها الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا وادغام صح
او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه
الاشياء التى هى الواو والياء المزيدتان المدتان وما يشبه المدة يقتضى الى
تحميل الضعيف اى ايقاع الحمل الذى هو الحركة وان كانت عارضة على
الضعيف الذى هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف
بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين بين لان همزة بين بين قريبة من السا كن
بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين
القلب ثم فرع على القاعدة جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية اصله خطيئة لان الواو فيه مدة زائدة صح
لان الياء فيه مدة زائدة ومقروة اصله مقروءة وافيس اصله افيئس تصغير
افوس جمع فاس لان الياء فيه شبيه المدة وكل ما هذا شانه تقلب فتدغم
بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب فتدغم فان قلت يلزم تحميل الضعيف
ايضا كما فى النقل فى الادغام وهو اى ذلك الضعيف فى الادغام الياء الثانية
والواو الثانية ولم يذكره اكتفاء بذكر الياء الذى هو المثالين و فى النقل الياء
الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية اى مبدلة من والواو صح
حرف اصلى فلا يكون ضعيفة كياء جيل اى كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب
زيادتها لمعنى وكذا واو حوبة هذا اذا كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او
واوا او ياء وان كان ما قبلها الفا هو جعل الالف الذى هو الهمزة بين بين

المشهورة

المشهورة اذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تعين
بين بين فى هذه الصورة لان الالف لا تتحمل الحركة حتى يحذف الهمزة بنقل
حركتها الى ما قبلها ولا تقلب للادغام ايضا حتى تقلب الفا ويدغم الالف فى الالف
فتعين بين بين نحو سائل فى الهمزة الاصلية وقائل فى المبدلة هذا اذا كانت
الهمزة واحدة فى كلمة واذا اجتمعت الهمزتان فى كلمة واحدة وكانت الاولى
مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة
نحو اخذ للتفضيل اصله اءخذ كانصر وآدم للصفة المشبهة اصله ءادم
كاسر فالزائدة الاولى بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم
السابق الذى هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا دبقاء الالف لفظا ائمة
بقوله الا فى ائمة فان اصلها اءممة جمع امام كانية جمع اناء اجتمع الاعلال فى الادغام صح
فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس فصار
ائمة كما جعلت فى اخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصد الى الادغام فحذفت حركة
الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لا تقبلها فادغم فى الثانية فاجتمع
ساكنان الالف والميم المدغمة ولم يحذف الالف للالتباس بامة بضم الهمزة
والتشديد وامة بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركة من جنسها
دفعا لاجتماع الساكنين ولم تجعل واوا لثقلة فصار ايمة بالياء وبعضهم
قدموا الادغام فنقلوا حركة الاولى الى الهمزة ثم قاموا فقالوا حركتها الياء
تخفيفا ولم يجعلوا بين بين اما لعروض حركتها واما لان فى ذلك ملاحظة
الهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين

الميم صح التى هى صح
ثم قلبوا الهمزة صح

الا ان ماذكره المص اقرب الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب همزتها
بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى ما قبلها ياء
وفعاله وقرئ عند بعض ائمة الكوفة بالهمزتين المخففتين والادغام فان قيل
اجتماع الساكنين في حده جايز لم لا يجوز في آمة بعد القلب والادغام عند
البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف في آمة ليست بمدة
لان المدة هي الالف الغير المقلوبة من شئ او المقلوبة من واو وياء و
الالف في آمة ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في حده الاستفهام
للانكار اى لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين
في كلمة مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها نحو
ايسر اصله ائسر من الاسر واذا كانت اوليهما مضمومة تقلب الثانية الساكنة
واوا للمناسبة نحو أوثر اصله اؤثر من الاثر وهو الاختيار واما كل ومر وخذ
فشاذ لان اصلها اؤكل اؤخذ اؤمر والقياس المذكور يقتضى ان يقلب الهمزة
الثانية واوا ويقال اوكل اوخذ اومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها
لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم
الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الاولين واجب
بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاولين في كثرة الاستعمال قال الله تع
وامر اهلك الآ انه نضمها في سلك واحد نظرا الى اتحادها في الحذف على غير
القياس عند حذف الهمزة من مرة وهذا اى تخفيف الهمزة الثانية
الساكنة من الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة الاولى منهما

اذا

اذا كانتا اى الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر من الامثلة واذا كانتا في
كلمتين والاقسام اثنى عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في اول
الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى عشر يكون اذا كانت
الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء
ويدرءه ومن تلقاء ولم يدراء والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة
وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظا بل بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والا بعة
الاخرى منها يكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اوليك
بعد تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التحقيق انه تخفف الثانية عند الخليل
لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند ابى عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال
انما يحصل من اجتماعهما فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأينا هم ابدلوا
من اول المثالين حرف اللين في الدينار وديوان اصلهما دنار ودوان وكان
ذلك للتخفيف وكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفهما الا ان كون اجتماعهما عارضا ن
هون امر الثقل نحو فقد جاء اشراطها تخفيف الثانية بجعلها بين بين وعند اهل
الحجاز تخفف كلا هما ذكر كلا باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما و
تخصيص احديهما بالتخفيف تحكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان احدهما ان تخفيف
الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه
قياس تخفيفها للاجتماع في الكلمة ففي نحو جاء احد يجعل الاولى بين بين و
الثانية تقلب واوا الا ان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة ولم يكن الثانية الفا وما اصله
قبلها قلبت واوا نحو اوادم اداوم في جمع ادم واويدم تصغير ادم

اصله ا يدم والثانى ان تخفف معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما
لو انفردت ففى مثل جاء احمد تجعلان بين بين لان الهمزة المنفردة اذا كانت
ماقبلها الفا نحو سائل اوكان ماقبلها مفتوحا نحو سأل تجعل بين بين وان
لم تكونا متفقتين فى الحركة خففت كل واحدة منهما على حسب ما يقتضيه التخفيف فى
كل واحدة منهما لو انفردت ففى نحو جاء ادريس يجعلان بين بين ففى مثل يبرد
احد يجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا كجوان وعلى هذا القياس و
عند بعض العرب تقحم بينهما الف للفصل حرصا منهم على اثبات الهمزتين
وهربا عن اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف فى الخط كراهة اجتماع
الفات ثلث ولا يعرف اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى اخر كلمة نحو
جاء احمد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذى الرمة
فيا ظبية الوعساء بين جلاحل وبين النقا نحو آ انت ظبية ام ام سالم
اصله ا انت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا ونحو
قول الاخر حزق اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر اياه يعنون ام قرد الحرق
الغليظ القصير الذى يقارب الخطو ابدوا اظهروا الفكاهة المزاح يعنى
هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو تمازح القوم بذكر القرد لظن ان
القول يعنون به نفسه ثم منهم من تخفف بعد اقحام الالف ومنهم من يخفف
ولا يخفف الهمزة فى اول من الكلمة اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان
المبتدأ بها لو خففت لجعلت بين بين اذا هو الاصل فيه كما مر ولكن
همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو

الاصل

فيه غ   لا تكون صح

الاصل حلوا الباء عليه وايضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف
او القلب بشئ مع ان المبتدأ بها مستثقلة لقوة الابتداء فى المتكلم وحذف
همزة قل للاستغناء لا للتخفيف وتخفيفها بالحذف فى ناس اسم جنس
جمع انسان اذ لم يثبت فعال فى ابنية الجموع اذا اصله اناس بالهمزة فى
الاول يشهد له انسان واناس واناسى وانيس شاذ عن القياس
المذكور وكذلك اى كناس فى تخفيف الهمزة فى الاول على غير القياس الله
منكرا كما اختاره القاضى البيضاوى فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياس
فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا عن الهمزة المحذوفة وكذلك
قيل فى ندائه يا الله وانما اختص القطع بابتداء اذ هناك يتمحض الحرف
للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة تعريف اصلا حذرا عن اجتماع
اداتين للتعريف واما فى غير النداء فيجرى الحذف على اصله ثم ادغم
فصار الله وقيل اصله الاله معرفا كما اختاره صاحب الكشاف
وابو البقاء فحذفوا الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف
فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم
فصار الله وهذا صحيح فى ان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة
الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف لغير القياسى ان
تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شئ فيكون ذكر هذا القول
هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا فى الهمزة المبتدأ بها غير ان
يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك فى الحذف على غير قياس الام

الهمزة صح

لو ثبت خ

فان قلت لفظ الجلالة اسم موضوع او مشتق قلت ليس بمشتق فى الاصح والذين ذهبوا الى الاشتقاق قالوا من اله بالمد اى سكن وبعضهم من وله يوله اى تحير وبعضهم من اله يأله اى شرع وبعضهم من لاه يلوه اى احتجب

المكسورة تخفيفا ع
ملا ح

فاجتمع حرفان متجانسان متحركان فاسكن الاولى للادغام ط
ملا ح

فى الثانى حيثما فعلى هذا لا يكون حذف الهمزة شاذا لان الهمزة اذا تحركت وسكن ما قبلها كان القياس فى تخفيفها ان تحذف الهمزة واعطى حركتها الى ما قبلها كما فى مثل الاحمر ملا ح

من مع
القياس صح

كذلك على هذا القول فلزوم الحذف فلزوم التعويض بحرف التعريف
وجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين
على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها في ذلك يوجب
اجتماع المثلين المتحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل
علا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل
عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا
الاسم يمتاز بها عن نظايره امتياز عن ساير الموجودات بما لا يوجد
الا فيه كما ان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف
يدل على ان الحذف ابتداءي من غير قياسي حيث اكتفا على قوله فحذفت
الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به ابو علي حيث قال همزة اله
حذفت حذفا من غير ابقاء نظرا الى وجوب الادغام والتعويض فان
المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام
لعدم اجتماع المتماثلين ح ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع
العوض والمعوض عنه والحاصل علم انه ان كان حذف الهمزة على
القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على خلاف
القياس وان كان الاول على غير القياس يكون الثاني على القياس
فهذا الاسم لا يخرج عن خلاف القياس كما حذفت الهمزة في تشبيه
الجلالة بيرى انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها
لا في الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم

لم تحرك

كسماه صح

المتلبس ع

القياس ففيه توفيق بين الكلام والمسح حيث كان الحق نع خارجا عن دايرة العقل وطروح صح

اصله

اصله يراى فقلبت الياء الفا لتحركها ولفتحة ما قبلها ثم لين الهمزة
بسلب حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذفت
الهمزة واعطي حركتها الى الراء فصار يرى وهذا التخفيف الهمزة بالحذف
واجب في يرى الا في ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر
ومن تمل العيش يرأى ويسمع يقول اخبرني ما رايت من العجايب
والغرايب في الدهر الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا
كثيرا يراى ويسمع اشياء عجيبة غريبة ولا يجوز هذا التخفيف في راى
لعدم سكون ما قبلها الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله صاح هل رايت
او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب ثم يمكن واستقر
الحلاب بيان اسم المحلب يقول الغايب لا يتدارك دون اخواتها من
الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال
مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل في يرى دون اخواتها
ومن ثمة اي ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة في يرى
لاجتماع الشرايط الثلثة المذكورة لا يجب ان يقال ينى بحذف
الهمزة في ينأى لفقدان الشرط الاول وان يقال يسل في يسأل
لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرى لفقدان الشرط الثالث وتقول
في الحاق الضماير بالماضي راى رايا راوا راه رات راتا راين رايتاه
واعلال الياء سيجي في باب الناقص ان شاء الله تع واما ذكر قلب ياء
يراى الفا ههنا فلذكره في التثنية على صورة لفظه يرى المستقبل

أي تخفيف صح

ف

لأهل صح

براع صح

الثابت ع

اي بعد بل يجوز بعد قلب الياء الفا التخفيف الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى النون قبلها

بحذف الهمزة ونقل حركتها الى السين قبلها

وهو اجتماع حرف العلة مع الهمزة في الفعل

في مرئي صح

وهو اجتماع حرف العلة بالهمزة

اى عند الحاق الضماير يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ٥
ترين تريان ترين ارى نرى ولما كان فى صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة
اورد ها على التمام بخلاف الماضى وحكم يرون فى تخفيف الهمزة قلب الياء الفا
كحكم يرى ولكن حذف الالف الذى فى يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان
اصله يرأيون قلبت الياء الفا كما فى يرى فالتقى الساكنان الالف المقلوبة من
الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرأون ثم خففت الهمزة كما فى ترى
وحركة الياء فى يريان بعد الف عود الف يرى فى التثنية ياء لالتقاء الساكنين
وعدم امكان حذف احدهما للالتباس مع ان الحركة عليه ثقيلة لطروء الحركة
فهى كالمعدومة فلم تثقل عليه واختير الفتح لان الالف لا بدان يكون ما قبله
مفتوحا ولا تقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح
لانه يلزم الوقوع فى المحذور الذى فررنا منه اعنى التقاء الساكنين لانه اذا قلبت الياء
الفا يجتمع الساكنان الف التثنية والف المقلوبة من الياء ثم يحذف الالف
المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين فيلتبس ح يريان بالواحد فى اللفظ بحذف
النون فى مثل لن يرى اى عند دخول الناصب قوله يرى بدله بالواحد اى فيلتبس
بيرى لان نون التثنية يسقط بالناصب فتقول فى يريان عند دخول لن لن يريا فلو
قلبت الفا وحذفت الف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرى لم يعلم انه مثنى حذف
نونه بالناصب او واحد من غير سقوط شىء وانما قيدنا الالتباس بكونه فى اللفظ اذ
لا التباس فى الخط لان الالف التثنية يكتب بالالف بخلاف الف المفردة المقلوبة
من الياء فانه يكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة ترأيين على وزن تفعلين

الباء صح

حرف صح

الشراح محمد الفارسي

على وزن تفعلين ع

فحذفت الهمزة كما حذفت الهمزة فى يرى فصار تريين ثم جعلت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار ترايين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين
ولك ان تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص
اولى لانه تدريج فى التخفيف وسوى بينه اى بين ترين للواحدة المخاطبة فى اللفظ
وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديرى فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام
ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط كما اكتفى فى ترمين بالفرق التقديرى بين
الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجىء ان شاء الله تع فى باب الناقص ان ترمين
مشترك فى اللفظ بين جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديرى بينهما هناك
ان شاء الله تع واذا ادخلت النون الثقيلة على ترين فى حال دخول حرف الشرط
عليه كما فى قوله تع فاما ترين من البشر احدا حذفت النون التى للاعراب علامة
للجزم وكسرت ياء التانيث يعنى انه لما الحق النون الثقيلة باخر ترين بعد دخول
حرف الشرط اعنى اما وسقوط النون بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان احدهما
ياء الضمير والثانى اول النون الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين
اذ لا يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير فلعدم ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه
واما النون المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر حتى
يطرد بجميع نونات التاكيد فان نونات التاكيد يكون ما قبلهن مكسورا فى
الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقى بعد حذفه لدلالته عليها نحو اضربن
وفيما لم يحذف الياء كسر الياء ايضا طردا للباب لان الياء يصير ما قبل
النون التاكيد نحو اما ترين كما كسر ياء التانيث فى اخشين اصله اخشى

عليه صح

اى الياء

على الكسر صح
الياء صح

حذفت نون الاعراب عند دخول النون الثقيلة وكسرة الياء التى قبلها فلاح

فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد ويجي تمامه في باب
اللفيف الامر اي الحاضر على الاصل اي وعلى الحذف من ترای ادریاد نحو ری
دیارین الح ولا یجعل الیاء الفا في دربا وان لم یلتبس اذا جعلت الفا وحذفت
لاجتماع الساكنين تبعا لیریان ویجوز ای یجب فان الجواز یستعمل فیما یعم
الوجوب في ربهاء الوقف عند بعض الوقف نحو ره اصله ارای فحذفت همزته
ای العین کما حذفت في یری ثم حذفت الیاء لاجل السکون ای لعلامة الوقف
ثم استغنی عن الهمزة الوصل ثم الحق ها السکت لئلا یلزم الابتداء بالساکن
ان اسکن الراء للوقف والوقف على المتحرك ان لم یسکن فصاره وتقول في ره
اخواته بالنون الثقیلة رین ریان رون رین رین رینان رئنان فیجی بالیاء
في رین ای اعیدت اللام المحذوفة لانعدام السکون الوقف بسبب اتصال
نون التاکید اذ السکون الوقفي انما یکون حیث یکون السکون الجزمي لاجزم
في وسط الکلمة اذ الاعراب في الوسط فلا وقف فیه ایضا فان نون التاکید
لما اختص بالفعل فصار کجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزاجا فصارا کانهما
کلمة واحدة واعید ما حذفت لاجل السکون او نقول الیاء في الناقص بمنزلة
الحرکة في الصحیح فاذا الحق نون التاکید باخر الصحیح جیئ بالحرکة دفعا
لالتقاء الساکنین لینعدم السکون فلا یکون الاخر محلا للسکون فکذا اذا
الحقت باخر الناقص جیئ بما هو بمنزلة الحرکة اعني اللام لانعدام السکون
وکون الاخر محلا له کما اعیدت الیاء في ارمین لذلک ولم یحذف واو الجمع
في رون لعدم ضمة ما قبلها ولو حذف لم یبق هو ولیس له ما یدل علیه

ایضا

ایضا وذلک لا یجوز ولا یعاد اللام فیه لان حذفه کان التقاء الساکنین
اذ اصله ریوا فاسکنت الیاء ثم حذفت لالتقاء الساکنین فبقي روا فلما الحق
به النون التقی ساکنان ولا مجال لحذف شي منهما کما ذکرنا في امارین فحرک
الواو بحرکة تناسبه فحرکته عارضة ولو اعید اللام وقیل ریون اجتمع الساکنان
حقیقة فیلزم الوقوع فیما فر منه وکذا رین بخلاف اغزن فان واو الجمع لان
ضمة الزاء تدل على الواو المحذوفة ولم یعد اللام ههنا ایضا لانه لو اعید وقیل
اغزوان نحو انصرن لزم اسکان الواو لثقل الضمة علیه فیجتمع الساکنان
وهو وان کان على حده الا ان الکلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التاکید
فیلزم حذفه فیکون الاعادة کلا اعادة وکذا اغزنه وکذلک ارمن وتقول
في ره واخواته بالنون الخفیفة رین رون رین واحکامها کالثقیلة الفاعل راء
راءآه على وزن فاع اصله راءی اعل کاعلال رام ولا یحذف همزته ای
همزة راءی لما ای للوجه الذی یجيء في اسم المفعول منه وقیل لا یحذف همزته
لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحرکة وطریق تخفیف الهمزة المتحرکة الساکن
ما قبلها بالحذف ان ینقل حرکتها الی ما قبلها کما مر ولکن یجوز لک ان تجعل
همزته بین بین المشهور کما جعلها بین بین کما في سائل وقائل کما مر وقس
على هذا ای على یری في تحقیق الهمزة باب الافعال من الرؤیة لکون ما استعمل
من الرؤیة في هذا الباب کثیر الاستعمال ماضیا کان نحو اری اصله ارای او
مضارعا نحو یری اصله یرئی او امرا نحو ار اصله ارء او فاعلا او مفعولا
مری ومرى اصلهما مرئی ومرئی او مصدرا نحو اراءة اصله اراءیا على

وزن افعال قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة فصار اراءان
الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زايدة تقلبان الفا اما لعدم اعتدادهم بالالف
فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم
الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وانها من جوهرها فقلبوا حرف العلة الفا لما
تقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا
يعود الى ما هو مقصود فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة و
اما اذا لم يكونا بعد الف زايدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يعلان
لئلا يتوالى في كلمة اعلالان اعلال اللام واعلال العين وذلك نحو زاي ثاي
من زويت وثويت الا ان عينهما اعلتا وسلمت لامهما وكان الاصل
ان يعتل اللام ويصح العين لكنهما الحق في الشذوذ بالراية والغاية
نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في اراد وحذفت كما في الفعل فصار
اراه ثم عوضت تاء التانيث عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو في
اقامة فصار اراءة ويجوز اراه بلا تعويض لان ما حذف منه كان محذوفا
من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز اراية بالياء
ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين و
التعويض على قلب الياء او بسبب ان التاء لازمة كسقاية فان الياء التانيث
يعتد بها ح بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال
للمذكر بناء ومن قلب نظر الى ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة
المفعول من يري مري مريان مريون آه اصله مرءوي فاعل اي

كالاعلال

كالاعلال الذي وقع في مهري كما مر في المضمرات ولا يجب حذف همزته لان
وجوب حذف الهمزة في فعله اعني يري غير قياس كما مر حيث قال وهذا التخفيف
واجب في يري لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل الحاجة
ايضا داعية اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على خلاف
القياس لا يتعداه كما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره
وانما حذفت الهمزة وجوبا في نحو مري يعني في غير الفعل اصله مرءي اسم مفعول
من باب الافعال مع وجوب الحذف في فعله غير قياس لكثرة مستتبعه اي
نحو مري بخلاف مري مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وسوى ذلك
المستتبع لكثرة اري يري واخواتهما اي الامر والنهي والموضع من الثلاثي
مري والالة مري واذا حذفت الهمزة في هذه الاشياء اي المفعول والموضع
والالة دون الفاعل للوجه الثاني يجوز الحذف بالقياس على نظايرها من المضا
والامر والنهي الا انه اي حذف الهمزة في هذه الاشياء المذكورة غير مستعمل
اي غير واقع في كلامهم المجهول ترى على الاصل يري على الحذف اصله يرءي
الاخر منها المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب من باب اخذ ياخذ ومن باب
ضرب نحو ادب يادب من المادبة بمعنى الضيافة لا من بمعنى الادب فانه من
باب حسن ومن باب فتح نحو اهب ياهب ومن باب علم نحو ارج يارج ومن
باب حسن نحو اسل ياسل ولا يجيء من فعل يفعل بكسر العين فيهما
والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب من باب فتح راى يراى ومن باب
علم نحو يئس ييئس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرهما

والمهموز اللام يجيء من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن
باب فتح سبأ يسبأ ومن باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو جرؤ
يجرؤ ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع
الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه واما تقديم مثال باب نصر على مثال باب
ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب
ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال اعني اخذ ولا يجيء من المضاعف الا
مهموز الفاء نحو ان يئن اينا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة
موضع حرف العلة والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع التوهم ان
المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم اخر منها لئلا يلزم تداخل
الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع عليه ضروري الى تعليمه ومن ثمة اي ومن (لا حاجة صح)
اجل عدم وقوع الهمزة موقع حرف العلة لا يجيء في المثال الا مهموز العين
واللام نحو وأد من باب ووجأ من باب فتح ويسمى باسمهما فيقال المهموز (ضرب صح) (المثال صح) (واللام)
العين المثال ومهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا المهموز الفاء نحو آن من باب
نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام ولا
يجيء في الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو ابى ورأى ولا يجيء في اللفيف
المفروق الا مهموز العين نحو وأى من باب ضرب ولا يجيء في المقرون الا
مهموز الفاء نحو اوى من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال
كونها في اول الكلمة على صورة الالف في كل الاحوال اي سواء كانت
مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل وسواء كانت

اصلية

اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع
نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانصر لخفة الالف فان الالف تشارك
الهمزة في المخرج وهي اخف حروف اللين وابدلوا الهمزة الفا في الخط
للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه
الهمزة وان لم يكن تخفيفها لفظا لما مر من ان الهمزة لا تخفف في الاول (لكن امكن تخفيفها صح)
خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله لان ما يدرك كله لا وقوة
الكاتب عند الابتداء على وضع الحركة وان كان على الالف فلا يرد ان الا (لف)
لا تقبل الحركة فكيف يكتب الهمزة على صورتها في الاول الذي هو محل
الحركات ويكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة
ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة اي ليوافق صورة الهمزة حر (كة)
ما قبلها وليوافق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء (طريق صح)
كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها
نحو يسأل ويلؤم ويسئم ونحو سأل ولؤم وسئم واعلم انه يورد امثلة
في المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان
تخفيفها بالنقل نحو يسئل ويلؤم ويسئم او الادغام كسال ومنهم من يحذف (كما في شي غ)
المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف
نحو سئل يسئل ومنهم من يحذفها في الجمع واشاره بالمثال الى ان هذا الحكم
اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن وبئر على طريق تخفيفها
اذ الاصل ان يكون الكتابة على طريق اللفظ ولو قال على طريق تخفيف

الهمزة يدل قوله على وفق حركة نفسها كما قال غيره يشمل نحو جؤن و مِئزان
عدل عنه الى ما في الكتابة ليشمل الساكن ما قبلها وحكم نحو مئر وجؤن قد علم
بطريق اخر كما ذكرنا على انهما كان مستثنين في تخفيف الهمزة من حكم اخواتها
و اذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في اخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما
قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان حركة الطرفية
عارضة والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو قرأ وطرؤ
وفتئ نحو يعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما
قبلها نحو لم يقرأ ولم يرد وفاو لهاان يكتب على وفق حركة ما قبلها و اذا
كان ما قبلها اى ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا تكتب تلك الهمزة على
صورة شئ لا على حركة نفسها للطرد حركتها و لا على حركة ما قبلها لفرض
عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء فانما هو علامة للهمزة وامارة
لها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ واما كتابته نحو البطوء والوطئ و
الجيئ بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكتابة بصورة
الخط **الباب الرابع في المثال** اى المعتل الفاء قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد
لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل
العين لتقدم الفاء على العين ويقال المعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة
لفظية مثل الحسن الوجه الذى اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى الفاء لان
حرف العلة لما كانت في اوله كان هو المعتل الجمهور كونه معتلا من اول الامر ولانه
لا يجب الاطراد في التسمية ويقال له مثال لان ما فيه مثل الصحيح في الصحة وعدم

امّا صح

ولم يقرؤ صح

بل يحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها في الخط هو شكل احد حروف اللين و اما المكتوب في خبء ودفء وبرء صح

ايضا

الاعلال

الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كونه المراد منها كون حروفه
حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزم كونه مثله في تحمل الحركات كوعد و
وعد وقيل انما سمى مثالا لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد من
تعد و زن من تزين فزن عد بزن تجده موازنا له في الوزن وهو اى المثال
يجئ من خمسة ابواب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد و وجل
يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يمق ولا يجئ المثال من فعل يفعل
اى من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد كاينا في لغة بني عامر و في لغة غيرهم
من باب ضرب بحذف الواو وفي يوجد قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم
ما بعدها وقيل هذا اى يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها عن القياس
واستعمال الفصحاء فاتبع لعين في الحذف بمعنى ان الحذف في يجد على طريق
الاتباع لا على القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة
كحكم الصحيح في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او
نحو وعد و وعد و وقر و وقر من الوقر وهو ثقيل الاذن وهو متعد لا
من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانهما
لازمان وقوله يدل على انه متعد وينع فلم يورد من اليائي الا مثالا واحدا
تنبيها على قلته ونظائره نحو ومق و ومق ويسر ويسر فلا تعلان في اول
الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل
التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذا لم يعرض فتور
في التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلان

للمحاضر صح

فزن يعد وعد يجئ

اصله يوجد صح

مفتوحتين

صح

دعي

فى الاول ان الاعلال مصدر المجهول اى كون الحرف معلا قد يكون بالسكو ن
او بالقلب اى بانقلابه الى حرف علة او بالحذف اى بكونه محذوفا وتلثتها
لا يمكن اما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالسكون وكذلك اى
كالسكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا احترازا عن بعض حروف
الابدال يكون بحرف العلة يعنى الالف زايدة فى المنصوب للتاكيد والمقام والياء
يقتضيه وحرف العلة اى الالف لا يكون الا ساكنة فيلزم الابتداء با لساكن
واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه اى فللزوم نقصانه من القدر
الصالح فى الثلاثى وللاتباع الثلاثى فى الزوايد منه وان لم يلزم ذلك
النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض اى لا يقع
التعويض بالتاء فى الاول ولا فى الاخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك
النقصان حتى لا يلتبس الماضى بالمستقبل بالتعويض فى الاول نحو
تعد والمصدر بالتعويض فى الاخر نحو عدة فى نفس الحروف وان
اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمة اى ومن اجل ان عدم التعو يض
بالتاء فى الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء
فى الاول عوض عن واو المحذوفة فى العدة بل ادخلت فى الاخر
لان اصل عدة وعد بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى العين لثقلها
عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو تبعا ليعدثم زيدت التاء عوضا
عنها وقيل اصلها وعدة حذفت الواو بمثل ما ذكر ولزم تاء التانيث العوضين
كالعوض من المحذوف فان زال احد العوضين الوصفين لا يحذف ولذا

لم

٨٢

لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال لعدم اعتلال
فعله نحو يواصل للالتباس اى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز
ادخال التاء فى الاول عطف على قوله يجوز فى التكلان مصدر من الوكل وهو
تفويض الامر الى الغير اصله الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان
المستقبل لا يجى على صورة التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء التى
هى عوض عن الواو فى العدة مطلقا كما فى قول الشاعر وا خلفوك عد الامر لحذف التاء من عد الامر اذ اصله عدة الامر تقول انتم الذين اخلفوا ما وعدوا ح
الذى وعدوا لان التعويض من الامور الجايزة عنده لا من الامور الموجبة
فلا يلزم من حذفه العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اى حذف
التاء فى حال من الاحوال لانها عوض عن المحذوف وهو الواو فى العدة فلو
حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف فى حال
الاضافة فانه يجوز فيها الا لان الاضافة تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه
مقامها اى مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذه الاستثناء جواب عن
استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف
التاء فى الشعر انما هو حال الاضافة ودعواك مطلقا فلم تثبت به فلم يتم
التقريب وكذلك اى مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة
الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف
المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء فى الاخر كما فى العدة
وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما كالاجابة والانجابة ومن ثمة اى ومن
اجل ان حكمها حكم العدة حذفت التاء فى قوله تعـ واقام الصلوة اصله

اقامة الصلوة للاضافة كما حذفت في عدا الامر وتقول في الحاق الضماير وعد
وعدا آه ويجوز اى يجب في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما
من جنس واحد فتقل فيجب الادغام المستقبل يعد آه اصله يوعد بدليل
ان حروف ماضيه هي حروف مضارعه والفاء في الماضي واو فوجب ان تقدر
الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو و
لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني الياء الى الضمة التقديرية اى الواو
ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية التي هي كسرة العين ومثل هذا
الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فكذلك
ثبت في احدهما وسقطت في الاخر وهذا الثقل وان لم يلزم من اجتماع هذه
الامور الثلثة الا انه لما لم يكن حذف غير الواو فتعين الواو للحذف
وان لم يلزم منه ايضا توالي الكسرات الا انه اهون من فساد حذف الاخرين
ومن ثمه اى ومن اجل ثقل هذه الخروج لا يجئ لغة على وزن فعل بكسر الفاء
وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اى فيه الخروج
من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل لمعنى غير معقول
لكمال الاجتناب بكسر الفاء وضم العين ودئل على العكس فلما استثقل احدهما
وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في تعد واخواته ايضا اى كيعد
وان لم يوجد العلة المذكورة في بعد فيها للمشاكلة وطرد الباب وحذفت
الواو في مثل يضع ويسع ويدع ويطأ لان اصله يوضع بكسر العين وكذا وبيع
اصل امثاله فحذفت الواو للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح

العين

الحلق

العين نظرا الى حروف الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون فتحة العين
مقاومة لثقلته الا انه يرد عليه انه لم لم تعد الواو بعد زوال المانع اعني
كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل يعد ويسع فان ماضيه وسع مكسور العين
فلم حكم بانه في الاصل يفعل مكسور العين وهو شاذ والجواب انه وقعت
هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكر ذلك التاويل لئلا يلزم منه
هدم قاعدتهم والاخفى لهم بذلك وكذلك جميع العلل المذكورة في هذا الفن فانها
مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع فاحتفظ
كثيرة ولا تحذف الواو في يوعد لان اصله يا وعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف وانما المحكوكة (?)
كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقط الواو مع انها ما مانعة عن قلب الياء واوا لم تكن صح
في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو بقي الثقل بالخروج من الضمة الى الكسر فلم يترك
الاصل ولان الواو تقوت بضمة ما قبلها فقويت على الثبات الامر عد آه فان لم
يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه او لانه ماخوذ من
تعد بلا واو الفاعل واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامة الواو
والموضع موعد بسلامة الواو على مفعل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد
موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها و أصله
لكسرة ما قبلها وثم اى العرفيون تقلبونها اى الواو ياء بالحاجز اى المانع
في نحو قنية اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ فيها هو النون الساكنة وذلك الحاجز
وبغير الحاجز اى في موعد يكونون اى العرفيون اقلب منهم مع الحاجز
اى بالطريق الاولى واعلم ابن الحاجب اعتبر حرف الساكن حاجزا حيث

خبب

حكم واو قنوة ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها ويعضده عدم كتابة همزة بالالف بان قلب صح
ويرد بالواو وردف بالياء ونقل السيد ركن الدين رحمه الله عن ابن حاجب
القطاع ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت بالواو فان مصدر قنوت قنوة فعلى لا من القنوت صح
هذين القولين لا اشتهاد في قنية الا ان الظ من كلام الزمخشري لما كان ياء
قنية مقلوبة عن الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المص في ذلك
ولعل ما ذهب اليه الزمخشري والمص اظهر اذ يرد عليه على ابن الحاجب جواز
الامالة في شملال وعدم جوازها في عيناء ويرد على المنقول من ابن القطاع ان
مجئ قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب ايضا قنيت صح

الباب الخامس في الاجوف

المعتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير
في الاخبار على ثلثة احرف نحو قلت والناقص يصير فيه على اربعة احرف نحو
غزوت والثلثة متقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف لا يعتل بخلاف
الناقص ويقال له اي المسمى باسم الاجوف اجوف لخلو جوفه اي ما هو كالجوف
له عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة في جوفه ويقال له ذو الثلثة
لصيرورته على ثلثة احرف في المتكلم في الثلاثي المجرد وسمي غيره بذي الثلثة تبعا
له ولما كان المتكلم متقدما على غيره كما اعتبره في صيرورته على ثلثة احرف وان كان
المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه الفعل
الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتصل فكانه حرف من
حروفه وهو اي الاجوف يجئ من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول
ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما من باب حسن فلم يجئ منه

الاطال

الاطال بطول ولذلك لم يعتبره قال الصرفيون اصلا ضابطا شاملا قوله في باب الاعلال ل
اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق
بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال اصلا متناولا لجميع
انواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة
لاصلا يخرج اي يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه اي
من ذلك الاصل وهو اي ذلك الاصل قولهم ان الاعلال في حروف العلة حال كونه
في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شئ حتى يدخل في ستة عشر وجها واما
الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان يتصور فيه ستة عشر
وجها لانه اي الشان يتصور في حروف العلة التي هي غير الفاء الابتدائي اربعة
اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا اي كما يتصور في
حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور في
حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التي هي
احوال حرف العلة من الحركات الثلث والسكون في الاربعة الثانية التي
هي احوال ما قبلها حرف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل
لك ستة عشر وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها اي ما قبلها
فكان ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة
عشر وجها منها الاربعة منها حاصل اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف
العلة مفتوحا مع حروف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدر ا و
بيع وخوف وطول ولا يعل الصورة الاولى وهي ما كان حرف العلة

فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قوله لان حرف العلة اذا سكنت اى وجدت على
صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها اى فى جميع الاوقات للين
عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اعنى الحركة بعد الحرف بما ذكر فى علم الكلام
ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق واما
الابتداء بالساكن الصامت اعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك ان
الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر فى ذلك فكما لا يمكن الابتداء ببعضها و
يمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يقدم الصامت الساكن
الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر اصله ييسر
قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها اى الا وقت انفتاح ما قبلها
فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها لخفة الفتحة والسكون يعنى ان القلب
انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا لخفة حاصلة
فلا يحتاج الى القلب فى عند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية
وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاء تبت اليك فتقبل تابتى حجت اليك فتقبل
صامتى الى توبتى وصومتى ذكر الواحدى فى تفسير قوله تع ان هذان لساحران
قال ابن عباس رضى الله عنهما لغة الحارث وهى قبيلة من اليمن ويعل نحو اغزيت
اصله اى الياء واو ساكن اذ اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء و
ان كانت ساكنة وما قبلها مفتوح تبعا ليغزى كما يجئ انشاء الله تع
وطرد الباب ليكرم ونكرم ومكرم تبعا لاكرم كيغنام تبعا لغنام واطراد
للباب لا يقتضى اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر فى اول الكتاب

فان الحركة صح
العلم صح
الابتداء بالمصوت
لا يمكن صح
على الحركة ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحرف والا لزم الابتداء بالساكن صح

ويعل نحو كينونة اذ اصله كونونة بالواو لانه ماخوذ من الكون مصدر كان
يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كانت كذلك لا يعل لان
اصله اى اصل لفظ كينونة عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون وقلبت الواو ياء فادغمت الياء فى الياء فصار
كينونة كما ادغمت فى ميت اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر
ثم ادغمت الياء فى الياء فصار ميت ثم خففت الياء الياء الثانية المتحركة
التى هى عين الفعل لانها لما تغيرت بالقلب من الواو سهل بهذا التغيير عن
التغيير الثانى بالحذف لان التغيير يونسهم بالتغيير فصار كينونة كما خففت تلك
الياء فى ميت الا انهم التزموا لهذا التخفيف فى كينونة لكثرة حروف الكلمة
مع التانيث ولم يلزموا فى ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة
متغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس فى كلامهم فعلولة الا نادر العصفوفة
فقال البصريون منهم الخليل انه متغير عن كيونونة بحذف العين بدليل عوده اليه
فى قوله حتى يعود الوصل كينونة ووجود فيعلولة كخيتعور وهو كل شئ لا يدوم
على حالة واحدة ويضمحل كالسراب قال الشاعر كل انثى وان بدالك منها اية الحب حبها
خيتعور اصله ميوت ثم ادغم كما فى ايام اصله ايوام وقيل اى قال الكوفيون
اصلها اى اصل كونونة كونونة بضم الكاف على وزن سرحوجة وهى الطبيعة
ثم فتحت الكاف اى غيرت ضمة اوله فتحة ثم ابدال الواو ياء كما عند البصريين
حتى لا يصير الياء واوا فى نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر
غاب يغيب والقيلولة قال يقيل اذ لو بقى على صيرورة مثلا بالضم لزم

كيونونة صح
وانا صح
بحذف العين صح
بابدال صح
مصدر صح

قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوي ثم جعلت الواو
في الواويات ياء تبعا لليائيات ولم يعكس لكثرتها اي لليائيات بالنسبة
الى الواويات على ان الخفيف اولى من الثقيل حتى في قوله لا يصير اه تبعا وقوله لليائيات
الى رد ما قيل من ان الامر في هذا الوكان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو اشارة
ياء والضمة فتحة وجه قوله ومن ثمة اشارة الى تضمنه قوله لكثرتها اليه قيل
اي ولاجل قلة الواويات لا يجي في الواويات غير الكينونة والديمومة
مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر
هاع يهوع بمعنى قاء وقال الامام ابن جني في الثلثة الاخيرة اي فيما كان
ما قبل الحرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في الحرف العلة نحو بيع
وخوف وطول تسكن حروف العلة فيها اولا للخفة اي ليحصل الخفة
ثم تقلب الفا قوله لاستدعاء الفتحة الالف اشارة الى المقتضي وقوله و
لين عريكة الساكن اشارة الى انتفاع المانع وهذا الاسكان والقلب
انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله اذا كن اي حروف العلة
في فعل لثقله او في اسم على وزن فعل لشبهه بالثقيلة والى الثاني بقوله
اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كن حركتهن غير عارضة اذ العارض
كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله
ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون اذ لا يبقى في الفتحة ح قوة
الاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان
الحال في معنى الظرف فيجوز عطفه عليه فيكون تقديره اذا كن في

اعلم ان الاعلال حرف العلة بالتسكين شروطها الاول ان يجوز حرف العلة في فعل
او في اسم على وزن فعل والثاني ان يجوز حرف العلة متحركة اصلية والثالث ان يكون
فتحة ما قبلها لا في حكم السكون والرابع ان لا يجوز في معنى الكلمة اضطراب
والخامس ان لا يجتمع اعلالان لو اعل والسادس ان لا يلزم ضم
حرف العلة في مضارعه لو اعل والسابع ان لا
للدلالة على الاصل

فعل

٨٦

فعل وقت كون حركتهن غير عارضة وحال كون عدم لزوم ضم حروف
العلة في مضارع فعل اي ماضي فيه حروف العلة وحال عدم ترك اعلال حروف
العلة للدلالة على الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي ولا
يوجد في معنى الكلمة اضطراب وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال
ما يدل على اضطرابه معنا تا والى الخامس بقوله ولا يجتمع فيها
على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله
ولا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه اي مضارع الفعل الذي هو الماضي
اذ هو مرفوض والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة
على الاصل اذ يفوت الغرض تعكر على تقدير الاعلال ولما كان الاول
في هذه الشروط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها
اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها
من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدم
وجعل بواقي الشروط قيود الظرف او حالا ثم قدم الشرط الثاني على
الثالث لان الثاني حال حركة نفس حرف العلة التي هي عرضة للاعلال
والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على غير حالها وايضا
مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب
اللفظ الا ان المراد منه التحصيل على ما سنشير اليه ان شاء الله تع
وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها
والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم على الثاني

كون فتحة ما قبلها في حكم السكون
وحال عدم وجود الاضطراب في
معنى الكلمة التي فيها حرف العلة
وحال صح

هو الشرط صح

واما قدم الشروط الاربعة الاول على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاو
متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة
بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في
ذاته والاول مقدم على الثاني قدم الخامس على السادس لان الخامس
فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس
على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط
الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه مناسبا يكون لازمة الحركة صح
غير عارضة وتفنن بالعدول المضارع في غير الشرطين الاولين تنبيها والحال صح
على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجود والعدمية وبالتعلق
بنفس الكلمة وبنفس الحرف التي فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها
ومن ثمة اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة تعل اذا تحقق جملة الشروط
السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار اصله دور
اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود الشرايط المذكورة فيهما
اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل ووجود باقي الشرايط فيهما
ظ والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثل ديار مع ساقه الى شرط
قوله للمتابعة عن جميع ما لا يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرط لئلا
يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرايط وبين ما لا يعل لانتفاء لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرايط و
شرط الا انه قدمه اهتماما بدفع السوال المقدر ورعاية لمناسبة لما
تقدم في تحقيق الاعلال واصل ديار دوار اعل تبعا للواحدة يعني

دارا

دار او هو قد اعل كما مر ويعل مثل قيام اصله قوام تبعا للفعل اعني
قام وهو قد اعل كما مر ويعل مثل سياط اصله سواط تبعا للواحدة
وهو سوط وانما قال تبعا للواو واحده ولم يقل تبعا للواحدة كما قال في
ديار لان واحده لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه وهي اي واو
سوط وان لم تعل الا انها مشابهة بالف دار في كونها ميتة اي ساكنة
هالكة والالف قد اعل فكان سوطا قد اعل لمشابهة ما اعل اعني يعل
هذه الاشياء التي هي ديار وقيام وسياط وان لم يكن فعلا ولا على وزن
فعل وحد الوزن نظرا الى المعنى اذ هي معنى قوله وعلى وزن افعال ولا
على وزن فعل فعل للمتابعة لتلك الاشياء التي هي دار وقام وسوط
واعلم ان هذه الاشياء التي اعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلثة
الاخيرة التي اشترط ابن جني في اعلالها الشرايط المذكورة الا انها لمنا سببها
في كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها قوله ولا يعل عطف على قوله
يعل في قوله ومن ثمة يعل كما نحو قال اي ومن اجل ان الثلث الاخيرة انما نعت اذا صح
وجدت الشرايط المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة جمع الحايك في الحونة
جمع الخاين وهيدى وهو الحمار الذي يميل عن ظلمة النشاط و
صورى اسم ماء يقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد
الامرين اما انتفاء الامر الاول اعني كون حروف العلة في افعال واما انتفاء الثاني اعني كونهن
فقط ولذلك لم يتعرض المص له بقوله بخروجهن عن وزن الفعل في اسم على وزن فعل فمخصوص صح
بعلامة التانيث وهي التاء في الاولين والالف في الاخرين و

قيل انما لم يعل حروف العلة في هذه الاشياء حتى يدل لين لا هذه الاشياء
او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل اى على ان الاصل صيد بالواو اصل
غيره واو لو اعللن لم يعلم انها واوى او يائى ومن ثم لا يعل نحو دعوا
القوم لطرو حركته بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الثاني اعنى عدم
عروض حركة حرف العلة ومن ثم لا يعل نحو عور واجتور لان حركة
العين في عور وحركة التاء في اجتور في حكم السكون لان العين والتاء
في حكم السكون اى العين في عور اى في حكم عين اعور لانه بمعناه
والتاء في اجتور في حكم الف تجاور لانه بمعناه فان انتفى الشرط الثالث
وهو عدم فتحة ما قبلها في حكم السكون وانما حمل الثلاثى ههنا على المزيد
لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل
اختصاصهما والبواقى محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل وهذا
عكس ساير الابواب فان في ساير الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع
المجرد المزيد ومنهم من لم يلتجئ الى عموم اعلال الاصل الذى هو افعل وافعال فاعل
المجرد فقال المجاهد عار يعار قال وسائله بظهر الغيب عنى اعارت عينه
ام لم تعارا فالهمزة في اعارت للاستفهام والالف في تعارا مبدلة من نون
التاكيد المخففة اصله تعارن قال في الاقليد بقوله اعارت وجهه عندى
وهو انه مسند في الفعل الى العين بخلاف قولهم الرجل فالفعل مسند
الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة
من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقضت رتبة العيب ساغ ان لا يلتفت

الشرط صح

يلتجئ الى صح

انه في غور صح

معتمد على رتبة

اليه

اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذلك شاع اعلال
انما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو وشرط قلبها
الفا ان يكون متحركا وما قبلها مفتوحا او محمولا على ما كان ما قبلها مفتوحا
صرح به ابن الحاجب وههنا ليس كذلك اذ لا شئ يحمل هو عليه اذ هو اصل
عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب
ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعور واسواد فالواجب عليه ان يقول
لعدم موجب الاعلال وهذا الذى ذكرنا يوافق ما في الصحاح حيث قال
فيه انما صح اعور لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان عور
ثلاثى واعوار سداسى فالثلاثى اصل للسداسى ولم ينظر الى الاستعمال
الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى
و نظر من علة الى انه كلمة من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل فحمل
يكون ما قبل الواو في اعور في حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب
والاستغناء الا انه لم يعل لئلا يلتبس بالمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم
موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم
يجئ جار من الجوار مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر فتحة
الجيم في تجاور بناء على ان الساكن كالجزء وقلب الواو الفا لزم حذف
احدى الالفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف ومن
ثم لا يعل نحو الحيوان حتى يدل حركته على اضطراب معناه لان في معناه
اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى

الكلمة وبخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول
ايضا ولم يذكره المص لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من
تلك الشرايط السبع والموتان محمول عليه اى على الحيوان فى عدم الاعلال وان
لم يوجد فى معناه اضطراب لانه نقيضه يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى
فيه الشرط الاول لكان وجه له الا انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون
بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما فى ديار وغيره يكون عدم الاعلال ايضا
بالتبعية والحمل على ما ينا قضه وداعى صنعة الطباق ومن ثم لا يعل نحو طوى
حتى لا يجتمع فيه اعلالان فان اصل طوى مرة اذ اصله طوى قلبت الياء الفا
فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين
بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال بالاخر اولى ولم يعل طويا لانه محمول
عليه اى على طوى فى عدم اعلال الواو وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا يعل نحو حيى
بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء فى المضارع اى فى مضارعه يعنى
لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة فى مضارعه يعنى اذا
قلبت العين من حيى الفا وقلت حاى يجئ مستقبله ح يحاى يعنى وجب
القلب فى مضارعه ايضا تبعا للماضى كما فى خاف يخاف ومن ثم لا يعل نحو القود
والصيد حتى يدل على الاصل يعنى لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة
على الاصل يعنى لو قلب فى القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوى او يائى وكذا
الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها كاينة اذا كان ما قبلها اى
ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة بحروف العلة نحو يسر وبيع

وانقبض صح
صيغة

ويغز

٨٩

ويغز ولن يدعو تجعل حرف العلة فى الصورة الاولى اعنى ميسر واو الضمة ما قبلها
ولين عريكة الساكن فصار موسر وحرف العلة فى الصورة الثانية اعنى بيع تسكن
للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم ثم يجعل واو الضمة ما قبلها ولين
عريكة الساكن فصار بوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اى الياء
فى الصورة الثانية من جنسها وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل فى اعلال
الياء ولهذا كان بيع افصح نحو فصار ح بيع وهذه افصح وحرف العلة تسكن فى
الصورة الثالثة اعنى يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو وانا
بسكون الواو ولا تعل حرف العلة فى الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو
المقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثمة اى ومن اجل ان
الفتحة خفيفة لا يعل غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غايب ونومة
بضم النون وفتح الواو ومبالغة نايم كضحكة مبالغة ضاحك تمام الاربعة الاخر
من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاحوال
الاربعة بحروف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين ففى الصورة الاولى
اعنى موزان يجعل حرف العلة وهى الواو ياء لما مر من ان حرف العلة اذا سكنت
جعلت من جنس حركة ما قبلها وفى الصورة الثانية وهى نحو داعوة تجعل
حرف العلة وهى الواو ياء لاسترعاء ما قبلها ولين عريكة الفتحة لكونها اخت
السكون فصار داعية ولا يعل مثل دول مع انه من الصورة الثالثة لان الاسماء التى ليست
بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها ببعدها من الفعل الاثقل الا اذا كان
اسم منها على وزن الفعل فى يعل نحو دول وهى اى دول ليس بمشتق من

نحو صح
ى
الثانية صح

الفعل ولا على وزن الفعل وهو الظاهر في الصورة الثالثة وهي نحو رضيوا تسكن
حروف العلة للخفة لثقل الضمة على الياء ثم يحذف حروف العلة لاجتماع الساكنين ثم
يضم ما قبل واو الجمع لصيانتها عن التغيير فصار رضوا في الصورة الرابعة وهي
نحو ترميين مثلها اى مثل الصورة الثالثة في الاعلال اى تسكن الياء من ترميين
لثقل الكسرة عليها ثم يحذف لاجتماع الساكنين الوجوه الثلثة من خمسة عشر
وجها كائنة اذا كان ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا ساكنا او ما هو في حكم [اى ما قبل صح]
مع حركات حرف العلة نحو يخوف ويقول ويبيع ويعطي حركاتهن اى حركات
حروف العلة في هذه الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها حروف
بثقل الحركات وقوة حروف الصحيح ولكن يجعل حرف العلة في نحو يخوف
الفا لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه وليس عريكة الساكن العارض
وانما قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه [سكونه صح]
عارضا لا يحصل الخفة اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان
اصليا نحو الخوف لكونه فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة
بالفتحة والسكون فيصير سكونه لازما فهو يخاف ويبيع ويقول ولا [الاصلى صح]
يعل نحو اعين جمع وادور جمع دور واقوس واثوب واثيب مع انها [عين صح]
من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع باعتبار
المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انقسم الاحاد فيلتبس كل واحد [اى الاحاد صح]
من ذلك النحو بواحد من الافعال مثل اذا اعل اعين بنقل الحركة وكسر
العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى

اصابة

اصابة وكذا لو اعل ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم مضارع
دار يدور ولا يعل نحو جدول مع انه من تلك الصور حتى لا يبطل الالحاق
فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قووم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال
في الاعلال اذا اصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها في
حكم حرف الصحيح اذ الجنس يتقوى وقلبت الفا يلزم ان يقلب الواو الاولى [بالجنس صح]
ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض
الحركة ان لا يكون ثابتة متقررة ويكون معارض الزوال بعد تحرك الحرف بها
كحركة الواو في دعو القوم اذ لو قلت دعوا زيدا او وقفت على دعوى او ابتدأت
القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها
وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف الكلمة فكانها
اصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالمجلبة مع كسر الخاء ولم يجز اخصم
مع المجلبة وفتح الخاء كما مر وان لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلا [لين]
بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال
الاول بخلاف نحو طوى ولا يعل نحو الرمي مع انه الموجودة الثلثة حتى لا يلزم
كون الحرف الساكن في اخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء
الى الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب لفتحة ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر
الميم في الجر لان المنقول هو الكسرة ولا موجب لتغييره وابقي الياء على حاله
لموافقة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلب الياء واوا وابدال ضمة كسرة [حركة صح]
لصيانة الياء يلزم في آخره حرف الساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذا اصل

الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلث وقوى
عليه كما حصل اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبل فيه متحركة وبخلاف
نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولم تقويم وتبيان ومقوال ومخياط بعد نحو صح
مع انها من الوجوه حتى لا يجتمع الساكنان فيهما اى فى هذه المذكورات بتقدير الاعلال الثلثة صح
بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور فى نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا
آخر وهو التباس فى كل واحد منها اما فى التقويم فلانه لو اعل وحذف احد الساكنين
وقيل تقم تلتبس بمضارع اقام فى الصورة وبمضارع يفعل بالكسر فى الوقف تقيم صح
واما فى تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين
فى الصورة فى بناء ما يسمى فاعله من مضارع يفعل بالفتح فى الصورة واما فى
مقوال ومخياط فلم يدر امفعل هو ام مفعال واما مقول ومخيط فلم يعلم مع
انها من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه منقوص
من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال ومخيال فقصر فالاعلال مقول تبعا
لمقوال ولا مخياط تبعا له اى لمخياط فان قيل فلم يعل الاقامة بالنقل والقلب
واصله اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعلت كاعلال اخواتها
من التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثى اصيل فى الاعلال اى
اباح ضرورة التبعية محظور اجتماع الساكنين مع عدم التباس بحذف
احد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يعل التقويم
لقام وهو ثلاثى اصيل فى الاعلال قلنا لانه ابطل قوله وسيدعى اى تبعا
القائل وقوله قوم مقول القول استتباع قام للتقويم اى ابطل قوم

قام صح

ان يطلب ويستدعى تبعية التقويم فى الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا فى
الاعلال لقوة قوم فى الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس قام
فى الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه فى الاعلال ولا يصلح اقام ان
يكون مقويا للقام هذا جواب دخل مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى
قام فى استتباع التقويم باقام فانه قد اعل مثل قام والجواب ان اقام انما وان اعل مثل قام صح
اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتداد باعلاله فكانه
اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيئا آخر غير قام فلا يصلح ان يكون مقويا للقام
وهذا معنى قوله لانه اى اقام ليس من ثلاثى اصيل ولا يعل من مثل ما قوله
فعل التعجب واغيلت المرأة اى سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة
الحامل واستحوذ اى غلب مع انها من الوجوه الثلثة حتى يدل على الاصل
انه واوى او يائى وتقول فى الحاق الضماير نحو قال قالا قالوا قالت قالتا
قلن آه واصل قال قول كنصر فجعل الواو الفا كما اى كالجعل الذى مر فى
الثالثة الاخيرة من الاربعة الاول من خمسة عشر وجها وهو ان تسكن ثم الواو صح
تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف
لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة
ولا يضم الفاء وهو الخاء فى خفن لتلك الدلالة لان الاصل فى النقل اى فيما
يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها نقل حركة الواو الاولى الى ما قبلها اى ان
يفعل ذلك اى نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا حذفها والاتيان
بحركة اخرى من خارج لتلك الدلالة لسهولتها اى سهولة الواو فى النقل

اذ لا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل نقل [اي]
حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المفتوحة لان حركة الواو فتحة وما قبلها
مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يكن الاصل فيه اتي بها
بحركة من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اي بين قلن في جمع المؤنث من
الماضي وبين جمع المؤنث في الامر وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك
الضمني اي الاشتراك الغير القصدي فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال
بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون التقديري وهنا الفرق التقديري
حاصل اذ اصل قلن كامر واصله امرا قولن كما انهم لم يعتبروا الاشتراك [ماضيا قولن صح]
الضمني في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي كاشتراك قلن
واكتفوا بالفرق التقديري بينهما فيه ايضا اي كقلن اذ اصله معلوما بيعن
بفتح الباء والياء ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك بين
الماضي وبين الامر في مثل قلن من غرة الواضع اي من غفلته عن الوضع
الاول بان وضع لهذا اولا قصدا ولذلك ثانيا قصدا اغافلا عن الوضع
الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك
وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما مذهب [هو صح]
البهشمية فيكون السبب في وقوع المشترك في اللغة ح هو الغرة واما
على تقدير ان يكون الواضع هو الذي الله تعالى كما هو مذهب الاشعري فلا يستقيم
وعلى هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع القصدي
من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب في فعل الاثنين في

الجماعة

[تكسّر تكسّرا تكسّروا في الامر صح] الجماعة بين الامر والماضي في تفعل تقول تكسّر تكسّرا تكسّروا في الماضي وتفاعل
نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل
نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا وماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلن
بضم العين وفعلن بفتحها نحو طلن اصله طولن وقلن اصله قولن لانه اي
اي الشان يعلم من الطويل ولم يعل لانه ليس على وزن فعل ان اصل طلن
طولن بضم العين لا طولن بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة يجيء من
فعلن بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما
جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول
بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من مستقبلهما الخ يعلم
[خوفن] من يخاف ان اصل خفن بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء
الا من حروف الحلق عينا او لاما وليس في خفن حرف منها عينا ولا لاما فلا
يظن انه من فعل بفتح العين ولم يجيء فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان اصله
خوفن بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصله بيعن بيعن لان الاجوف لا يجيء
من باب فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجيء ايضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين
[يقول صح] ان اصله بيعن بفتح الياء المستقبل من قال يقول اه اي يقولان يقولون
تقول آه اصله يقول كينصر واعلاله كما مر وهو ان حركة حرف العلة اعطيت
الى ما قبلها فحذف الواو بعد نقل حركتها لما قبلها في يقلن اصله يقولن
لاجتماع الساكنين الامر قل اه اي قولا قولوا قلن اصله اقول كانصر
فنقلت حركة الواو الى القاف للامر في يقول ثم حذفت الواو لاجتماع

السـاكنين ثم حذفت الالف اى همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما
قبلها قدم حذف الواو على حذف الالف لانّ سبب حذف الواو اعنى اجتماع الساكنين
وهو اخذ حركة الواو متقدم على سبب عدم الاحتياج اليها اعنى اعطاء الحركة الى
القاف ضرورة ولو منع التقدم الزمانى فلا مجال لمنع التقدم الذاتى وايضا
دفع بقاء الساكنين امر ضرورى ولا ضرورة فى حذف الالف ولا يحذف الواو
فى قل الحق وان لم يكن يجتمع فيه ساكنان بحسب اللفظ على تقدير ثبوت الواو
بان يقول قول الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجى وهو لام التعريف فى الحق
فيكون حركة اللام فى قل الحق فى حكم السكون لان العارض كالمعدوم ويتحقق
اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو لدفعه بخلاف قولا قولن لان الحركة
فيهما حصلت بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو اى
بمنزلة الداخلين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلى وانما قال بالداخلين
للمبالغة فى كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون
الف الفاعل بمنزلة الداخلى فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل فلذا
لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلى فتعرض له من قوله وهو اى
نون التاكيد بمنزلة الداخلى ؟ لانه يحقق معنى الفعلية لان التاكيد فى
الحوادث يكون ومن ثمة اى ومن اجل انه بمنزلة الداخلى جعلوا اصله
اخر المضارع مبنيا نحو هل تفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو حرف
المضارعة اذا صار اخره وسطا ولا اعراب فى الوسط ولم يقع الاعراب
على النون لانه مشابه بالتنوين فى كونه فى اخر الكلمة والتنوين لا يقع محل

متقدم على سبب حذف الالف اعنى عدم الاحتياج اليها لان سبب اجتماع الساكنين صح

الالف صح

الاعرب

92

الاعرب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فلذا لا يقع ما يشابهه محلا
الاعرب ويحذف الالف فى دعتا اصله دعوتا قلبت الواو الفا فحذفت
الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة فى تاء دعتا بالف الفاعل
الذى هو بمنزلة الداخل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت
بها لبيان تانيث الفاعل فلم تعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم
يجتمعا بحسب اللفظ بخلاف اللام فى قولا وقولن فانها من نفس الكلمة
فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعنى ان الحركة والمتحرك كلاهما
عارضان فى دعتا فكانت الحركة فى حكم السكون والحركة وان كانت عارضة
فى قولا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصلى فتقوى الحركة بعروضها
فلم تكن فى حكم السكون وتقول فى الامر بنون التاكيد المشددة قولن بالفتح
قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان قلنان وتقول بالخفيفة قولن
بالفتح قولن بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل اه اى قائلان
قائلون قوال قول قائلة قائلتان قوايل اصله قاول كناصر فقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت فى كساء اصله كساو
من الكسوة وجعل واوه الفا لوقوعها فى الطرف وعدم اعتبارهم
بالالف حاجزا فصار كان الواو ولى الفتحة فقلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان
حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا
والمقصود اسم معتل اللام يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح فتحة

قولن بالضم
قائلاة صح

فكرهوه صح

كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل اخر نظيره
من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين
في كساء او حرك الاولى لم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل ام لا و
هذا معنى عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احدى الالفين
ولا تحريك الاولى جعلت الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء السا [كنين]
واختص الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل
لانها ليست بحاجزة مانعة حصينة محكمة فلا يمنع من كون القاف
ما قبل الواو في القاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فاجتمع الفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط
الالف الاولى لدفعه لانه اى اسم الفاعل ح يلتبس بالماضي
ولا يكفي الاعراب فارقا لانه يزول بالوقف وكذلك اى كالف
الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها للالتباس بالماضي
فتحركت الاخيرة فصار همزة ولم تحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة [فحركت خ]
اذ هي علامة لاسم الفاعل او حملا على كساء و نقط هذه الهمزة [اى]
كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف
كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو نائل حيث
قابل يديه شاء خطاء وحكى ان ابا علي الفارسي دخل على [بيته خ]
واحد من المقسمين اى المشتهدين بالعلم فاذا بين يديه جزء [المتسمين خ]
فيه مكتوب قائل منقطو بنقطتين عن تحت فقال له ابو علي

هذا

هذا خط من خطئي قال خطي فالتفت الى اه الى صاحبه كالمغضب [خ]
وقال قد اضعنا خطوا تنا في زيادة مثله وخرج من ساعته
ويجيء اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف اى بحذف
العين نحو هاع من الهواع وهو القيء ولاع من اللوع وهو
اللهم والمصيبة واحراق العشق القلب والاصل هائع و [العشق خ]
لائع حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار
هاع ولاع بوزن قال ومنه اى مما يجيء بالحذف قوله تع وكنتم
على شفا جرف تار اى هائر منهدم فحذفت العين لما مر ويجيء
اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو نقل حرف عار [يا]
عن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف اخر وكل واحد منهما
معروض الاخر نحو شاك اصله شائك اى اذا لم تقلب بالمكان كان [لعارض صح]
حقه ان يقال شائك واصله شاوك من الشوك وهو تمام السلاح
من باب علم فوضع العين في موضع اللام واللام موضع العين
فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءني
شاك ومررت بشاك نالمه بالجر ورايت شاكيا واما من قال جاء [ني]
شاك بالرفع ورايت شاكا بالنصب ومررت بشاك بالجر فقد
حذف حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الوا [و]
همزة على مقتضى القياس فقال شائك وحادا اصله واحد فنقل
الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه

فصار حاد وفاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يختلجن في قلبك
استبعاد القلب المكاني اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي بكسر
القاف والسين اصله قووس بضمها جمع قوس فقدم السين
الى موضع الواو الاولى واخرت هي الى موضع السين فبقي القاف
والواو الثانية في موضعهما فصار قسوو بغير الادغام اذ الاعلال
مقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصا ثم جعل قسي
بضم القاف اي قلبت الواوان اعني فعول والواو التي هي لا واو صح
لام ياءين لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في جمع
والاولى مدة زائدة فلم يتعد بها حاجزا فصارت الواو التي هي
لام كانها وليت الضمة وكانه في التقدير كقسو بواو واحدة وليت نخ
او نزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام
ياء على حدتها قبلها في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء
والسابقة ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسروا
ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قسي
كما فعلوا هذه الصيغ في عصو وجذ والنعل بالنعل فصار عصي
وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي ومن قلب
المكاني اينق وزنه اعفل بعد القلب اصله انوق جمع ناقة
على وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخفة
فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار

اينق

اينق المفعول مقول آه اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة
الواو الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع الساكنان فحذفت الواو الزائدة
للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى لا بغيره وحذف الواو الاصلي
اي عين الفعل دون واو المفعول عند ابي حسن الاخفش لان الواو الزائدة
اي الواو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في جواب
الى في جواب الاخفش اي في جواب دليله لا نسلم ان الواو علامة المفعول بل هي
اشباع الضمة لو فرضهم مفعلا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط يدل على ذلك
كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة
لكن لا نسلم ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك
علامة اخرى غير المحذوفة اي في مقول توجد علامة اخرى للمفعول وهي الميم
فيكون وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه مفعلا بفتح الميم وضم الفاء
وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفولا بفتح الميم وضم الفاء فان
قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز مع
التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما مر في قل
وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا
واما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وكذلك اي كمقول مبيع اصله مبيوع
ع صح يعني اعل كاعلال يبيع اي اعطي حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء
فصار والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذفت الواو لانه عند سيبويه
على اصله مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة واحدة حتى
بنقطة صح

الياء نخ

سلم الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها لما قبلها واو الضمة ما قبلها وتسلم البناء من
الالتباس بالواوى وعند الاخفش حذفت الياء اعنى العين على اصله لدفع
التقاء الساكنين ولم يقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء السا كنين
ح فصار مبوع فاعطى الكسرة لما قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس بواوى كما مر
فى بعت هكذا وقع النسخ التى رايناها والصواب ان لفظ مر وقعت سهوا من
الكاتب لان هذه حوالة تورى اى كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء فى بعت
اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرة الياء
ليدل على اليائى ولئلا يلتبس بالواوى فصار مبيع ثم جعل الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها كما جعل ياء فى ميزان كذلك فصار مبيع فيكون مبيع فيكون
وزنه مفعل عند عند سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل الموضع
مقال اصله مقول بفتح الميم والواو وفاعل كما اى كما علال الذى فى يخاف
اى بنقل حركة الواو الى ما قبلها الفا وكذلك اى كمقال مبيع اصله مبيع
بفتح الميم وسكون الباء فاعل اى اوقع الاعلال فيه كما اوقع فى مبيع بلا
فرق واكتفى بالفرق التقديرى فى مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم
المفعول فان تقدير اسم المفعول مبيوع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى
به وهو الفرق التقديرى معتبر عندهم وذلك كما كاعتبارهم اياه فى الفلك
بضم الفاء وسكون اللام فانك اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وهو اللام
كسكون عين اسد بالضم والسكون جمع اسد بفتحتين يكون اى الفلك
جمعا نحو قوله تع حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين مسند الى ضمير

كنين

ثم قلبها صح

وكسر الياء صح

الفلك

٩٦

الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما فى
الفلك المشحون وفى مثله ولذلك قال المص اذا قدرت سكونه فى الموضعين
بتذكير الضمير الراجع الى الفلك وجرت لكونه بمعنى السفينة كما فى الفلك التى
تجرى فى البحر ولا يدل جرين على جرت بثبوت الايام فعلن وانما وجب
ان يقال جرى ح لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكونه
قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا نحو قوله
تع فى الفلك المشحون فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال
المشحونة او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف فى التذ
والتانيث والالة مقال اصله مقول وقد يتوهم ايهما لا يعلان ولذلك لم يذكرهما
المص المجهول من قال قيل آه اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لان الكسرة
ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها فصار قول الى قلنا بالضم فى الكل وهو
لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة مع الواو وفى لغة اخرى اعطى كسرة الواو
فى قول الى ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه
فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام فى العكس فصار قول بكسر القاف
وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها ولسكونها ولم يذكره اكتفاء
بما علم التزاما مما سبق اذا اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها
ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى الموافقة ماذكره
مريحا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا ثقلة فيها وفى لغة اخرى يشم
كسرة ما قبل الياء ضمة او يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة صحيحة

كير

الخفة صح

بعلم صح

لوجود الا انها غير افصح لوجود الاشمام حتى ان اصل حركة ما قبلها مضموم
اى ضمة مثل المفتون بمعنى الفتنة او يريد ان ما قبلها مضموم فى الاصل وحقيقة
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة وفتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد بين النحاة
والقراء فيما وقع الاشمام فى غير اخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان
كما فى الوقوف فان الاشمام فى الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم
الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم فى وقف
نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها فى غير حركة ما وكذا بيع
مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك قلن وبعن اى ما اتصل به ما سكن
لامه وحذفت العين للساكنين من نحو اخترن وانقدن له فالكسر فيما اتصل
به ما يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قوله
وبوع بالضم الخالص يعنى يجوز فيهن اى فى بيع واختير وانقيد له وقلن
وبعن ثلث لغات كسر ما قبل الياء فى كل المطردة وضمه فى كلها والاشمام فى
كلها ولا يجوز الاشمام فى مثل اقيم لانعدام الضمة ما قبل الياء اذ اصله اقوم
واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة ايضا كما لا يجوز
الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة فى الاصل وهو ليس
بموجود فى اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى فى مثل
قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اما فى قلن فعلى لغة قول فى المجهول اذ يقول
فى المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفى

المجهول على تلك اللغة قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام
ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول واما على لغة قيل فى المجهول فلا
تسوية بينهما اذ فى المعلوم قلن بضم القاف وفى المجهول قلن بكسرها واما فى بعن
فعلى لغة بيع فى المجهول تقول فى المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر
الباء فى المجهول فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة فى المعلوم بعن بكسر الباء فى
بعن بضم الباء التفاء بالفرق التقديرى فان اصل قلن قولن بفتح القاف وفى المجهول
قلن بضمها وكذلك اصل بعن فى المعلوم بيعن بفتح الباء وبمجهولا بيعن بضمها كالاول
فالضم والكسر فى المعلومين عارضان وفى المجهول اصليان واصل يقال فى المجهول يقول
كينصر فاعل كاعلال يخاف اى بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا الباب
السادس فى الناقص اى معتل اللام ويقال له اى معتل اللام ناقص لنقصانه
فى الاخر اما من بعض الحركات كما فى حالة الرفع نحو يرمى او من الحروف كما فى حالة
الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف فى الاخبار عن
نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح بذى الاربعة اذ لا يجب الاطراد فى التسمية
ووجه اعتبار الاخبار قد مضى فى الاجوف وهو اى الناقص لا يجئ بالاستقراء
من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد اعلم من تخصيص بالذكر انه يجئ من الابواب
الباقية نحو رمى يرمى وغزى يغزو ورضى يرضى ودعى يدعى وذكو يذكو وتقول
فى الحاق الضماير رمى رميا رموا رمت رمتا رمين اه اصله رمى فقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو فى قال لذلك واصل رموا
رميوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفاح لئلا

تقول فى تلك اللغة بيع بيعا بيعوا
بيعت بيعتا بعن بكسر الباء ايضا
فوقع التسوية بينهما واما على لغة
بوع فى المجهول صح

لنقصان

علم من تخصيصه نخ

الفا لذلك صح

ما بعدها صح   وحركة ما قبلها صح

يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان تحقيقيتان حركتها
واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبروا حركة ما بعدها
اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغيير وثلث حركات متواليات
ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا اضرب ولم يجوزوا اضربت وكذلك
الواو ما قبلها فصار رماوا فاجتمع الساكنان فحذفت الالف دفعا لاجتماع
الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اى
مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اى
في رضوا بعد الحذف اى حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع او لا يلزم الخروج
من الكسرة الى الضمة التقديرية وهو مستثقل فان اصله رضوا بدليل
الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت
الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لو فعم دون
الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع
اذ لو لم يضم ينقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى
الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا وتحذف
الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع فيه الساكنان صورة لانه اى الشان
يجتمع فيه الساكنان تقديرا وتمامه قد مر في قوله حيث قال هناك ويحذف الالف
في دعتا وان فصلت الحركة بالالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف

اللام

٩١

كلمة

اللام في قوله ولا يعل حرف العلة في رميين لما مر في القول من ان حرف العلة الساكن
انما تعل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا اما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا تعل
لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمى اه اصله يرمى كيضرب فاسكن الياء
لثقل الضمة عليها فصار يرمى ولا يعل الياء باسكانها في مثل يرميان لان حركتها
فتحة وهى ضعيفة واصل يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمها الى الميم بعد
سلب حركتها ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون او تقول لما اسكنت
الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت
كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المص ههنا ظ في الاعلال الاول اذ لم
يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل الثانى بقرينة قوله في اعلال رامون ثم
ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل
يغفون اى الغيبة من الناقص الواوى تقول الرجال يعفون والنساء يعفون اكتفاء
بالفرق التقديرى وذلك في جمع النساء اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على
وزن ينصرن والنون فيه علامة التانيث اى علامة جمع المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من
ذلك ان الواو في يعفون اذا كان جمع الرجال زايدة وعلامة الجمع المذكر وان النون
جى للاعراب ولذا سقط في الجزم والنصب نحو لم يغزوا اصله يغفوون مثل ينصرون
استثقلت الضم على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذف لام الفعل فصار
يغزون فوزنه يعفون ومن ثمة اى ومن اجل ان النون في جمع النساء علامة
لا تسقط في قوله نحو الا ان يعفون اى المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت
حالة النصب كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين للواحد المخاطبة ترميين

يُرمون هـ

ايضا صح

اصله هـ

الواو صح

ولن يغزو صح

مثل تفربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع السا كنين
دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين مشترك في اللفظ مع جماعة وهو اى ترمين صح
النساء اكتفاء بالفرق التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم و
سكون الياء مثل تفربن فوزنه تفعلن واذا دخلت اى انت الجازم على ترمى تسقط
انت الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة
في الصحيح ومن ثمة اى ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح نحو يضرب ح
تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تع والليل اذا يسر اصله يسرى
سقوط الحركة في الصحيح نحو يضرب وتنصب انت الياء اذا دخلت على ترمى النا صب
تقول لن ترمى لخفة النصب استعمل القاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب
لان المضارع معرب كما مر ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا يحمل الحركة اى لا يحتملها كقوله ولولا
يحسبون الحلم عجزا لكاعلام المشيئون احتمالا اى يحتمل اذ لو حركت لخرجت احتمالا اى تحمليه
عن اصل وضعها وهو السكون الامر منه ارم آه اصله ارمى بسكون الياء
فحذفت الياء علامة للجزم فبقى ارم هذا المشاكلة قوله فاذا ادخلت الجازم
تسقط الياء علامة للجزم والا فلا وجه ان يقول للوقف او للسكون كما في بعض
النسخ واصل ارموا ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع
الساكنين كما في يرمون بلا فرق واصل ارمى بالياء للواحدة المخاطبة
ارمى ارميى كاضربى فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة عليها
لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الياء

الاصلية

الاصلية ولذا لم يذكره في اعلال ترمين الا انه ذكره ههنا لئلا يتردد السامع
في بادى الامر من الاطلاق لفظ الياء اى اليائين يعنى اى المسكن والمحذوف ثم
حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الزايدة لانها ضمير وتقول بنون التاكيد
المشددة ارمين بفتح الياء ارميان ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم ارميان
وتقول بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم الفاعل
رام آه اصله رامى على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء
والتنوين دون التنوين لانها نون ساكنة تتبع حركة الآخر اى يأتى بعدها فليست حركة الاخر اى يأتى بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الميم آخرا يتبع صح
بعارضة طرف كالحركة بل هى حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا
تحذف ولا تسكن الياء في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى
حالة النصب لخفة النصب اى الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة
وهذا اكثر في كلامه واصل رامون راميون على وزن ضاربون فاسكنت الياء
بان حذفت حركتها لما مر ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين دون الواو
لانه علامة الرفع ثم ضم الميم لاستدعاء صيانة الواو الضمة واذا اضفت
انت التثنية اى تثنية رام الى نفسك اى الى ياء المتكلم فقلت جواب
الشرط اى فقد قلت راميای في حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى
ياء المتكلم اسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة
تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلم يسقط النون حالة الاضافة
لاجتماع النقيضان فصار راميای وقلت راميى في حالة النصب والجر ثلث

يا آت اصله رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامي ثم
قلت رامي بادغام علامة النصب والجر اعنى الياء الثانية في ياء الاضافة
وهى الياء الثالثة واذا اضيفت الجمع اى جمع رام الى نفسك فقلت رامى بيائين
في جميع الاحوال اى حالة الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموى اصله
رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموى فادغم اى وقع الادغام في
راموى لانه اى الشان اجتمع الحرفان هما الواو والياء من جنس واحد
في العلية اى في كونهما حرفي علة الاحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو
القاعدة فصار رامى فادغم الياء الاولى في الثانية فصار رامى ثم كسرت الميم
لتصح الياء فصار رامى واما في حالة النصب والجر فاصله رامين فلما اضيف
الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامي ثم ادغمت الياء الاولى في الثانية
فصار رامى المفعول مرمى آه اصله مرموى فادغم كما في رامى حالة الرفع
بلافرق واذا اضفت تثنية مرمى الى ياء الاضافة فقلت مرمياى في
حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة وقلت في حالة
النصب والجر مرميى باربع ياءات اولها منقلبة عن واو المفعول
وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة
واذا اضفت الجمع اى جمع مرمى للمذكر السالم الى ياء الاضافة
فقلت مرمى ايضا اى كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة فيها
ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال اى في حالة
الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف

وسبعة ح

اى تثنية ح

الى ياء المتكلم وسقطت النون فصار مرميوى فاعل كما في راموى فكسرة
الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة واما في حالة النصب والجر
فاصله مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرميى فادغمت
الثالثة فصار مرميى بكسر الياء الثانية المدغم فيها والموضع مرمى
بفتح الميمين اصله مرمى قلبت الياء الفا لالتقاء الساكنين الياء
والتنوين الاصل فيه اى في مرمى ان ياتى به على وزن مفعل بكسر
العين لانه من يفعل بالكسر الا انهم فروا عن توالى الكسرات ففتحوا
العين كما مر في فصل اسم المكان الالة مرمى بكسر الميم الاولى و
فتح الثانية اصله مرمى فاعل مثل مرمى المجهول رمى يرمى
مثل ضرب يضرب آه ولم يعل رمى بسلب حركة الياء لخفة الفتحة عليها
كما في يرميان واصل يرمى كيضرب فقلبت الياء الفا كما قلبت في رمى
معلوما وحكم الناقص الواوى نحو غزى يغزو كحكم الناقص اليائى
مثل رمى يرمى في كل الاحكام التى ذكرت في اليائى الا في هذه الاحكا
وهو انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا
ليغزى اصله يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
كما مر في اوائل باب الاجوف وانما اخر الواوى عن اليائى
مع ان الاصل تقديم الواوى لقوة الواوى لان الواوى لا يجئ
من اولى الادعايم واليائى يجئ منه وليفرع عليه بحيث الابدال بعنا
ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من الحروف لا ابدال الابدال

في الرابعة صح

وحذفت صح

يرمى ح

م

سبعة

جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم وبقوله غيره رد واو اب واخ في النسبة وبقوله لا للادغام جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها اى حروف الابدال تانيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه لتناوله الكثير ويمكن ان يراد الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية اى الحروف التى هى المبدلات كما قوله وحروفها صططفنط ففق عند الزمخشرى والمص خمسة عشر وهى ما يجمعه استنجده يوم صال زط ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة صال اى حمل من الحملة وما قيل ان حروفها عند الزمخشرى ثلثة عشر وهى ما جمعه استنجد يوم صال خلاف ما صرح به في المفصل حيث فيه ومن حروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط والى هذه عبارته بعينها في كتب المصحح الحاضرة مع انه ذكر الضاد والزاء في التفصيل ايضا نعم من الناقصين من يقول انها عشر يجمعها قولك استنجد يوم طال بل منهم من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزوايد هى غير السين واللام وثلثة من غيرها وهى الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاء زل انصت اى سكت ويوم ظرفه وجد مبتدأ مضاف الى طاء وهو اسم رجل وزل من الزلل

ثلثة

خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اى سكت في هذا اليوم واعترض على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشرى والمص ثم قال ولو اورد اسمع وردّ اذكر واظلم يعنى ان المراد ما لم يكن للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشرى والمص نظرا الى وقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه لقوله استنجد فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التائين شيئا ولا شك ان هذا الابدال ليس الادغام مع ان المص قد ظفر بنص من سيبويه في استنجد كما يجى ان شاء الله تع ثم شرع في بيان اى حرف من الحروف المذكورة من اى حرف يبدل مراعيا في ذلك في ترتيب الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اى ابدالا واجبا لا يجوز غيره موقوف على السماع في احادة اى قياسا من الالف في نحو صحراء اى فيما فيه الالف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سكرى لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد فذلك لانها للزومها صارت كلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كان وضاع العمل ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة دفعا لالتقاء الساكنين دون الزايدة لزيادة المد لتبقى على مدها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة

ولم تقلب واوا ويا مع ان المناسبة حروف العلة بعضها البعض اكثر لانه
لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى ما قبلها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها
الفا فيهما فيضيع العمل فقصر المسافة ومن ثم اى ومن اجل ان همزة
صحراء الف في الاصل وليست باصلية لا يجوز جعلها مصابيح ومساجد
وجعافر فنقلت الالف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وينقلب الف التانيث
ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احدى اليائين في الاخرى فصار صحارى
بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا من الياء
الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى يعني
لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارئ بالهمزة بعد الياء في صورة
ما اى في صورة من الصورة من هذا النحو على مثال مجاريع مع انه لم يجز
كما يجوز جعل الهمزة في خطيئة بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية
وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في نحو اواصل اى
فيما اجتمع فيه واوان متحركان في اول الكلمة واواصل جمع واصل اصله
وواصل الواو الاولى هي الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل
لاجتماع الساكنين بالف التكسير في ضوارب ولم يحذف احديهما لالتباس
ولم يقلب ياء لئلا يقع علوى اى الالف بين سفليين الياء والكسرة و
انما وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات عند العطف مع ان
الواوين اذا تحركتا احس فيهما من الاستثقال ما يوجب ذا ومن الواو
التي هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل اى في اسم الفاعل من الاجوف

اى همزة صحراء همزة اى ابقاؤها في نحو صحارئ بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرة الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع مثل صح

ثم ابدلوا من الياء الباقية الفا للتخفيف صح صحاراء

اى يجوز خطئة صح

الواوى

الواوى اصله فاول لما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته
مبدلة وجوبا من الالف المبدلة من الواو التي هي العين لعلة مرت هناك في من الواو
التي هي عين مضمومة في نحو ادؤر اى في جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف
الواوى الذى واحده على وزن الفعل والادؤر جمع قلة للدار اصله ادور
قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو في الجمع الثقيل مع كون دار على وزن الفعل
الثقيل وانما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس
بمتكلم المضارع في ادور جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت
ثقل الحركة واما الذى واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون واحده
على وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن الواو والزمخشري
عد ادؤرا من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصل بسبب سكون ما قبله وسبب
سكون وسط واحده وان كان بعد الاعلال ومن الواو التي في نحو كساء اى في اسم معرب
اخره واو قبلها الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو لوقوع الحركات
المختلفة على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المص اى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم
اواصل على قائل وقدم قائلا على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير
بالاخر اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا في نحو بائع اى في اسم الفاعل من
الاجوف اليائي كالابدال الذى مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبائع وكساء وان
كانت مقلوبة من الالف كما ذكره في الاجوف الا انه لما كانت الالف مقلوبة من الواو
والياء وجعلها مقلوبة منهما قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث
قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء او اشار الى مذهبين

كما في ادؤر جمع دور وانما قلبت مع كون واحد على وزن الفعل احترازا عن نحو دور صح

ى

هى لام الفعل صح

قوله بائع وصائغ في فيه نظر لانه ما مر في بحث اسم الفاعل من الاجوف واويا كان او يائيا قلبت الواو والياء الفا ثم قلبت الالف همزة فههنا قال ابدلت الهمزة من الواو والياء فبينهما تناقض ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الهمزة اذا كانت مبدلة من الالف المبدلة فيصدق عليها انها مبدلة من الالف المبدلة من المبدل من الشىء مبدل من ذلك الشىء حسن

الثلاث صح

عن الالف التي تدل على الواو والياء في قائل وبائع
وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن صح

فان بعض النحويين يزعمون ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء واشار في الاجوف
الى مذهب الاول حيث قال فقلبت الواو الفا ثم جعل همزة وابدلت الهمزة جوازا اى
ابدالا لا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يبقى الهمزة على اصلها مطردا عن الواو المضموم
نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كون واحده على وزن
الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو غير مضمومة مكسورة نحو اشاح ولثقل الكسرة
على الواو اصله وشاح ومفتوحة نحو احد احد في الحديث لثقل الحركة على الواو ولم
يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله وحد وحد روى ان سعد بن ابي وقاص كان يشير باصبعين
فقال عم النبي عم احد احد اى اشر باصبع واحدة وابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو
قطع الله اديه لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو ال فعلت
والا فعلت واصلهما هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض الصور لازما نحو ماء
اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت من التقييد ولم تفصل
الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب
جائز موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون
من الجائز فاللازم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته ومن ثمة اى ومن اجل ان اصله
ماه جاء جمعه مياه وتصغيره مويه فانهما تردان الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان
اصله واثباته تنبيها على ان الابدال بهذا اللازم واخراجا له عن حكم سوابقه مما دخل
في حكم الجواز ولذلك ما يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف جوازا غير مطرد
في نحو قوله هيجت شوق المشتأق بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم فاعل فلما ازال
المانع من الحركة عاد الى اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صدمها

ياوادي

معناه يا ايها البرق الجيب اعطني صبرا فقد
هيجت شوق المشتاق

هجت ع

ما وادي بدكا ديك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتأق الدكاديك جمع دكداك ك
وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة رة
ورمل صبرا اى اعط صبرا هيجت حركت وودت يريد بالمشتاق نفسه ونحو قراءة
من قرأ وهو ايوب السختياني ولا الضألين وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن
بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف اصله الضالين بالالف لانه
اسم فاعل وانما اخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان
تقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينهما وبين اختيهما نظرا الى ان بينهما خ
الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف في المشتأق غير لازم واللازم
الابدال في بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان تقدم الابدال من الهاء
على الابدال من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم الا انه ليس بشاذ اذ الحركة لازم قلنا الابدال فيهما وان كان صح
مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال من الالف
في نحو المشتأق اذ لا تخفيف فيهما بل فيهما تثقيل وانما جعل ابدال الهمزة من
الالف من غير المطرد وان كان اصحاب هذه اللغة اطردوه جدا في الهرب عن كما اطردوه ع
التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نحو انظر الى عدم وان كان خ
اطراده في جميع اللغات وابدلت من العين جوازا كونه مطردا اباب بحر ضاحك نحو صح غير مطرد خ
زهوق اصله عباب وهذا الابدال اشذ لكونه في غاية القلة ولذا اخره و
العباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه زهوق اى
عميق قوله لا تكاد تخرجهن اى الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق
تعليل الابدال الهمزة من الهاء والالف والعين السين منها ابدلت جوازا غير

مطرد من التاء نحو استخذ اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض
العرب لكام ابدال التاء الاول سينا ومن انكر كون السين من حروف الابدال
انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من اتخذ يتخذ لكام لقربهما
في المهموسية التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا غير مطرد نحو تخمة
بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة تقول تخمة بتسكين الخاء اصلها وخمة
لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار تخمة ومن الواو التي
هي لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك
فحذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو لانك تقول
في التثنية اخوان ولم يتعوض عنه للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم
يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض
لمجيئه للتانيث وضم الهمزة في اخت دون اخ لاجل التاء التي تثبت في الوصل
والوقف كاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا على ان التاء عوض من الواو و
لاجل ان التاء ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان
اللام بها كالثلاثي قيل في تثنية اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان
كان التثنية ترد على الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه
لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى فيه دليل لقرب مخرجهما
وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان اصله ثنيان في عدد
المؤنثين لانه من ثنيت واستنوا بفتح الهمزة من باب الافعال اي اخذ
اصله استنيوا بالياء واصله استنووا بالواو بدليل سنوات ابدلت التاء من

الواو

الرابعة

الواو فصار استيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار استنوا وانما قلنا ان التاء
ابدلت من الياء دون الواو لان حكم الواو الزائدة قبلها ياء حتى لا يقع الحركة مطلقا
على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس
لكام في المضاعف ونحو يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء
ولا اكيات الاصل الناس والاكيات جمع كيس والمنادى محذوف اي يا قوم السعلات
النساء الخبيثات وعمرو بدل من شرار صفة عمرو وعمرو اسم قبيلة وشرار
جمع شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار وغير
اعفاء وغير اكياس وذكر في الفرام من حكاية العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلات
وهي انثى اخبث الجن وولدت له اولادا ثم بعث منهم تناسل الاولاد فصار عمرو
بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلة بمعنى الغول وابدلت التاء جوازا غير
مطرد من الصاد نحو لصت اصله لص بالتشديد لقربهن اي التاء والصاد والسين
في المهموسية وابدلت التاء من الباء جوازا غير مطرد نحو الذعالت اصله الذعالب
لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة السريعة واما الذعاليب فجمع
ذعلوب بضم الذال وهي قطعة الخرقة النون منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد
صنعاني اصله صنعاوي فكانهم قالوا صنعاوي كصحراوي ثم بدلوا النون من الواو
فقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا تقارب بين النون و
الهمزة بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة في اليمن لقرب النون من حروف
العلة وابدلت النون من اللام على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء نحو لعن لكثرة
استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحرف لقربهما في المجهورية وفي المخرج

نحو صح

لعن اصله صح

ايضا ولذلك يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة في الوقف
لاشتراك الجيم والياء في المخرج كونهما من وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر
قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم
اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الياء اصله مري وقد يجري الوقف نحو
ابو علج اصله ابو علي في قوله خالي عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج والغداة
كتل البرنج تقلع بالودج بالصبح الاكل بالعشي والبرني والصيصي البرني اجود التمر
الصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء الجمع الود الوتد ادغم التاء في الدال
لايقع الحركات المختلفة على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء
الغير المشددة حملا على المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء
المشددة كثير شايع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في كفقيمج او في الوصل
كابي علج او غير متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كان في النثر كالمثال الاول او في الشعر
كالمثال الثاني والثالث في قوله كان في اذنابهن اشول من عبسل الصيف قرون الاجل
اشول جمع شايل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من
ابوالها وابعارها فيجف عليها في الصيف والاجل اصله الايل وهو الوعل شبه البعر
باذناب الابل في الابل في الصيف بقرون الابل واما ابدال من الجيم من الياء المخففة فلا
يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال بشروط ثلثة تشديد الياء والوقف
والشعر فان اختل فهو قليل نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج اي حجتي فلا يزال شاحج
ياتيك بج اي بي اقمر نهات ينزي وفرتج اي وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار الذي
اقرابيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول ان

قلبه

قبلت حجتي فوفقني لان اتي بيتك للحج مرارا كثيرة راكبة حمارا ذي قوة يحركني حتى يتحرك
شعري اي الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا نحو فزد اصله فزت اي فزدي اجدموا
اصله اجتمعوا لقرب مخرجهما الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت
لاتحادهما في المخرج اصله ارقت ابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله
حيهلا بالالف دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانهما اغازير للوقف
والكسرة في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل
فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله هذي لانه
ثبت ان الياء للتانيث في باب تضربين واضربي ولهذا اعترف كثير من النحاة الياء من علامة
التانيث وانما ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء بحروف العلة في
الخفاء ومن ثم اي ومن اجل خفاء الهاء لايمتنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل
الالف نحو الكسرة في مثل يضربها وتمتنع في مثل اكلت عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة
قصد المناسبة لكسرة قبل الالف وبعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت
على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها باكثر
مثل اكلت عنبا وقعدت قبنا فلا تؤثر واما قولهم يريد ان ينزعها ويضربها
وهو عندنا وله درهمان فسوغه وان كان شاذا ان الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكان
لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت عنبا فان الياء ليست
بخفيفة وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة اي في مثل
طلحة اي في الاسم المفرد الذي في اخره تاء التانيث لا في الوصل للفرق بينهما وبين
التاء التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكس لانهم لو اضربت لالتبس بضمير

مطرداً صح

المفعول الياء ابدلت من الالف وجوبا نحو مفيتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمع
اى فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اى فيما
اذا كان الواو ساكنا وما قبلها مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اى الواو والالف وسكونهما
واستدعاء الكسرة الياء تعليل لما ابدلت الياء من الالف والواو جميعا وابدلت
من الهمزة جوازا مطردا نحو ذيب اصله ذئب اى فيما يكون الهمزة ساكنة وما
قبلها مكسورا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم
يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفي التضعيف نحو تقضي البازي اى في قول
العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضي البازي اذا البازي كسر ابصر قنصاء
فانكدر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلت من احديهن ياء لما مر
في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا التقض من تفعل الا مبدلا قوله ابتدروا
اى بحبلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو
المراد ههنا بدر اى اسرع وتقضي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعل اصله
تقضض ابدلت الياء من الضاد لما ذكرو خصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشاء
منها وانما اختص الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل
بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في تصدية فيمن
جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف للابدال
فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو المحل للتغير وكسرة الضاد المضمومة لاجل
الياء كما في التمني والترجي وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر اى اسرع ذلك
الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله من الهواء الى

الصيد

لا بدال خ

اذا الكرام خ

خربان صح

قد يهدى اليدين خ

الصيد كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال بتقدير قد الخربان جمع خرب
بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر نزل وابدلت الياء من النون جوازا غير مطرد
نحو اناسي اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد فابدلت
النون فيهما ياء لقرب الياء من النون في الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء
في الياء وابدلت الياء من العين جوازا غير مطرد نحو ضفادي بسكون الياء لانه حكاية
من قوله ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه نقانق المنهل المورد والمشرب
الحوازق جمع حازقة وهي الجوانب الجم ما اجتمع من ماء البئر النقانق جمع
نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة
اليه بل كلها سهلة لمن يرده ولضفادع ماء المجتمع اصوات باضافة الضفادي
اى الجم الى ضمير المنهل اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء
لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكثرة ما قبلها المتنوعة للياء وابدلت
الياء من التاء جوازا غير مطرد ونحو ايتصلت بالواو العاطفة في قوله قام بها ينشد كل
منشد وايتصلت بمثل ضوء الفرقد كوكب لان اصله اى الياء في ايتصلت واو مكسور ما قبله
اذ اصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس المشهور لفاء الافتعال
اذا كان واوا قلبت الواو تاء لما مر في المضاعف وهذا لغة بني تميم ثم ابدل الشاعر
الياء من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء و
الواو مناسبة فكانه كان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما
اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون الياء على حالها فان
زالت كسرة ما قبلها كما في داو تعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب لهذا

العين صح

والجمع صح

بها صح

الضفدع صح

ماقبله صح

حل الزمخشري والمص قول الشاعر وايتصلت على ان الياء بدل من التاء في اتصلت
ولم تجعلا بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ من ايتصلت بدون
الواو فخطاء كانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو ويكون ما قبله مكسورا فيحتمل
ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال
الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فح لا يكون مثالا الا لابدال الياء من التاء قال ابن
الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونهما احد حرفي التضعيف وابدلت الياء من الباء
جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله كان رجلي على شفواء حادرة ظمياء قد بل من طل
خوافيها لها اشارير من لحم متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها الشفواء العقاب
الحادرة الكثيرة الصلبية شبه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناه اما تغير
الى السواد او عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذ
بلها طل اسرعت والضمير لها اذ ذكرنا اشارير جمع اشرارة براثين غير مجتمعين
وهي قطعة من القديد متمرة مقطعة والوخز الشئ القليل يعني انها تعير لفرخها
الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني الثعالب والارانب وابدال الياء من
السين جوازا غير مطرد نحو السادي في قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك خامس
وابوك سادي اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون العين وهو
الرجل الخسيس يعني اذا عد اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك
سادسها وابدلت جوازا غير مطرد من الثاء نحو الثالي في قوله قد مر يومان وهذا
الثالي وانت بالهجران لا تبالي اصله الثالث يعني مضى يومان وهذا هو
اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث بالفراق لكسر ما قبلهن اي الياء والسين

ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون صح

حادرة

راصلة

للعقاب ولها صح

قد مر

والثاء

والثاء الواو ابدلت من الالف وجوبا مطردا في نحو ضوارب اي فيما وقع الالف
التكسير جمع ضارب فلما زيد الف بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان وابدلت
من الاولى لقربهما في العلية واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس
بالواحد كما مر في اواصل وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو موقن اي اذا
كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة
الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا هنا في اكثر النسخ مع وجوبا ذكره ولعله
سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا
نحو لوم اي فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم لما مر من ان حركة الساكن لينته
وما قبلها استدعى الميم ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اي ابدال الميم من
الواو في فم وحده اذا لم يقع في كلامهم مثله فيلحق به وليس مثله الاذوى لم يقع
الا مضافا فاستغنى عن ابدال واوه ميما واصل فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء
منه على غير القياس لخفائها وكثرت استعمالها ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما
الكلي او القرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم يقلب ميما وجب
ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان يحذف لالف لالتقاء الساكنين التنوين
والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما
عده من الجائز حيث سكت عن التقييد مع انه لازم لانه لزوم قلب الواو ميما انما
حصل من حذف الهاء وليس بحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة
الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد
اي من لام التعريف نحو قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة استعمال

قبل الف الواو

فيلحقوه بحر الاذوي

واوه ميما

اللام في التعريف اى ليس من البر الصيام في السفر اذ انفرد الصايم لقربهما اى لمناسبة
الميم واللام في المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر
وقد مر البحث عنه في اخر فصل الماضى وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو
البنام في قوله يا هال ذات المنطق التمنام وكفك المخضب البنام هال منادى اصله البنان صح
مرخم اصله هالة اسم امراة التمنام الذى يكثر الشاء في كلامه والواو في وكفك
للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب
صفة كفك ومضاف الى البنام البنام اطراف الاصابع وقوله لقربهما اى الميم
والنون في المجهورية تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت
الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم ما زالت راتما على هذا اى راتبا بمعنى
ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد ابدلت جوازا غير مطرد
من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اى ثم لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير
الالف ابدلت من اختيها اى الواو والياء وجوبا غير مطرد نحو قال وباع
اى فيما اذا تحركتا وانفتاح ما قبلهما اصلهما قول وبيع كما مر وابدلت الالف
من الهمزة جوازا مطردا نحو راس اى فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا غير صح
اصله رأس كما مر في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا
جعلت الفا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون
جوازا غير مطرد نحو اصيلال في قوله وقفت بها اصيلالا اسايلها عيت جوابا
وتقى ما بالربع من احد المعنى وقفت بدار الجبيبة احيانا وسالتها عن وتقى ما بها صح
الجبيبة فعجزت عن الجواب وتقى ما بها احد يجيبنى اصيلان تصغير اصيلان

وهو

وهو جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر اصلا ن
فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لام فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا
غير مطرد نحو الطجع في قوله لما راى ان لا دعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع ولا شبع صح
اى الذئب والدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهن
اى اللام والنون والضاد في المجهورية الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو
يزدل اصله يسدل بضم العين والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما في الهمس
ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا اذ كر هو الخروج من حرف الى
حرف ينافيه قربوا احدهما من الاخر بان ابدلوا من السين زاء لانها من مخرجها
واختها في الصفير ويوافق الدال في ٢ ـ ٢ الجهر فيتجانس الصوتان وابدلت من
الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم الطائى حين اسر في عنزة فامرته ام فزدى انه صح
المنزل ان يفصد ناقة لها فقال حاتم الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك هكذا فزدى
انه اى هكذا فصدى الكرام اصله فصدى وانا تاكيد لياء الاضافة والهاء فيه للوقف فصدى صح
لقرب مخرجهما واتحادهما في الصفير ولم يذكره في ابدال الضاد من السين الطاء ابدلت في الصفة صح
من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو اصطبر اصله اصتبر اى فيما اذا كان قبل تاء المص الكتفاء بما ذكره صح
الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد في فحصط اصله
فحصت من باب فتح بمعنى فتشت اى فيما كان ما قبل تاء الضمير من حروف المستعلية
المطبقة تشبيها التاء الضمير بتاء الافتعال في انها جزء من الفعل ولهذا قال سيبويه
واعرب اللغتين واجودهما ان لا يقلب لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال في اللزوم لقرب
مخرجهما والموضع لا يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد وجواز المطرد قوله من الصوت

الذى صح

اى يقال للفيف لفيفا لالتفاف حرفي العلة فيه او يقال بعد فيه حرفي لالتفافه اى لاختلاطه بحرفي العلة حين اللفيف الصحيح

المذكورة بيان الموضع الذى لم يقيد اى من ابدال حرف بحرف منذ شرع فى بحث الابدال يكون

الابدال فى ذلك الموضع الغير المفيد جايز غير مطرد كما قررناه نحن فى موضع **الباب السابع**

فى اللفيف يقال له لفيف للف اى اجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين من قبايل شتى

لفيف فيفهم تعريف منه وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفي

العلة بان لا يدخل بينهما حرف اخر ولم يعرف لاغناء اسميهما اللغويين عنه وقدم المفروق

لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى احدهما بالاخر فيغلبان على الحرف

الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح ومما هو

اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى يقى وحكم فائهما كحكم وعد يعد

اى حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقى كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قدم فى المثال الاحكم

لام ديى يدى وحكم لاميهما قد مضى فى الناقص اى حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام

اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام وكذلك اى مثل حكم وقى يقى فاء ولاما حكم اخواتهما

من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق وموق حكم فاء واعد وموعود

وحكم لام راء وديى وعلى هذا الامر منهما ق اصله اوق على وزن اضرب واعلاله

واعلال اخواته واصولهما ظاهر لمن اتقن قواعد بابى المثال والناقص قيا قوا قى قيا

قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين

قن قن والفاعل واق اصله واقى واعلاله كاصل رام واعلاله المفعول موقى حاله فى

الاصل والاعلال كحال مرى والموضع موقى كمرمى والالة ميقى اصله موقى اعل فاؤه كفاء

ميعد ولامه كلام مرمى المجهول منهما وقى يوقى كرمى يرمى اللفيف المقرون نحو طوى

يطوى اى اخرهما وظاهر لاما كحكم الناقص لانهما ناقصان من حيث اللام ولا

بغير حرف العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفي العلة صح

وما هو اقرب صح

وحكم لاميهما صح

لاميهما الحكم صح منهما

حكمهما صح

يعل

يعل عينهما لما مر فى باب الاجوف من لزوم اجتماع الاعلالين الامر اطو اطويا

اطووا اطوى اطويا اطوين كارم آه وتقول بنون التاكيد الثقيلة اطوين

اطويان اطون اطون اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة اطوين اطون

اطون وتقول بنون التاكيد الثقيلة فى الامر من روى يروى من باب علم من

الرى وهو العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال اروين ارويان

ارون ارون اروين اروينان وتقول بالخفيفة منه اروين ارون ارون

واذا اردت ان تعرف احكام نون التاكيد فى الناقص واللفيف وانما خصهما

لكون احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فانظر الى حروف العلة التى فى

آخر الكلمة ان كانت اصلية اى من نفس الكلمة محذوفة فى الواحد ترد تلك

الحروف المحذوفة لان حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون يبنى

على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح وتفتح تلك المردودة لخفة

الفتحة عليها نحو الياء فى اطوين والواو فى اغزون والياء فى اروين كما ترد

المحذوفة وتفتح فى التثنية نحو اطويا واغزوا وارويا يعنى اذا لم يكن النونان

مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل

اللام المحذوفة لامه لاجل السكون اذا التقى بكلمة متصلة به كالف التثنية

عاد اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه فى الاخر وخفة الفتحة

كذلك نون التاكيد اذا لم تكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا

حاجز عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزء كالف التثنية فيرد بسببهما ما يرد

بسبب الف التثنية وان كانت حروف العلة ضميرا فانظر الى ما قبلها ان كانت

لان بدخول النون صح

ما قبلها مفتوحا تحرك لتلك الحرف بحركة موافقة لها الطرد حركتها بسبب
اجتماع الساكنين احدهما حرف العلة والاخر اول نون التاكيد وخفة حركة
ما قبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة نحو ادون بضم واو الضمير لما حركت
واو الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم
وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم ترى القوم
وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او
مكسورا تحذف حرف العلة وان كان ضمير العدم الخفة فيما قبلها
نحو اطون بضم العين اصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع
الساكنين وضمة ما قبلها واطون بكسرها اصله اطوين حذفت ياء
الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها لما حذفت واو الضمير في اللفظ
دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير
في اللفظ دون الخط لذلك في يا امراءة اغزى القوم لئلا يلتبس
يعني اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونات كالكلمة المنفصلة
فكما ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك
الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف
اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعني
اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة
له واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير عنهما عن اتصالهما
بالفعل الفاعل من طوى يطوى طاو واصله طاوى اعل كاعلال

ولا رويتن بكر ياء الضمير صح

لذلك الضمير اذا كان ما قبلها مفتوحا ويحذف اذا كان غ

رام

رام ولا يعل واوه اي عينه التي هي الواو كما لم يعل في طوى وتقول
في اسم الفاعل من الرى ريان للمفرد المذكر ريانان لتثنيته اصله
رويانان رواء لجمعه اصله رواى قلبت الياء همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زايدة ريا للمفرد المؤنث ريتان لتثنيتهما
قلبت الف التانيث ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذفها
لالتباس بالمفرد ريّ وايضا اي لجمع المذكر واكتفى في
الجمعين بصيغة واحد لقلة استعمال فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء بالقرائن
ولا يجعل واوهما اي الجمعين ياء كما جعل الواو ياء في
سياط حتى لا يجتمع الاعلالان احدهما قلب الواو التي هي عين
ياء وثانيهما قلب الياء التي هي لام الفعل همزة لما ذكرنا وهذا
القلب ايضا له اعلال في اصطلاحهم الاترى الى قول الزمخشري
في المفصل واما قولهم رواء مع سكونها في ريان وانقلابها فلئلا
يجمعوا بين اعلالين قلب الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي
لام همزة والى قوله آخر منه واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع
ان تقلب عنه الهمزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان
اعلالين وهذا الاطلاق في كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال
تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان في اجتماع حروف العلة في
رواى وفي كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس
ما ليس في الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة

احدبهاع

لاين

في موضع صح

كراهة

ل

فی قائل مع غایة الخفة فی الالف لان اجتماع الالفین اثقل
من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالین انما لا یجوز اذا کان
من جنس واحد واذا کانا متوالیین بحیث لا یکون بینهما فاصل
ولم یکونا فی محل واحد فخرج بالقید الاول نحو یقال وبالثانی نحو قه
وبالثالث نحو یدعی اصله یدعو قلبت الواو یاء ثم الیاء الفا واعتمدوا
فی ترک هذه القیود علی لفظ الاعلالین فانه حکم لیس بتعریف فلا یکون — الاجتماع ولفظ صح
قولهم اجتماع الاعلالین ممتنع کلاما من غیر رؤیة فعلیک بالرؤیة
تقول فی تثنیة المؤنث فی حالة النصب والخفض ای الجر ریبین باربع
یاآت الاولی منقلبة عن العین التی هی الواو والثانیة اللام و
الثالثة منقلبة عن الالف التانیث والرابعة علامة النصب والجر — عطشیین فی تثنیة صح
ادغمت الاولی فی الثانیة مثل عطشی واذا اضفته الی تثنیة المؤنث
فی حالة النصب ای ریبین الی یاء المتکلم قلت رایت ریبیی بخمسة
یاآت الاولی منقلبة عن الواو التی هی عین الفعل والثانیة لام
الفعل والثالثة عن الالف التانیث والرابعة علامة النصب — منقلبة صح
والخامسة یاء الاضافة ای یاء المتکلم ادغمت الاولی فی الثانیة
المفتوحة والرابعة فی الخامسة المفتوحة والثالثة مختلفة
مفتوحة والمفعول مطوی اصله مطووی اعل کاعلال مرمی والموضع
مطوی اصله مطوی اعل کاعلال مرمی والالة مطوی اصله مطوی
اعل کاعلال مرمی المجهول طوی یطوی اصله یطوی اعل کاعلال

یری

١١١

یرمی وحکم لام هذه الاشیاء ای الفاعل والمفعول والموضع والالة
ومجهول الماضی ومجهول المضارع من اللفیف المقرون کحکم لام الناقص
کما اشرنا الیه وحکم عینهن کحکم عین طوی فی عدم الاعلال فی الکلمة
التی اجتمع فیها اعلالان بتقدیر اعلالها ای اعلال عین تلک الکلمة کطاو
ومطوی ومطوی ویطوی وفی الکلمة التی لم یجتمع فیها الاعلالان
یکون حکمها ای حکم العین ایضا ای کالتی اجتمع فیه اعلالان کحکم
عین طوی فی عدم الاعلال للمتابعة نحو طویا فانه لو اعل عین
طویا لم یلزم اجتماع الاعلالین الا انه لا یعل تبعا لطوی
وطویا وطویان وطوی بمجهول طوی فانه لو اعل
الواو فیهما بقلبه الفا او یاء باسکانها لثقل
الکسرة علیها لم یلزم اجتماع الاعلالین
الا انه لا یعل حملا علی طوی
تمت الکتاب بعون الملک
الوهاب بتاریخ
سنة
٩٩٢